الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الثقافة الأمنية ودورها في مكافحة المخدرات

دراسة ميدانية تحليلية لعينة من المتعاطين للمخدرات بولايتي المدية و تيبازة

تخصص: علم اجتماع – جريمة وانحراف

إعداد الطالبة:

- غليم وردة

إشـراف الأستاذ:

محمد بناولة

السنة الجامعية 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمــة شكــر

بعد الله غز وجل الذي أحمده جزيل الحمد، أتقدم بفائق عبارات الشكر والتقدير الاحترام إلى الأستاذ المشرف محمد بناولة الذي ساعدني كثيرا في إعداد هذا العمل وتابعني حتى اتمام هذه الدراسة، ووجهني بنصائحه القيمة، كما أعبر عن خالص امتناني لجميع أستاذتي وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد

– وردة –

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة	**11**
الفصل الأول: موضوع الدراسة	
أولا: تحديد الاشكالية	15
ثانيا: اسباب اختيار الموضوع	15
ثالثا: أهمية الدراسة	15-16
رابعا اهداف الدراسة	16
خامسا: تساؤلات الدراسة	17
سادسا: تحديد المفاهيم	17
ثامنا: الدراسات السابقة	19
تاسعا: المقاربة النظرية	22
الفصل الثاني:	
تمهيد	
المبحث الأول: الثقافة الأمنية	26
المطلب الأول: ماهية الثقافة الأمنية	**26**
المطلب الثالث: خصائص الثقافة الأمنية	27
المطلب الثالث: مكونات الثقافة الأمنية	27
الفرع الأول: التبليغ	27
أولا: تعريف التبليغ	28
ثانيا: الطبيعة القانونية للتبليغ في التشريع الجزائري	28

1-التبليغ الاختياري	28
2-التبليغ الالزامي	28
ثالثا: التبليغ عن المخدرات في الجزائر	29
رابعا: أهمية التبليغ عن المخدرات	29
خامسا: حماية المبلغين	30
1-تعريف المبلّغ	30
2-حماية المبلغين في قانون الإجراءات الجزائية	31
3-التدابير المقررة لحماية المبلغين عن المخدرات:	31
أ-تدابير غير إجرائية	31
ب-تدابير إجرائية	31
الفرع الثاني: الوعي الأمني	32
أولا: مفهوم الوعي الأمني	33
1-تعريف الوعي الأمني	33
ثانيا: أهمية الوعي الأمني	34
المبحث الثاني: مؤسسات التنشئة الاجتماعية وترسيخ الثقافة الأمنية	**36**
المطلب الأول: الأسرة وعلاقتها بترسيخ الثقافة الأمنية	36
المطلب الثاني: المرسة وسائل الإعلام وعلاقتها بترسيخ الثقافة الأمنية	37
أولا: المدرسة	38
1-أهمية المرسة في ترسيخ الثقافة الأمنية	38
ثانيا: وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ودورهم في ترسيخ الثقافة الأمنية	39
الفصل الثالث: المخدرات وتأثيراتها السلبية	
المبحث الأول: ماهية المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع	
المطلب الأول: ماهية المخدرات	43
أولا: تعريف المخدرات	43
المطلب الثاني : التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمخدرات	44

أولا: التأثيرات النفسية	44
1-لافيونات	44
2-الحشيش	45
3-الكوكايين	47
4-القات	47
ثانيا: تأثير الاجتماعية للمخدرات	47
1-تأثير المخدرات على الفرد	4849
2-تأثير المخدرات على الأسرة	50
3-تأثير المخدرات على المجتمع	50
4-ارتباط تعاطي المخدرات بالجرائم الأخرى	51
ثالثا: التأثيرات الاقتصادية للمخدرات	51
أولا: التأثير على الصحة	51
1-تكاليف الرقابة والعلاج من المخدرات	51
2-المستشفيات والرعاية الصحية	52
3-الوفيات	52
4-التأثير على السلامة العامة.	52
5-تردى المدخول المادي للأسرة	52
6-انخفاظ الكفاءة والأداء في العمل	53
7-ارتفاع نفقات الأسرة	53
8-انتشار السلوك السيء الذي يؤثر على الثروة الأسرية	53
المطلب الثالث: الأضرار الناجمة عن تعاطي المخدرات	53
أولا: الاضرار الصحية	53
1-الاضرار النفسية	53
2-الاضرار الجسمية	54
3-الاضرار الاجتماعية	55

المبحث الثاني: واقع المخدرات وسبل مكافحتها	**57**
المطلب الأول: واقع المخدرات محليا ودوليا	57
أولا: واقع المخدرات في الجزائر	57
ثانيا: واقع المخدرات في العالم	62
المطلب الثاني: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مكافحة المخدرات	63
أولا: الاسرة	63
ثانيا: المدرسة	63
ثالثا: المسجد	63
المطلب الثالث: السبي الوقائي والعلاجية للمخدرات	64
الفرع الأول: السبل الوقائي الدولية لمكافحة المخدرات	64
أولا: الأدوات الرقابية الدولية لمكافحة المخدرات	64
1-القيود الدولية للكشف عن المخدرات	65
2-نظام التقديرات في القانون الدولي لتحديد احتياجات الدول من العقاقير المخدرة	65
3-فرض تراخيص الإجازة والتداول	65
4-بيان نوع العقاقير المراد انتاجها وأوجه استهلاكها وتوزيعها	66
5-القيود الدولية على الأطباء والصيادلة	66
6-النظام القانوني الدولي للرقابة والجرد	67
7-نظام التفتيش الدولي على الأنشطة المتعلقة بالعقاقير المخدرة	67
8-مكافحة غسل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات	67
9-التدابير الدولية الإضافية لمكافحة الاتجار بالمخدرات	67
1-تعريفه	68
ثانيا: التسليم المراقب	68
ثالثا: المصادرة	69
رابعا: التدابير الاجتماعية الدولية في جرائم المخدرات	69
الفرع الثاني: الطرق العلاجية من المخدرات	70

أولا: مبادئ العلاج الأساسية	70
ثانيا: مراحل العلاج.	71
الاستنتاج	
الخاتمة	100
قائمة المصادر المراجع	102

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	جدول يمثل المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية خلال 11 أشهر الأولى، من 2021و11 أشهر الأولى من 2022	60
02	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	78
03	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	78
04	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب الطور الدراسي	79
05	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي	79
06	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب تعاطي المخدرات	80
07	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان تعاطي المخدرات	80
08	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب الرفقة التي يتعاطى معها المخدرات	81
09	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب نظرتهم إلى تعاطي المخدرات	81
10	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب علمهم إلى تعاطي المخدرات	82
11	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة علم الأسرة بتعاطي أبنائها المخدرات	82
12	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة التبليغ عن أبناءها المتعاطين للمخدرات	83
13	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب علاقتهم بمحيطهم الأسري	83
14	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب تلقي النصيحة من الأسرة	94
15	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب سبب التعاطي	84

16	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب الرأي في التبليغ عنهم من طرف الآخرين	85
17	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب تلقي النصيحة من طرف جماعة الرفاق	85
18	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب تعاطي جماعة الرفاق للمخدرات	85
19	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة التبليغ عنه من طرف المواطنين	86
20	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة متابعة الحملات التحسيسية	87
21	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب وسيلة متابعة الحملات التحسيسية	87
22	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب تشجيع الأصدقاء لتعاطي المخدرات	88
23	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب نصحهم التي يقدمونها حول المخدرات	88
24	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب مستواهم المعيشي	89
25	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب كثرة وقت الفراغ	89
26	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة حدوث الطلاق في عائلاتهم	90
27	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود ضغوط نفسية	90
28	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب التفكير في الإقلاع عن المخدرات	93
29	جدول يبين العلاقة بين السن و العلم بمخاطر المخدرات	93
30	جدول يبين العلاقة بين الاصل الجغرافي و العلم بمخاطر المخدرات.	94
31	جدول يبين العلاقة بين الجنس و علم العائلة بالتعاطي	94
32	جدول يبين العلاقة بين الجنس بمكان التعاطي	95
33	جدول يبين العلاقة بين علم العائلة بتعاطي ابنائها و تقديمها النصيحة لهم.	96
34	جدول يبين علاقة بين التفكير في الاقلاع مع نصح الاخرين بعدم تجربة المخدرات	97
35	جدول يبين علاقة المستوى المعيشي للمدمن مع التفكير بالاقلاع عن المخدرات	98

مقدمة

مقدمة:

التحولات التي شـهدها العلم في الأعوام الأخيرة من الجانب الاجتماعي والاقتصـادي والسـياسـي، أثارت بشكل كبير على المجتمعات في العالم وخاصـة على المجتمع الجزائري، وهذا التأثير كان له جانب سلبي، حيث أن هذه التحولات أدت إلى انتشار في الجريمة بمختلف أنواعها وأنماطها بل وأدت إلى ظهور أنواع جديدة ومبتكرة من الجرائم والتي من بينها جريمة المخدرات.

المخدرات هي الآفة أو المعضـلة التي باتت تهدد كل بقعة في العالم خاصـة بعد انتشـارها بشـكل في الآونة الأخيرة، والزيادة الواضـــحة في عدد المهنيين حول العالم، وبعد أن كانت المخدرات مادة نفعية في المجال الطبي وذات قيمة عالية عند استخدامها بشكل طبي وقانوني أصبحت الآن الخطر الذي يهدد البشرية والسم الذي يقتل الألاف من البشر.

وبالنظر إلى المجتمع الجزائري الذي يعتبر مجتمعا مســـلما، فإن مثل هذه الظواهر تعتبر أمرا دخيلا، خاصـة بعد إقبال الشـباب الجزائري على مثل هذه الآفات بصـفة واضـحة، فالأمر لم يعد يقتصـر على مجرد حالات فردية بل يتعدى ذلك إلى أعداد هائلة يصـــعب التعامل معها، لتتحول الظاهرة إلى مشكلة اجتماعية حقيقية.

لذلك فإن الحد من هذه الظاهرة اســتوجب التعاون في شـــتى المجالات من طرف المختصـــين الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني، كل حسب اختصاصه، تحت قالب ما يسمى "الثقافة الأمنية" أو "الوعي الأمني" الذي تم نشـره في المجتمع قضـية كبيرة ومطلب أسـاسـي في أي بلد فإن التوعية الأمنية باتت واجبة من طرف جميع الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ولا يقتصر على الأجهزة الأمن فقط.

جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهم الطرق التي يتم بها نشر الثقافة الأمنية ضد ظاهرة المخدرات في الجزائر ومدى وجود ثقافة أو وعي أمني لدى المجتمع حول ظاهرة المخدرات.

وقد قسمنا دراستنا هذه الى جانب ميداني جانب نظري،

الجانب النظري: قسمناه إلى 03 فصول تناولت ما يلي:

الفصل الأول: وتناول الفصل المنهجي للدراسة من أسباب وأهمية الموضع وتحددي مصطلحات الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: وتناول الثقافة الأمني ومفهومها وأشكالها وأغراضها في الوقاية من الجريمة.

الفصل الثالث: وتناول هذا الفصل كل ما تعلق بظاهرة المخدرات وأنواعها وأسبابها وأشكالها وآثارها.

الجانب التطبيقي: وتناول البيانات لحصـــول عليها من خلال الدراســـة الميدانية من تبويب للبيانات على شكل جداول والنتائج العامة للدراسة

الباب الأول:

الجانب النظري والمنهجي للدراسة.

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة.

الإشكالية:

المخدرات مشـــكلة العصـــر بإجماع المختصـــين والعلماء والمهتمين بمجال الجريمة والانحراف، وعلم الاجتماع، لما لها من آثار يمكن ان تهدد الفرد والمجتمع كلاهما، كما أصـــبحت المخدرات من بين أهم الظواهر التي تشكل تهديدا على كينونة المجتمعات، وذلك لما لها من آثار سلبية تهدم الفرد والمجتمع من الناحية النفسـية ولاجتماعية والاقتصـادية أيضًـا، كما أصـبحت تشـل اهتمام المؤسـسـات الأمنية وعلماء الاجتماع والنفســـي ورجال الدين ، وذلك نتيجة لخطورتها، ومن أجل الحد منها ومحاربتها وتكمن خطورة هذه الأفة في ســلوك المتعاطين لها وأثره على المجتمع، الذيينتمون إليه، وذلك لأن الأشـــخاص المدمنين يكمن اعتبارهم خسـائر بشـرية للمجتمع والدولة، حيث أن الشـخص الطبيعي يعتبر مورد بشـري يسـاهم في تطور وترقية المجتمع وكذا المســـاهمة في التنمية، أما الشـــخص المتعاطي للمخدرات فهو فرد ذو انتاج ضعيف ولا يمكن الاعتماد عليه لضعف قدراته العقلية والبدنية نتيجة لإدمانه المواد السامة هذا من الناحية الاقتصـادية ، أما اجتماعيًا فالشخاص المدمنين يمكن اعتبارهم مرضـى نفسيًا وعقليًا، فالإدمان يجعل منهم خطيرين على أنفسـهم وعلى الأخرين فهم يشـكلون تهديدًا لما يمكن أن يرتكبونه من الجرائم وه تحت تأثير هذه المواد الغير قانونية، فأغلب القضـــايا التي يواجهها رجال الأمن تكون المخدرات هي الســـبب الأول فيها.

لذلك أجمع، والجزائر من بين دول العالم التي مستها ظاهرة المخدرات بكل أشكالها وانتشرت بصفة واسعة جدا، واختلفت الآراء والأفكار حول أسـباب تعاطي وانتشـار المخدرات في المجتمع الجزائري بين من يرى لأسـباب اقتصـادية واجتماعية ومن يرى بأنها نتيجة لأسـباب تربوية، في حين يرى بعض الدارسـين لهذه الظاهرة أن الثقافة المجتمعية أو الأمنية للمجتمع تكون هي السـبب الرئيســي في التحكم والسـيطرة على مختلف الجرائم(والمخدرات من بينها) إذ يكون الفرد هو الفاعل الرئيســي في عملية مكافحة هذه الجرائم والتي يدخلها الكثير ضمن الثقافة الامني في المجتمع.

إذ لان الثقافة الأمنية بكل ما تشـكله من نشـر لاوعي وثقافة التبليغ وغيرها من المتغيرات التي كانت في الكثير نمن المجتمعات من أسباب زوال العديد من الجرائم.

لذا ارتأينا أن يكون تناول دراستنا يدور حولك

هل للثقافة الأمنية دور في مكافحة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

1- كيف يساهم الوعي الأمني لدى الاسرة و المدمن في مكافحة المخدرات؟

2- هل لثقافة التبليغ دور في الحد من تعاطي المخدرات؟

الفرضيات:

1- قلة الوعي بمخاطر المخدرات لدى المدمن و أسرته يؤدي إلى تعاطي المخدرات.

2- نقص التبليغ عن المتعاطين للمخدرات يؤدي إلى إدمانها.

أسباب اختيار الموضوع:

هذه الدراسة لم تأتي من فراغ جل لهما عدة أسباب دفعتني للمضي في انجاز هذا البحث، هذه الأسباب اختلفت من موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالآتي.

الأسباب الموضوعية:

1- ندرة الدراسات التي عالجت الموضوع وخاصة الثقافة الأمنية.

2- محاولة الاهتمام بفئة المتعاطين للمخدرات نظرا لانتشار هذه الظاهرة بشكل رهيب في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة.

3- هذه الدراسة عبارة عن تكملة الدراسات السابقة حول موضوعي الثقافة الأمنية والمخدرات ، والتي تدعم بشكل أعمق وأوسع لدراسة الظاهرة في الواقع.

الأسباب الذاتية:

1- باعتبار أن الباحثة من فئة الشباب فإن الميول الشصي لطبيعة هذه الموضوعات السوسيولوجية وخاصة الثقافة الأمنية وعلاقتها بمكافحة الجريمة فغن هذا النشاط العلمي يعتبر بمثابة دافع لاختيار هذا البحث دون غيره.

2- واقعنا المعاش يحمل الكثير من المشاكل المتعلقة بنقص الوعي بجريمة المخدرات لذى فإن هذا البحث عبارة عن فعل إنساني من أجل نشر الثقافة الأمنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحلل وتفسر الظاهرة المدروسة والتي تمس عدد كبير من المجتمع الجزائري والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- كون هذه الدراسة تعالج موضوع هام شغل العلماء والمفكرين ومس الكثير من الشرائح الاجتماعية واصبح يشكل تهديدا للمجتمع ككل ، وهو ظاهرة المخدرات.

2- الموضوع المدروس يمثل عاملا هاما من عوامل كبح جريمة المخدرات والسيطرة عليها وهي الثقافة الأمنية.

أهداف الدراسة:

1- الكشف عن الاسباب والدوافع لتعاطي المخدرات.

2- الكشف عن مدى توفر الثقافة الأمنية في المجتمع وعند فئة متعاطي المخدرات

3- الكشف عن مدى قدرة القافة الأمنية على كبح ظاهرة تعاطي المخدرات.

4- إثراء البحث العلمي خاصة في المسائل التي تتعلق بفئة الشباب المعرض لهذا النوع من الجرائم.

مفاهيم الدراسة:

أ) المخدرات:

لغة: مشتقة من الخدر وستر يمد للجارية في ناحية البيت والخدرة هي الظلمة الشديدة والخدر من الشراب الدواء هو ضعف ووهن يشعر به الشارب[1].

اصطلاحًا: هي مادة تؤدي الى فقد الاحساس لما يحدث حول الشخص الذي تناول هذه المادة وهي أيضا المادة التي تؤدي الى حالة من التخدير والشعور بالسعادة والنشوة.

ويعرفها البعض كالآتي: هي المادة التي تعمل على تعطيل الاحساس في الجهاز العصبي وهذا من الناحية الطبية، اما شرعا فهي كل مادة تؤدي بالإنسان الى الادمان وتؤثر على الجهاز العصبي[2].

والمخدرات ه كل مادة نباتية كانت أو مصنعة تحتوي على عناصر منومة أو مهدئة، والتي اذا استخدمت في غير ما صنعت من أجله أي لأغراض طبية فإنها تؤثر على الجسم بشكل سلبي فتصيبه بالخمول وستقوم بشل نشاطه كما تصيب مختلف الأجهزة العبية والنفسية والدورية بالأمراض الفتاكة والمزمنة، إضافة إلى أنها تؤدي للإدمان بعد التعود عليها مسببة العديد من المشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية للمدمن[3].

ب)الثقافة الأمنية:

عرفها المالكي (بأنها مجموعة المعارف والمهارات التعليمية والتدريبية والتقنية، التي لابد لرجل الأمن أن يتسلح بها عن طريق الالتحاق بالمؤسسات الأمنية لتنمية مداركه اللازمة في مختلف القطاعات والوحدات والاقسام الأمنية)[4]،كما أنها مفهوم جديد يستخدم من قبل المؤسسات الأمنية والحكومية لنشر الوعي بين

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، ص 232.

[2] محمد الخطيب، حكم تناول المخدرات والمفترات، مجلة الهداية، وزارة العدل والشؤون الاسلامية ، البحرين ، العدد 152.

[3] www.moh.gov.sa ، الخميس 16 فيفري 2023 م.

[4] مرنيشأونسية، الثقافة الأمنية، مجلة رقم 6، الجزائر العدد 788، 2017م.

جميع فئات المجتمع والتي تهدف الى مكافحة الجريمة ومنعها من خلال الأجهزة الأمنية المختلفة بمشاركة مع الافراد أيضا، وذلك لأن الأمن مسؤولية الجميع.

كما عرفها العديد من العلماء على أنها عملية تعليم للمفاهيم الأمنية للمواطنين من أجل تحقيق الأمن ومقاومة الرذيلة والجريمة والحفاظ على النفس البشـــرية من الأمراض الاجتماعية تمس كل من المواطن ورجال الشرطة على حد سواء، فقد اصبحت سياسة تتبعها الشعوب لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك بعد التغيرات الحاصلة في العالم في مختلف المجالات والتي أدت إلى تنمية الثقافة الأمنية والوعي الأمني بين الأفراد[1].

ج)الوعي الأمني:

يعرف الوعي الأمني على أنه" مجموعة العمليات المتكاملة، التي تقوم بها أجهزة ووســـائل الاعلام المتخصـصـــة من أجل تحقيق أكبر قدر من التوزان الاجتماعين بغية المحافظة على أمن الفرد وسـلامته وسلامة الجماعة والمجتمع (الصباح داود سليمان، 1988،ص 83)، أي يقصد به نشر الوعي بضرورة مكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن والرقابة من الانحراف، وتثمين مجهودات الأجهزة الأمنية في هذا المجال والذي يساهم بشكل كبير في خدمة النظام العام. والوعي الأمني يتم تعليمه وغرسه منذ الصغر في مختلف مؤسسـات المجتمع أولها الأسرة والمدرسة والمسجد وأجهزة الأمن المختلفة والاستعانة بوسائل الاعلام أيضا، بشكل متناسق بين مختلف هذه الجهات فالإعلام الأمني يستمد المعلومات الضرورية من أجهزة الأمن لنشر التوعية الأمنية، لأنه ببساطة لا يتحقق الامن من خلال معرفة المجتمع بكل ما يتعلق بالجريمة من أسباب ودوافع ونتائج وبالتالي كيفية الوقاية منها والابتعاد عنها وكذا الحد من انتشارها[2].

د) ثقافة التبليغ:

يعد التبليغ عن الجرائم من الطرق والآليات القانونية لمكافحة الجريمة والفســـاد، كما يعد من التدابير التي ينص عليها المشرع من أجل ضبط الجرائم ويختلف مصطلح التبليغ من دولة إلى أخرى من حيث التسمية كالإبلاغ في لســـعودية والاخبار في العراق والتبليغ في الجزائر وكلها ذات معنى مشـــترك إي إخطار السلطات الأمنية والجهات المختصة في ردع الجريمة بوقوعها.

[1]أ، مرنيشأونسية، الثقافة الأمنية، مجلة أفاق العلوم ، جامعة عنابة، العدد السادس،2017م، ص343.

[2]بغدادي خديجة، الاعلام الأمني ودوره في نشر الوعي الامني المجتمعي، جامعة وهران2، الجزائر، ص (05-06).

لغة: التبليغ في اللغة العربية مشتق من الفعل بلغ، يبلغ، تبليغًا و مصدره بلغ الشيء إليه أي أوصله له، فيقال بلغ عن الجريمة[1].

أما من الناحية القانونية فإن لدى الفقه القانوني نجد أن التبليغ هو القيام بإبلاغ السلطات المختصة بجريمة يعاقب عليها القانون، سواء مست هذه الجريمة نفس المبلغ أو ماله أو الشرف أو كانت على الغير.

يكون التبليغ من شخص معلوم أو مجهول ولا يشترط أهلية المبلغ بذلك ولا يشترط شكل محدد للتبليغ وذلك لتسهيل هذه العملية على المبلغين من أجل الحد من الجريمة[2].

الاجراءات المنهجية:

1) مجتمع الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الشريحة التي تتعاطى المخدرات وقد اختير بشكل خاص طلبة الجامعة كمجتمع للدراسة وأخذ عينة منهم من أجل المعاينة.

2) المناهج المستخدمة:

في هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتمد على دراسة الظاهرة أو المشكلة كما هي في الواقع ووصفها وصفا دقيقا ثم تحليلها ويعبر عنها كميا وكيفيا بحيث وصف الظاهرة وتحديد خصائصها وتوضيح حجمها في الواقع.

3) أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاستبيان من خلال توزيع الاستمارات على عينة الدراسة ثم جمعها وتحليلها.

الدراسات السابقة:

تم إجراء العديد من الدراسات والبحوث المتنوعة والشاملة حول موضوع المخدرات كما تم اجراء العديد من الدراسات أيضا حول موضوع الأمن لكن واجه الباحث ندرة في وجود دراسات سابقة (في حدود علم الباحثين) والتي تعالج إشكالية الثقافة الأمنية ودورها في مكافحة ظاهرة المخدرات، تعرض هذه الدراسة الحالية أهم الدراسات والبحوث السابقة والمقالات ذات الصلة بالموضوع والتي تم الاستفادة منها في

[1] تعريف ومعنى التبليغ في معجم المعاني الجامع متاح على الموقع الالكتروني/ www.almaony.com

[2] د. بلقاسم محمد، نظام التبليغ عن جرائم الفساد في الاتفاقيات الدولية وأثره على التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 04، جامعة البليدة.

الدراسة الحالية، ونظر الشح الدراسات في هذا الموضوع تم الاعتماد بشكل أكبر على المقالات العلمية المأخوذة من المجالات والتي تعالج موضوع الثقافة الأمنية.

1) الجزائرية:

بحث طلائعي بعنوان (الثقافة الأمنية) تم اجراؤه من طرف مرنيشأونسية بجامعة عنابة ، من مجلة افاق العلوم، والتي اشارت فيه الى التعريف بالثقافة الأمنية ووظائفها الأساسية وكيفية تنميتها في المجتمع الجزائري من أجل الحد من الجرائم وتحقيق الامن.

2) الدراسة الثانية:

دراسة ميدانية على عينة من عناصر الشرطة قامت بها الباحثة خولة بحري من جامعة الجزائر 03 تحت عنوان دور الاعلام الأمن في مكافحة انتشار المخدرات في الجزائر.

- **أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة على تسليط الضوء على أهمية الاعلام الأمن في المجتمع ومعرفة الأنشطة التي تقوم بها أجهزة الشرطة بولاية باتنة لتزويد القطاع الاعلامي بالمعلومات الامنية الضرورية من خلال العلاقة بين رجال الأمن ووسائل الاعلام والجمهور كما هدفت إلى معرفة الآليات يتخذها رجال الأمن في مكافحة المخدرات في المجتمع.

- **منهج الدراسة:**

اعتمدت الباحثة في الدراسة على منهج دراسة الحالة باستخدام أداة المقابلة التي اجرتها مع قوات الامن "رتبة ضابط" بولاية باتنة، أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد اعتمدت على العينة القصدية، حيث وزعت استمارة المقابلة بطريقة قصدية على ضابط في الشرطة بولاية باتنة.

❖ **الدراسات العربية:**

✓ دراسة من إعداد الطالب هلال بن عاطي بن عطية السعدي المالكي، الرقم الجامعي (42788018) تحت عنوان تمنية الثقافة الأمنية لدى رجال الأمن في ضوء أساليب التربية الإسلامية، هذه الدراسة عبارة عن بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية الاسلامية للفصل الدراسي الثاني 1430/1429 هـ ، 2009/2008م

- **أهداف الدراسة:**

- هدفت الدراسة الى التعريف على الثقافة الأمنية لدى رجال الأمن في ضوء التربية الاسلامية.
- هدفت الى التعريف بمفهوم الأمن وأهميته.

- هدفت إلى بيان مفهوم رجل الأمن وأهم الصـــفات والآداب التي لا بد أن يتحلى بها من أجل تحقيق الأمن والثقافة الأمنية.
- هدفت إلى الوصول إلى التطبيقات التربوية والعلمية لتنمية الثقافة الأمنية لدى رجال الأمن.

- **منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

- **ابرز نتائج الدراسة:**

- وجود تكامل بين الصـفات والآداب وأسـاليب التربية الاسـلامية الضـرورية لتنمية الثقافة الامنية لدى رجال الأمن.
- اظهرت الدراسة أن هناك رابطا وثيقا بين الأمن والتربية.

الدراسة الثانية:

- دراســة من إعداد (أ.د/ محمد الأصــمعي محروس و د./ محمد بن معيض الوذيناني في قســم الإدارة التربوية والتخطيط لكلية التربية بمكة المكرمة جامعة أم القرى.

- **أهمية الدراسة:**

- توزضيح أهمية الأمن والتوعية الأمنية من أجل الحفاظ على الاستقرار في المجتمع.
- ضرورة التوعية الثقافية من أجل مواجهة مخاطر العولمة.
- كيفية إســهام التوعية الامنية لدى طلاب المدارس في التعليم العام في الحفاظ على الأمن والاســتقرار العام من خلال المناهج الدراسية.

- **منهج الدراسة وادارتها:**

- استخدم في الدراسة المنهج الوصفي والذي من خلاله يقوم الباحثان بالتعرف على كافة الرؤى البحثية حول ابعاد التوعية الأمنية المنشودة في المجتمع.

الدراسة الثالثة:

- دراســـة من إعداد الباحثة عبير محمد فوزي نوفل عبارة عن بحث طائعي في المجلة العلمية لكلية الرياض الطفال، جامعة المنصورة(المجلد الرابع – العدد الرابع)في أفريل 2018.

اشـارت الباحثة في هذا البحث إلى التعريف بالوعي الامني وأهميته بالنسـبة للفرد والمجتمع والدول وتبيان خصـــائص الوعي الأمني وأنواعه وأهدافه المختلفة وأهم المؤســســـات التي تقوم بتنمية الوعي الأمني في المجتمع.

الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى:

دراســـة (Peter Katzensten 1996) حول أهمية تحقيق الأمن الثقافي من خلال المحافظة على الثقافة والهوية الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأنه الأساس في تحقيق الأمن القومي الشامل لأي مجتمع في عصر العولمة.

المقاربة النظرية:

نظرية التفكك الاجتماعي:

يعتبر الباحث الأمريكي (دروتن ســـلين) أول من أفصـــح عن أثر التفكك الاجتماعي في إحداث الظاهرة الإجرامية عندما أوضـــح أن المجتمعات الريفية يســـودها الترابط الاجتماعي يشـــعر الفرد داخلها بالأمن والاستقرار مما يجعل سلوكه منسجما مع المعايير السائدة في المجتمع بخلاف المجتمع الحصري ويلخص مضمون نظريته في الآتي:

- إن التفكك الاجتماعي يلعب دورا قويا في نمو ظاهرة الســـلوك المنحرف، باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم وكل وحدة منها تشـبع له بعض الحاجات، ولكل وحدة مجموعة من المعايير التي تنظم الســـلوك فان كانت تلك المعايير واحدة بالنســـبة لكل الوحدات في المعايير التي تنظم اسـلوك ، حيث أن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسـرة إلى جماعة الرفاق ومن المدرســـة إلى زملاء العمل ومن خلال التفاعل للفرد مع هذه الجماعات فانه يكتســـب منها بعض معايير الســـلوك التي توجه علاقاته بالأخرين، وأن فرصـــة التماثل بين المعايير تزداد كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة بعكس ما إذا اتسـعت دائرة تفاعله وهو ما يؤدي إلى حالة من الاضـطراب في المخزون المعرفي للمعايير في حالة وجود أنماط ثقافية ومعايير مختلفة بين الجماعات [1].

من خلال هذا العرض يتضـــح لناأن الفرد يمكن أن ينحرف في حالة حدوث خلل على مســـتوى النظام الاجتماعي والجماعات التي ينتمي إليها والنظم القيمية التي يمكن أن يســـتمدها من هذه الجماعات هي التي تكون المؤطر له ولســـلوكه، وطبقا للموضـــوع المدروس والمتعلق بالثقافة الأمنية وعلاقتها بتعاطي المخدرات يمكن أن يكون الخلل القائم على مستوى الاسرة أو المجتمع النابع منه الفرد المنحرف هو سبب

[1] علي بن نوح بن عبد الرحمان الشـــهري، العنف لدى طلاب المرحلة المتوســـطة في ضـــوء بعض المتغيرات النفســـية والاجتماعية في مدينة جدة، دراســـة مقدمة إلى قســـم علنم النفس التربوي بكلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية , 2009, ص 13.

الانحراف أو تعاطي المخدرات، من خلال النقص في الثقافة الأمنية التي يكتسبها الفرد من المحيط الذي يعيش فيه ويتفاعل معه، سواء كان الأسرة أو المدرسة أو الشارع، فان كل هذه المؤسسات على عاتقها تنوير الفرد بمجموعة القواعد والتوجيهات والارشادات التي يمكن أن تكون الواقي له من الانحراف او التوجه الى الانحراف، فإن انتشار الثقافة الأمنية لدى المؤسسات الاجتماعية التي يحتك بها الفرد من شأنه أن يجعلها أن تكون داعما للثقافة الأمنية لدى الفرد وتكسبه الثقافة الأمنية التي تقف كحاجز وقائيا له من الانحراف او التوجه الى الانحراف ، كما يمكن أن يكون اكتساب المؤسسات الاجتماعية للثقافة الأمنية ان يقف رادعا لكل من يريد ان ينحرف أو يمارس الانحراف، ويجسد هذا من خلال انتشار ثقافة التبليغ عن المجرمين وغيرها من عناصر الثقافة الامنية، كما ان التناقض الذي يحدث بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية في عملية التوعية الامنية وتزويد أطفالها بالثقافة الأمنية، والشارع يقوم بعكس ذلك و لا يحرس الفرد خارج محيطه الاسري ولا يجسد ما علمته الاسرة لأفرادها فإن هذا من شأنه أن يكون هادما للثقافة الامنية، فالثقافة الامنية هي نتاج توحد الآراء والافكار بين كل مؤسسات المجتمع ونتاج قيام كل مؤسسة بدورها الموكل لها، وان أي تنازل من أي مؤسسة من شأنه ان يضعف الثقافة الامنية لدى الأفراد.

الجانب النظري:

الفصل الثاني: الثقافة الامنية ما هيتها، مجالاتها، التنشئة الاجتماعية والثقافة الامنية.

المبحث الأول: الثقافة الأمنية: ماهيتها، خصائصها ومكوناتها

المطلب الأول: ماهية الثقافة الأمنية.

المطلب الثاني: خصائص الثقافة الأمنية.

المطلب الثالث: مكونات الثقافة الأمنية.

المبحث الثاني: مؤسسات التنشئة الاجتماعية وترسيخ الثقافة الأمنية.

المطلب الأول: الأسرة وعلاقتها بترسيخ الثقافة الأمنية.

المطلب الثاني: المدرسة ووسائل الاعلام وعلاقتها بترسيخ الثقافة الأمنية

تعريف الثقافة الأمنية:

الثقافة الأمنية هي مجموعة العلوم والمعارف والمهارات التقنية والتدريبية التي لا بد لرجال الامن والقانون التسلح بها من خلال العمل بالمؤسسات الامنية كما أنها ميدان فعال في تنمية المعرفة واحداث تحولات كبيرة في المشهد الامني ، كما يمكن القول أنها جمع من القيم والسلوكات والاتجاهات ذات الاجماع الاجتماعي والتي الافراد وتعزز امتثالهم للأعراف والقوانين وهدفها الأساسي تحقيق التوازن الأمني في المجتمع ، وبهذا تكون الثقافة الأمنية عبارة عن تحصين ضد خطر الانحرافات السلوكية عامة ومن المخدرات بشكل خاص، حتى أصبحت الثقافة الامنية مقياس لنجاح أي ادارة أمنية أو اخفاقها في ظل المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية الحديثة ويعرفها العديد من العلماء المعاصرين على أنها " عملية تعليم وتعلم للمفاهيم الأمنية للمواطنين وذلك من أجل تحقيق الامن الوطني ومقاومة الآفات الاجتماعية المختلفة وهي تربية أمنية لرجال الشرطة والمواطنين معا

- رياض هاني بهار ، الثقافة الأمنية المتباينة واثرها بالتردي الأمني، شفق ينوز، 2021
- د. معتز محي عبد الحميد، الثقافة الأمنية والوقاية من الجريمة، جريدة المدى، الجزائر، العدد 5330، 2012.
- أ. مرنيشأونسية، مجلة أفاق العلوم، جامعة عنابة، الجزائر، العدد السادس 2017، الثقافة الأمنية.

خصائص الثقافة الأمنية:

هناك تضارب بين خصائص الثقافة الامنية وخصائص الثقافة العامة وتتمثل فيما يلي:

1- الثقافة الأمنية عملية إنسانية: فهي من صنع الانسان ويشترك فيها جميع افراد المجتمع كما تشكل معارف وقيم وافكار أمنية تتكون عند افراد المجتمع من خلال التفاعل مع بعض ومع الظروف الاجتماعية التي حولهم.

2- الثقافة الأمنية المستمرة: تتصف الثقافة الامنية بالاستمرار فهي متوارثة عبر الأجيال بالرغم من التغيرات المفاجئة التي تحدث في المجتمعات، لكن غريزة الحاجة للأمن والسلم تجعلها دائمة من خلال تسليمها من جيل لجيل لترسيخ القيم والمعارف المتعلقة بالأمن.

3- الثقافة الأمنية عملية انتقائية: وذلك لان الفراد يقومون بانتقاء ما يناسبهم من عناصرها حيث الوضع الأمني السائد وحسب نوعية الخطر المنتشر وهذا بسبب أن الثقافة عبارة عن تراكم للخبرات الانسانية فلا يمكنهم الاحتفاظ بجميع سماتها.

4- الثقافة الأمنية عملية مكتسبة: من خلال ما تقوم به المؤسسات الامنية والمدنية من مجهودات لتنمية هذه الثقافة باستخدام مختلف الوسائل الممكنة لتحقيق الامن ومن خلال تفاعل الافراد مع بعض في المجتمع وتبادلهم القيم والخيرات المختلفة.

5- الثقافة الأمنية متغيرة: الثقافة في تغير مستمر حيث انها تتغير وتتطور حسب تغير الأجيال والاخطار ولقاء الثقافات المختلفة ايضا.

6- الثقافة الأمنية عملية متراكمة: من اهم صفات الثقافة الامنية أنها تراكم وتشابك للعناصر الثقافية المكونة لها، حيث تزداد مكوناتها عبر ما تضيفه الأجيال من عناصر وخصائص لها.

7- الثقافة الامنية عملية قابلة للانتشار: يؤدي احتكاك الافراد مع بعضهم البعض أو من مجتمعات أخرى الى انتشار الثقافة الأمنية بطريقة واعية وذلك لما تحققه من فائدة للمجتمع في حل مشاكلهم اشباع حاجاتهم الامنية.

8- هي نظام تكامل : حيث أنها تخلق تناغم بين مختلف عناصرها وان أي تغير يحدث في نمط من انماط الحياة لا يؤثر في باقي مكونات النمط الثقافي.

مكونات الثقافة الأمنية:

أولا: التبليغ:

تعريف التبليغ:

لغة: بلغ، يبلغ، تبليغًا، أي نقول بلغ الشيء أي أوصله أليه.

التعريف القانوني للبليغ: هناك عدة تعاريف للتبليغ في الفقه القانوني أهمها ما يلي:

- هو اخطار من أي شخص من السلطات بوقوع جريمة ويكون إما مكتوبا من صاحبه أو مرسلا بالبريد أو يكون شفهيا[1].

[1] تركمي بن عبد العزيز بن غنيم، التبليغ عن الجريمة في النظام السعودي، دراسة تأصيلية مقارنة، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر تخصص العدالة الجنائية، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006، ص23-24.

- كما يمكن القول أن التبليغ هو القيام بإخطار السـلطات المختصـة بوقوع جريمة أو فعل يعاقب عليه القانون سواء كانت قد وقعت على المبلغ نفسه أو على الغير، كما قد تكون حدثت على احدى مصالح او ملكيات الدولة[1].

وعموما فان التبليغ لا يشترط أن يكون من شخص معلوم أو مجهول أو ذو أهلية، لأن الهدف منه الحماية من الجرائم وردعها ويمكن ذكر مميزات التبليغ وحصرها فيما يلي:

- التبليغ لا يشترط طريفة أو وسيلة محددة.
- التبليغ يكون لدى الجهات المختصة كالأمن والدرك.
- التبليغ يكون قبل أو بعد الجريمة من أجل إما ردعها أو علاجها.

ثانيا: الطبيعة القانونية للتبليغ في التشريع الجزائري.

ان وقف المشـرع الجزائري حول التبليغ عن الجرائم لا يتعارض مع التشـريعات المقارنة والتي يكون فيها التبليغ بين الاختياري والالزامي.

أولا: التبليغ الاختياري:

يعتمد هذا النوع من التبليغ على الظروف الشـخصـية للمبلغ فيكون حق يتمتع به الفرد فيكون مخيرا بين الابلاغ أو عدمه غن الجرائم ولا تترتب عليه أي مسئولية جزائية في حالة الاعراض عنه[2].

لكن المشـرع الجزائري بالرجوع إليه نجده أنه لم ينص على اختيارية التبليغ عن الجرائم وذلك بالرجوع الى النصوص القانونية المعمول بها في الجزائر سواء في القواعد العامة من قانون العقوبات الجزائري أو قانون مكافحة الفساد الجزائري 06-01.

ثانيًا: التبليغ الالزامي:

في هذه الحالة فإن التبليغ عن الجريمة يكون إلزاميا ووجوبيا على الفرد إن كان منصـوص عليه قانونيا والإعراض أو التهرب منه يعد جريمة يعاقب عليها القانون وتترتب عنها مسؤولية جزائية[3].

---

[1]م،م رنا لطيف جاسم ، دور الاخبار في الكشف عن الجرائم، محلية سُر م رأى، مجلة تصدر عن جامعة سامراء، العراق، المجلة 15، العدد 60، 2019، ص 580.

[2]ضياء الله عبود الجابر الأسيوي، عمار عباس الحسيني، التنظيم القانوني لمكافأة المخبر دراسة في قانون مكافأة المخبرين رقم 33 لسنة 2008، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، المجلد1 ، 2009، ص 72-96.

[3]حسين بن عيسي، جريمة الامتناع عن اخبار السلطات في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلة تصدر عن جامعة باتنة1، العدد السابع، 2015،ص 300.

– وفي القانون الجزائري فإن قانون العقوبات يجرم الامتناع عن التبليغ عن الجرائم وخاصـــة الجرائم التي تمس أمن الدولة وقد نص عليها بموجب المادة 181 من قانون العقوبات الجزائري التي تعاقب بالحبس من سـنة إلى خمس سـنوات وبغرامة من 1000 الى 10000 دج، كل من يعلم بالشـروع في جناية فعلا ولم يقم بالاخبار عنها على الفور، كما جرم أي شـخص علم بوجود خطط لارتكاب جريمة تضـر بالدفاع الوطني ولم يقم بتبليغ عنها وذلك حسـب المادة 91 من قانون العقوبات الجزائري والتي نصـت على أن الاختلال بالواجبات التي يفرضها سر المهنة يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن 10 سنوات ولا تتجاوز الـــ 20 سـنة في وقت الحرب ومن سـنة إلى خمس سـنوات وغرامة مالية تقدر بين 3000 الى 30000 دج في وقت السلم[1].

ثالثا: التبليغ عن المخدرات في الجزائر:

نظرا لخطورة مشكلة المخدرات على المجتمع وعلى جميع قطاعاته (الاجتماعية الاقتصادية والأمنية...)، فإن عملية التبليغ عن الجريمة أمر ضـروري يمكن أن يقوم به أي شـخص يملك معلومات عن المدمنين والمتعاطين للمخدرات، لذلك قامت العديد من الحكومات والدول حول العالم بتسـهيل عملية التبليغ عن المدمنين بوضـع إجراءات خاصـة وأوضـحت كيفية تطبيقها من بين هذه الدول تعد الجزائر من المهتمين بهذا الشـأن، حيث أكد عميد أول للشـرطة رئيس المصـلحة المركزية لمكافحة الاتجار غير الشـرعي للمخدرات والمؤثرات العقلية بالمديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر أن معظم القضـايا التي تعالجها مصالح الامن والتي تتعلق بالمخدرات يساهم بها المواطن عن طريق التبليغ.

كما نوه عميد أول للشرطة لعروم أعمر رئيس خلية الاتصال والصحافة بالمديرية العامة للأمن الوطني في مشاركة المواطنين في أغلب القضايا المتعلقة بالمخدرات ووعيهم بأهمية العملية في مكافحة الظاهرة وذلك عن طريق الاتصال بالخطوط الخضراء على غرار الخط 48-15

رابعًا: أهمية التبليغ عن المخدرات.

أصـبحت المخدرات من المشـكلات المتفاقمة في الفترة الأخيرة وأحدى التجارات المزدهرة حسـب آخر الاحصـائيات، أصـبح القضـاء عليها أمرا صـعبًا لكن التدابير المتخذة ضـدها تجعل الأمر غير مسـتحيلاً والتي من بينها التبليغ عن متعاطي ومروجي هذه المواد السـامة والتي تكمن أهميته في أنه وسـيلة لحماية

[1]راجع الباب الرابع من القانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فيفري 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، عدد14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

الشباب من خطر الادمان والذي تعود أثره السلبية على صحته النفسية والجسدية وعلى الأفراد المحيطين به في المجتمع لذلك فإن التدخل وابلاغ الجهات المختصة بهذا المجال سواء كانت جهات أمنية أو استشارة متخصص علاج الإدمان والذين بدورهم يقومون بحماية الفرد المستهلك من خلال محاولة رد فعل عنف أو مدمر لذاته، كما يمكن حماية الآخرين من

.....مكافحة المخدرات: أغلب القضايا تعالجها مصالح الامن بفضل مساهمة المواطن في التبليغ، وكالة الانباء الجزائرية، شارع الأخوة بوعدو، بئر مراد رايس 1600، الجزائر 2017.

الانحراف خاصة اذا كان المدمن ذو دائرة علاقات كبيرة أو من فئة المراهقين فهو يمثل قدوة بالنسبة لأقرانه[1].

يمكن اعتبار عملية التبليغ عن المخدرات من أدوات الضبط الاجتماعي والذي يهدف إلى الحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية والتي لا بد للأفراد الامتثال لها من خلال ضبط السلوك الشاذ والابتعاد عن التصرفات الانحرافية كالإدمان[2].

من ناحية أخرى يعتبر الاخبار عن جريمة المخدرات أداة تساعد الأجهزة الأمنية للتصدي لها والتي والحد من أثاره السلبية التي تهدد السلم والامن الانساني والعالمي وقد سارعت الى تجسيد حلول واجراءات فعالة تصب في إطار الحماية القانونية للأفراد، ويمكن الدور الرئيسي للمبلغين في الكشف المبكر للأشخاص المتورطين في عمليات التعاطي والمتاجرة بالمخدرات وبالتالي تسهيل عملية القبض عليهم والاطاحة بهم من قبل الأجهزة الامنية المختلفة وهذا ما يساهم في التقليل من الظاهرة، اضافة الى سرية التعامل مع الابلاغ وعدم الافصاح عن الشخص الذي قام بالتبليغ بأي معلومات وكمكافأة على مساعدة الدولة على القبض على الاشخاص الذين يقومون بأعمال محضورة فإن وزارة الداخلية في بعض الدول تقوم بتقديم مكافأة مالية في حال كانت التبليغات صحيحة وذلك من أجل الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع وحماية الباب من آفة المخدرات وردع المتورطين فيها[3].

خامسًا: حماية المبلغين.

[1]م نصر أحمد ،مكافحة المخدرات تؤكد على سرية البلاغات، جريدة الرياض، 07 سبتمبر 2022م.

[2]وكالة الأنباء الجزائرية،2017.03.19م

[3]وكالة الأنباء الجزائرية، مكافحة المخدرات، أملي لقضايا تعالجها مصالح الامن بفضل مساهمة المواطن في التبيلغ،25 جوان 2020.

أ) المبلغ: قد يكون شـخص علم بالجريمة صـدفة ولا علاقة له بها وأراد التبليغ عنها بإخبار السـلطات المختصـة، وقد يكون أحد مرتكبي الجريمة، وله علاقة بتنظيم إجرامي ويملك معلومات مهمة عنه وعن علاقاته بتنظيمات أخرى محلية أو اجنبية وهؤلاء الأشخاص المبلغين عادة ما يكون هدفهم الحصول على الاعفاء أو تحقيق العقاب على انفسهم او نتيجة ندمهم على ارتكابهم الجريمة أو خوفا على أسرهم[1].

ب)حماية المبلغين في قانون الاجراءات الجزائية:

رغم أن المشـرع لم ينص على إفادة المبلغين في قانون الإجراءات الجزائية من تدابير الحماية الاجرائية وغير الاجرائية إلا أنه جعل التبليغ سـببا من أسـباب الاعفاء أو تخفيض العقوبة في حال كانت الجريمة المبلغ عنها من جرائم الفسـاد الخطيرة أو الجرائم التي تمتاز بالتعقيد والدقة في التنفيذ[2] ، ولهذا كان يسـتحسـن وضـع تدابير تحمي المبلغين وعائلاتهم وأقاربهم نظرا للتهديدات الذي يتعرضـون له بسـبب المعلومات التي يملكونها خاصـة إذا كانت نوعية الجرائم حسـاسـة كجرائم الاتجار بالمخدرات نظرا لأن أجهزة الأمن والعدالة الجنائية تمثل الداعم الرئيسـي للمبلغين و الضـمان الوحيد لتحقيق الامن لهؤلاء الأشـخاص وذلك من خلال اسـتقبال البلاغ وإحداث رد فعل سـريع ومدروس و الاسـراع في التحقق من صحة البلاغ وتقديم المجرمين للعدالة مÓن أجل حماية الحقوق[3].

كما نصت المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي جاءت تحت عنوان " **حماية المبلغين** " على أن تعمل كل دولة على إدخال تدابير توفير الحماية القانونية المناسبة في قانونها الداخلي ضد أي اعتداء او معاملة سيئة أو اجرامية على المبلغين أو أحد أقاربهم.

ج) التدابير المقررة لحماية المبلغين عن المخدرات:

---

[1] المساعدة والممارسات الجيدة ومقارنة التشريعات الوطنية في مجال التعرف على ضحايا الجريمة المنظمة والشهود عليها وحمايتهم، انظر وثيقة مؤتمر الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، الصادرة بتاريخ 19 اوت 2013، على موقع CTOC/COPLWA2/2023/2، ص19.

[2] انظر المادتين 30 و 31 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 2004/12/15 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، الجريدة الرسمية عدد 83 صادر بتاريخ 2004/12/26 والمادتين 27-28 من الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب الجريدة الرسمية، عدد 59، صادر بتاريخ 2005/08/28 والمادة 49 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 14، صادر بتاريخ 2006/03/08.

[3] سعد أحمد محمد سلامة، التبليغ عن الجرائم، دراسة مقارنة، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة،203،ص 22و27.

كما ذكرنا ســـابقا فإن قانون الاجراءات الجزائية لم ينص على أي اجراءات تخص حماية المبلغين بل بحماية الشهود والضحايا فقط وذلك بموجب الأمر 15-02 لكن يمكن تطبيق التدابير التي تحمي الشهود والضحايا على المبلغين في حالات معينة كأن يكون المبلغ عن الجريمة هو نفسه الشاهد ولا يمكن التقليل من أهمية المبلغ والتي تعادل أهمية الشــاهد، كما أن بعض القواعد التي تنطبق على الشــاهد هي موجودة أيضــا في المبلغ كالســرية وعدم كشــف الهوية ومنه فإن المشــرع الجزائري كان من الأولى عليه ادخال المبلغين في الحماية بموجب الأمر 15-02، والتي توفر السلامة والأمن المبلغين من التهديدات الخارجية نتيجة تعاونهم مع رجال الأمن والقانون وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

I- تدابير غير اجرائية:

- إخفاء هويته وكذا المعلومات المتعلقة به.
- وضع أجهزة رقابة أمنية بمنزله.
- تسجيل المكالمات التي يتلقاها.
- وضع رقم خاص تحت تصرفه للاتصال من خلاله.
- ضمان الحماية الجسدية له ولأفراد عائلته[1].
- منحه مساعدة مالية.
- تغير مكان إقامته إن لزم الأمر[2].

II- التدابير الاجرائية: تتم الحماية وفق تدابير إجرائية من وكيل الجمهورية ويتخذها الســـلطة القضـــائية المختصة تلقائيًا أو بطلب من الشخص المعني نفسه أو بطلب من ضابط الشرطة القضائية والتي تتمثل فيما يلي:

- كتمان هوية المعني تماما في أوراق الاجراءات ســـواء ما تعلق بهويته الشـــخصـــية أو مكان اقامته الحقيقي والاعتماد على تقنيات بديلة لاستخدام تقنية المحادثة المرئية كما هو الحال في بعض التشريعات

[1] الفقرة 2-أ من المادة 32 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا المادة 24 في الفقرة 2-أ من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[2] الفقرة 3 من المادة 32 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ونص الفقرة 3 من المادة 24 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

المقارنة كالتشـــريع الايطالي مثلا، كما تحفظ الحقيقيان في ملف عند وكيل الجمهورية، ويتلقى تكاليف الحضور من النيابة العامة[1].

الوعي الأمني: يعد من الوسـائل الأمنية الضـرورية للوقاية من الجرائم والانحرافات الخطيرة خاصـة بعد التطور الحاصـــل في أنواع الجريمة التي تواجهها المجتمعات، وفي ظل التقويم العالمي والتكنولوجي والانفتاح على العالم والذي ســـاهم في نشـــر الظواهر الاجرامية، حيث وجب تدعيم الوعي الأمني بين مختلف فئات المجتمع وتعزيز الجهود المبذولة من طرف مختلف الأجهزة الامنية ومؤســســـات المجتمع المدني[2].

1) مفهوم الوعي الأمني: إن مفهوم الوعي الأمني مرتبط بالإنسـان منذ النشـأة لارتباطه أسـاسـا بغريزة البقاء، فالإنســـان منذ القدم يولي أهمية بالغة للأمن من خال الأثار التاريخية التي تظهر أنه كان يقوم بوقاية نفسه من الأخطار عن طريق احتياطات خاصة تبدأ بالمكان الذي يسكنه، والذي كان في الكهوف والمغارات أما المناطق التي تقل فيها الجبال والغابات فكان بلجأ الى حمل السلاح والالتزام بالحذر الدائم[3].

تعريف الوعي الأمني:

التعريف اللغوي: يعرف أشـــرف طه ومحمد رفعت في معجم اللغة العربية أن الوعي الأمني هو احدى العمليات الذهنية التي تساعد الانسان على معرفة حدوده الأمنية ونتائج سلوكاته الإرادية وذلك بعد ربط وقائع الماضي والحاضر والقدرة على التنبؤ بنتائج الأفعال في المستقبل.

وجاء في المعجم الوسيط بأن الوعي الأمني هو الحفظ والتقدير والفهم وشعور الكائن الحي بما يدور حوله وما يحيط به (المعجم الوسـيط 2004، 1045، 1044) وحسـب هذا التعريف فإن الوعي الأمني عبارة عن ويلة وقائية تهدف إلى التأثير في سلوكيات الافراد والجماعات من أجـــل الحفاظ على الأمـــن في المجتمع كمـــا تعرفه مـــارجريت روز بأنـــه (تثقيف المؤسسات المواطنين حول السياسات والاجراءات المؤسـسـية ليمكنهم اكتشـاف التهديدات الأمنية التي تواجههم) ، وتعني بذلك الدور البارز للمؤسـسـات الأمنية في التوعية الأمنية التي تساهم في نشر الوعي من التهديدات والمخاطر المحتملة.

---

[1] لوكال مريم، الآليات القانونية المستحدثة لحماية الشهود والخبراء والضحايا بموجب الامر 15-02 المعدل لقانون الاجراءات الجزائية، دراسة مقارنة، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 31 ، الجز الثاني، 2019، ص106.

[2] عبد الله سالم، التوعية الأمنية في وسائل الاعلام السمعية (دراسة تحليلية) رسالة ماجيستر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياضي،1416 هـ ،ص19.

[3] جاسم خليل ميرزا، الاعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، مركز الكتاب للنشر القاهرة،2007م، ص25.

– كما يمثل الوعي الامني كل الجهود المبذولة من أجل خلق وتنمية الوعي عند الأفراد باستخدام مختلف وسائل الاعلام، ونشير هنا إلى أهمية انظمة الدولة من الناحية باعتبارها حريصة على الأمن بالاستعانة بمختلف الآليات كوسائل الاعلام هذا من الناحية المعرفية أي إمداد الفرد بالمعلومات الأمنية.

من الجانب الوجداني يعرفه بأنه (حالة وجدانية تجعل الشخص يستشعر ما حوله من مصادر الخطر والتهديد المحتملة وتدفع به إلى اتخاذ وسائل وبدائل للسلامة منها وتقليل مخاطرها ولا يعني هذا أنه يتنافى مع الشعور بالأمن ولكن ذلك الشعور أو التصور موحى بأمر مهدد للأمن بناء على معطيات موضوعية خاصة) (الكارثي 2003–74)

هذا التعريف يرى بأن الفرد وهو تحت شـــعور يهدده بالخطر يلجأ للبحث عن معلومات من أجل الحفاظ على أمنه.

من ناحية أخرى هناك الجانب السلوكي متمثل في الاجراءات الوقائية والتدابير التي يعتمدها الفرد من أجل التعامل مع التهديدات التي تواجهه[1].

أهمية الوعي الأمني:

– منذ وجود الانســـان وجد معه الوعي الأمني وارتبط به ، من أجل المحافظة على الحياة وبدافع غريزة حب البقاء، فقد أولى الانســان قديما اهتماما بالغا بالأمن وكان من مشــاغله اليومية، حيث أن كل الأثار التاريخية تؤكد على ذلك ، كالبعد عن الاخطار الطبيعية مثل الاودية والســـيول وجعل مكان الاقامة أكثر مأمنا كبناء القلاع والأبراج وحفر الخنادق والاعتماد على السفر في جماعات من أجل الحفاظ على الأمن مع الاهتمام بصناعة الأسلحة للدفاع عن أنفسهم كل هذه الاعتبارات الأمنية دليل على وجود وعي أمني لدى الإنسان القديم[2].

حتى أن الاســـلام اهتم أيضـــا بتنمية الوعي الأمني عن طريق مجموعة كبيرة من الاحاديث النبوية التي تشير الى ضرورة أخذ الحذر في التعامل بين الأفراد فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (انصر أخاك

[1]عبير محمد فوزي نوفل، الوعي الأمني لدى عينة من أبناء رجال الشرطة، المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال، جامعة المنصورة، المجلد الرابع، العدد الرابع، أفريل 2018،ص (250.251.252)

[2]بركة بن زامل الحوشان، أهمية المؤسسة التعليمية في تنمية الوعي الأمني ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الامنية بالرياض من 2521 من عام 1425 هـ ، ص03،04.

ظالما أو مظلوما، فقال رجل: يا رسـول الله انصـره اذا كان مظلوما أفرأيت اذا كان ظالما كيف انصـره؟ قال: تعجزه أو تمنعه من الظلم فان ذلك نصره)[1].

وهذا يدل على ضـرورة التناصـح بين المسـلمين وكف الأذى كما قال الرسـول (ص) في حديث آخر (لا يشير أحدكم الى أخيه بالسلاح، فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار)[2].

كما قال أيضا (من أشار الى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى يدعه و إن كان أخاه لأبيه وأمه)

اذا يمكن القول بأن الوعي الأمني شـامل لجميع الأفراد وجميع المؤسـسـات وهو مسـؤولية عامة تحيط بكل أسباب الحياة.

ومن خلال الأحاديث السابقة نجد أن الاسلام اعتمد على نشر الوعي الأمني بين المسلمين من خلال زرع الرقابة الذاتية واسـتشـعار الخوف من الله ويقظه الضـمير ، فالأمن غاية الجميع وتحقيقه يتطلب تحقيق وعي أمني من خلال الاعتماد على تربية أمنية تلعب المؤسسـات التعلمية دور هاما في تنميتها ،كأسلوب وقائي من الجريمة في كل المجالات بالمسـاندة عن طريق التوعية الأمنية الإعلامية والتي تعزز المعرفة التي تحمي المجتمع من الانحراف.

[1] عبد الله سـالم،التوعية الامنية في وسـائل الاعلام السـمعية (دراسـة تحليلية)،رسـالة مجسـتير ،المركز العربي للدراسـات الامنية والتدريب، ص65.

[2] سعيدي ياسين،التحديات الامنيةالجديدة في المغرب العربي،مذكرة للحصول على شهادة المجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة وهران2محمد بن احمد،2016/2015، ص50.

المبحث الثاني: مؤسسات التنشئة الاجتماعية وترسيخ الثقافة الأمنية.

المطلب الأول: الأسرة وعلاقتها بترسيخ الثقافة الأمنية.

الاسرة هي الركيزة الأساسية وأهم نظام في الأنظمة الاجتماعية والتي أخذت هذه الأهمية من كونها أصل وجود الافراد والاعتماد الكبير عليها في تربية وتلقين الأفراد في المجتمع كل القيم والعادات والتقاليد، وتسهر على رعاية شؤونهم وتهيئتهم للمسئوليات الاجتماعية، فالعلاقة بين الاسرة والمجتمع بما يتوافق مع أهداف المجتمع[1].

من جهة أخرى تعتبر الأسرة مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي تعمل على تلقين الفرد منذ نعومة أظافره القيم السليمة وتحقيق الأمن والاستقرار، والذي يعتبر عامل مهم في ازدهار المجتمع، فعنصر الامن مرتبط ارتباط وثيقًا بالمؤسسات الاجتماعية وخاصة الأسرة والتي تقوم بدور تكاملي مع المؤسسات الامنية لنشر الاستقرار.

من خلال هذه الدراسة يمكن ابراز دور الأسرة في تنمية وترسيخ الثقافة الأمنية في الافراد من أجل تحقيق التكامل والتوازن في المجتمع خاصة في الجانب الامني والمتمثل فيما يلي:

1- الأسرة هي النسق الأول المسؤول عن تربية وتنشئة الطفل ورعايته منذ الولادة وبالتالي بلورة سلوكه وأخلاقه ومبادئه والتي تمثل دعامة قوية لنموه فكريا بشكل سليم.

2- توفر الأسرة المأوى للطفل والذي يمثل الامان بالنسبة له، والذي يجمع الافراد تحت سقف واحد، فيجد الفرد الراحة والطمأنينة ويقوم بإشباع حاجات أساسية لا يمكن إشباعها في أي مكان آخر وهذا ما يدعم الرابطة بين أفراد الأسرة ويقويها وبالتالي ترسيخ الشعور بالأمن لديهم.

[1] عبد العزيز الخضراء، إضاءات على دور الأسرة في تنشئة الابناء، مجلة الغذ، 11.05.2017

3- من الناحية النفسية فإن الأسرة هي المسؤول عن توفير جو مناسب للأطفال من أجل تربيتهم تربية سـليمة وذلك عن طريق تفادي الصـراعات والنزاعات أما الأطفال حتى لا تزرع لديهم مخاوف ومشـاكل نفسية تؤثر على طريقة تنشئته ومنه يمكن اعتبار الأسرة القوة النفسية للفرد[1].

4- كون الأسرة هي الوحدة التي تربط بين مختلف مؤسسات المجتمع وهيئاته فإن دورها الرئيسي يكمن في توعية الابناء وتوجيههم من المخاطر التي قد تواجههم في المجتمع ومسـاعدتهم على الابتعاد عن الآفات الاجتماعية المختلفة والتي تتصدرها المخدرات وذلك من خلال استعمال أسلوب النقاش والحوار في اطار أسري والذي يجعل العلاقة الأسرية أكثر إمانا واستقرارا.

5- تعتبر الأسـرة هي المسـؤول الأول عن ظهور النمط الاجرامي لدى الابناء ،فالطفل يتعلم بالمحاكاة والتقليد، كما أنه المسؤول أيضـا عن التنشـئة السـوية لهم، لذلك فإن ظهور السـلوك المنحرف لدى الابناء دليل أن الأسرة لا تقوم بكل واجباتها، حيث يتأثر الطفل بسلوك الأبوين وطبائعهم، اذن فالتقليد في الطفولة دعامة اساسية من دعامات التعلم وكسب مختلف المهارات في مراحل نموه.

6- الثقافة السـائدة داخل الأسـرة هي المؤثر الأول في تنشـئة ثقافة الطفل، وبلورة أفكاره عن الحياة، من خلال القيم والتقاليد والأعراف السائدة ،فبعض الخرافات تكون سببا في انحراف التفكير لدى الطفل، فوجب الأخذ بعين الاعتبار مدى وعي الآباء وثقافتهم أثناء عملية تنشئة الابناء[2].

7- التربية العاطفية تلعب دورا هاما في التربية الصحية للطفل ،فالشخص المشبع بالحنان الأبوي يكون سـليم نفسـيا على عكس الأفراد الذين تعرضـوا للتعنيف والتهميش من طرف العائلة، إذا يمكن القول أن الأسرة هي المصدر الأول للعطف والرعاية وهي الحصن القوي ضد الهشاشة النفسية للأبناء والتي تؤدي بهم حتما إلى البحث عن مصادر أخرى للأمان.

المطلب الثاني: المدرسة ووسائل الاعلام وعلاقتها بترسيخ الثقافة الأمنية

أولا: المدرسة:

[1] حواوسة جمال، دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الأمنية لدى أفراد المجتمع، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، العدد الخامس، خاص بالملتقى الدولي الاول حول الثقافة الامنية ومكافحة الجريمة في المجتمع العربي المتغير ،ص 143-144.

[2] حواوسة جمال، دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي (رؤية اجتماعية تحليلية) مجلة دراسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، ص139، 10-05-2018م

المدرسة هي المصدر الرئيسي لبناء الثقافة بكافة فروعها وأقسامها، من خلال عملية التعليم الذي يهدف إلى العناية بالفرد من جميع جوانبه الفكرية والأخلاقية، وجعله مواطنا صالحا ومنتجا، فالمؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها وخاصة المدرسة تغرس الثقافة الأمنية في مناهجها الدراسية ،لذلك فإن الوعي الأمني الذي ينبت ويكبر في الطفل منذ الصغر يعد أسلوبا وقائيا يجنبه مستقبلا من الاتجاه لعالم الجريمة، والتي يلحقها تبعات اجتماعية واقتصادية وباعتبار أن التوعية تعزز المعرفة والمبادئ التي تلعب دور الحماية للمجتمع من الانحراف فغن المدرسة من أهم المجالات التي تعمل على تطوير العمل الأمني الوقائي في المجتمع والتي تؤكد على أهميته معظم الدراسات الاجتماعية والأمنية باعتباره أقل تكلفة وأكثر فعالية.

أهمية المدرسة:

بعد ذكر الأهمية البالغة للأسرة في تنمية الثقافة الأمنية لدى الأطفال و تعزيز الوعي الأمني لديهم إلا أن لعضها يفشل قليلا في هذه المهمة نظرا لتعقد الحياة في عصرنا الراهن، فتأتي المدرسة لتلعب دورا هاما لتلبية الحاجات التعليمية والتربوية لدى الطفل ، فهي من أهم المؤسسات الاجتماعية حديثة وذلك لأن هدفها الأسمى هو نقل العلم والمعرفة والثقافة من جيل لآخر وتنشئة الشباب بشكل سليم من الناحية الجسمية والعقلية والانفعالية، وبالتالي إعداد فرد صالح وفعال في مجتمعه.

يمكن حصر دور المدرسة في تنمية ونشر الثقافة الأمنية في عدة نقاط كالتالي:

1) ارتباط الجهل بالسلوك الانحرافي لذلك فغن الاهتمام بالجانب التعليمي أمر مهم يحي الفرد من الاتجاه الى العدوانية والانحراف وذلك لأنه وسيلة وقائية، فالتعليم القائم على أسس اخلاقية يحفظ حقوق الانسان وحقوق الاخرين، ويجعله أكثر رقيًا.

2) غرس حب الوطن في روح الطفل منذ الصغر يجعل منه مواطنا لا يحب الضرر لوطنه و مجتمعه وبالتالي فإنه يبتعد عن الانحراف والاجرام.

3) تعلم احترام العلاقات الاجتماعية وخاصة داخل الاسرة باعتبارها البناء الحقيقي للفرد وبالتالي تنشئة فرد يهتم بالأخرين ولا يمثل يميل لأذيتهم.

4) احترام الملكية العامة، وتقديم المصلحة العامة على الخاصة وتقدير ما يقدم له وللمواطنين الآخرين من طرف الدولة من خدمات.

5) التمسك بالدين والأخلاق التي تحميه من الانحراف.

6) يبني التعليم شخصية الفرد وعزز لدينه الثقة بالنفس وبالتالي جيل سليم نفسيا و عقليا.

لا يمكن إهمال أهمية ودور المدرســـة في تكوين الجانب الروحي للفرد، لوجود علاقة بين القيم والأخلاق التي يتحلى بها الفرد وبين ســلوكاته والتي من خلالها يتم اكتشــاف طبيعة الفرد إن كان منحرف أو لا ، فالتعليم يرتبط بالتربية ومن أهم ما يجســد ذلك المعلم الذي يجب أن يكون القدوة للطلاب حيث أن الطفل يتعلم بالتقاليد والمحاكاة أكثر من النصــائح ودليل ذلك مذكور في الآية الكريمة (لقد كان لكم في رســول الله أسـوة حسـنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا) هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن مهام وواجبات المرب متابعة الأطفال وســلوكاتهم كالغياب والتأخر وافتعال المشــاكل داخل المدرســة، كل هذه الظواهر تعد مؤشرات لسلوك انحرافي قد يتحول إلى سلوك إجرامي ان تم تهميشه وهنا يكمن دور المدرسة في كشف هذه المؤشرات بالتعاون مع أسرة الحدث و الأخصائي الاجتماعي من أجل احتواء هذه الظواهر وشلها قبل أن تتفاقم.

إذا فالمؤسـسـات التعليمية وخاصـة المدرسـة من أهم السـبل التي تعتني بشـر الوعي والثقافة الأمنية والتي يجب الاهتمام بها ، للأسباب التالية:

1) مجانية التعليم والتي مست العديد من الدول ومن بينها الجزائر وهذا ما جعل نشر الثقافة والمعارف أمر سهل وساوت بين الفرص لجميع الأفراد في المجتمع.

2) إلزامية التعليم جعلت الدراسة والتعلم أمر ضروري في حياة الانسان وبالتالي تسهيل نشر الوعي لأكثر عدد ممكن من الأفراد.

3) البيئة المدرسـية لا تختلف كثيرا عن البيئة الأسـرية لذلك يمكن من خلالها تزويد الدارسـين بما ينفعهم وينفع المجتمع وتنشئة جيل يقدس الأمن ويحافظ عليه.

ثانيًا: وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي

صـرح المختصـون في العلوم الاجتماعية منذ زمن بالدور الكبير الذي تلعبه وسـائل الإعلام والاتصـال في نشر الأفكار والمعلومات بشكل رهيب والتأثير الكبير الذي تحدثه في عقلية المتلقي لتلك المعلومات، وبعد أن كانت هذه الوســائل توصــف بأنها أحادية الاتجاه أي أن المتلقي لا يمكنه المشــاركة في البرامج التي يشاهدها أو يستمع لها ، تطورت الأن وسائل الإعلام ووسائل الاتصـال بصورة كبيرة حتى أصبح أي فرد قادر على أن يكون هو المقدم للبرنامج أو عن طريق البث المباشـــر ومختلف التطبيقات التي تســـهل التفاعل لاجتماعي.

هذا التطور الحاصـل في مجال الإعلام سـاهم في نشـر الثقافات والعادات المختلفة من كل أنحاء العالم، لذلك توسـع المجال الذي يؤثر على الفرد من ناحية الفكر و المواقف السـياسـية والمهارات مختلفة لكن لا

يجب غض النظر عن أي هذه البرامج التي يتلقاها الفرد ســـواء كانت عن طريق التلفاز أو الاذاعة أو الهاتف المحمول لها وجهين حيث يمكن أن تكون برامج مفيدة كما يمكن أن تكون برامج هادفة تحث على الانحراف فهي تلعب دورين مختلفين تماما.

إن البرامج المختلفة التي تبث على وسائل الإعلام بتنوعها لا تخص فئة معينة من المجتمع انا كل برنامج له فئة مهتمة به كالأطفال والشباب والنساء، أي انها تمس مختلف الشرائح الاجتماعية، لذلك فإنها تعتبر فرصــة جيدة لإرشـاد وتوجيه الأفراد توجيها أمنا من خلال نشـر القضـايا المتعلقة بترسـيخ وتعميق الوعي الأمني والثقافة الأمنية بمســاعدة مختصــين في هذا المجال من أطباء وخبراء اجتماعيين ورجال الأمن[1].

وفي عصـرنا الحالي ظهر بشـكل محسـوس م يسـمى بمواقع التواصـل الاجتماعي والمتمثلة في الفاسـبوك والانســتغرام واليوتيوب والتيك توك وغيرها كثير، هذه المواقع لقت رواجا كبيرا خاصـــة عند فئة الشـــباب وبعدما كانت في أول ظهورها مواقع للتعارف والتسلية فقط صـارت الأن مصـدر رئيسـي لتلقي المعلومات ونشـر الخبرات عبر العالم وفي وقت قصـير جدا، مما أتاح للمؤسـسـة الاعلامية نشـر ما تريد عبر هذه المواقع كنوع من مواكبة العصـرنة والتكنولوجيا، لما تسـهله من نشـر المعلومات والأفكار من خلال نشـر الصور والفيديوهات، ومن أبرز ما تتميز به هذه المواقع إمكانية اختيار الأصدقاء والأشخاص الاهتمامات المشتركة، وكذلك ظهور خاصة الذكاء الاصطناعي والذي بفضله يمكن للشخص المتصفح لأي من هذه المواقع أن يحصل على أكبر قدر من المعلومات حول أي موضوع يبحث عنه مع ظهور المزيد منه لاحقا دون إعادة البحث، لذلك فإمكانية نشـر الوعي بين الشـباب أصـبح أسـهل عن طريق تلك المواقع الوهمية، لكن بواســطة مختصــين في المجال، وبما أن ظاهرة المخدرات هي أكبر انحراف منتشــر مؤخرا عند فئة الشـباب وهم أكثر فئة تسـتعمل مواقع التواصـل الاجتماعي، فيمكن اسـتخدام هذه الأخيرة في نشـر الثقاف الأمنية من أجل الحد منها ومحاربتها بمساعدة المختصـين من اخصـاء اجتماعيين وأطباء وعلماء النفس، من خلال نشـــر فيديوهات توعوية وتثقيفية حول مخاطر المخدرات وكيفية الاقلاع عنها أو عن طريق مقالات عبر الفاســبوك تزود الشــباب بمعلومات كافية عن أنواع المخدرات وتأثير كل نوع على جســم الشــخص المتعافي لها، وحتى التأثيرات الاجتماعية والأسـرية أيضــا، يمكن لرجال الدين نشــر ما يدعو الشـباب للابتعاد عنها بطريقة ترغيبيه أو ترهيبية كما يمكن لرجال الأمن أو المؤسـسـات الأمنية اسـتخدام هذه المواقع من أجل توعية الأفراد بالعواقب القانونية المترتبة على جريمة المخدرات أو المتاجرة بها،

[1] اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي، الندوة العلمية الثالثة والاربعون، الرياض،ص41.

وخاصة تطبيق التيكتوك الذي تميز بخاصية نشر أكبر عدد من الفيديوهات في فترة زمنية قصيرة ما يتيح للشخص المشاهد لهذه الفيديوهات بأخذ أكبر قدر من المعلومات دون جهد وفي وقت قصير|، فهو أفضل تطبيق لنشر الوعي الأمني حول أي ظاهرة وبالأخص المخدرات.

تعتمد هذه المواقع على التأثير السمعي والبصري وذلك من خلال نشر المحتوى بلغات مختلفة مع إمكانية اختيار اللغة مع وجود الترجمة والتي تســـهل وصـــول المعلومة الى مكان في العالم دون الوقوع في أي صـعوبة في الفهم، اضـافة إلى امكانية نشـر الصـور بالألوان والفيديوهات عالية الجودة ما يجعل العملية أكثر متعة على عكس الإعلام المقروء قديما والذي كان أقل جودة في الصور وأكثر .....

لذا يمكن اعتبار كل من وسائل الاعلام ومواقع التواصل وسيلة لنقل الثقافة الامنية والوعي ضد أي جريمة وخاصة جريمة المخدرات[1].

[1]بلبالي مصطفى، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاعلام والاتصال تحت عنوان تأثير شبكات التواصل الاجتماعي كوسيط لنشر المحتوى الصحفي على الممارسة الصحافية ، دراسة وصفية على عينة من الصحافيين الجزائريين، جامعة المسيلة، ص 32-33.

الفصل الثالث: المخدرات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية

المبحث الأول: ماهية المخدرات وأثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

المطلب الأول: ماهية المخدرات.

المطلب الثاني: التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمخدرات.

المطلب الثالث: الأضرار الناجمة عن تعاطي المخدرات.

المبحث الثاني: واقع المخدرات وسبل مكافحتها.

المطلب الأول: واقع المخدرات محليًا ودوليًا.

المطلب الثاني: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مكافحة المخدرات.

المطلب الثالث: السبل الوقائية والعلاجية للمخدرات.

المبحث الأول: ماهية المخدرات وأثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

المطلب الأول: ماهية المخدرات.

تعريف المخدرات:

* التعريف اللغوي: تأتي كلمة مخدر من الخدر بكسر الخاء وسكون الدال أي بمعنى الستر أي أن الخدر هو ما يستر الجهاز العصبي عن نشاطه المعتاد.

* التعريف في الفقه الإسلامي: لا يختلف تعريف الخدر في الفقه الاسلامي عن التعريف اللغوي كثيرا، فاخدر هو ما يغطي العقل وما يسكر منه وهو حرام .

* التعريف الاجتماعي: هو كل ما يخدر العقل ويشوشه أو يحدث تغيرا في التفكير لدى الفرد وفي شخصيته، وهناك نوعان من استهلاك المواد المخدرة بين الاعتياد والادمان عليها فالإدمان أشد خطورة من الاعتياد حيث يصبح الشخص غير قادر على التخلص من اعتياده على المخدرات وتصبح الحاجة اليها أمر قهريا والاعتماد عليها لتحسين الحالة المزاجية والجسدية وأهميتها لا تقل عند المتعاطي أهمية المأكل والمشرب.

* التعريف العلمي: هو مادة كيمائية تسبب غياب الوعي او النعاس المصحوب بتخفيف الألم، والكلمة (Narcosis) بالإغريقية تعني مخدر اشتقة منها كلمة (Narcolic)

وهو كل مادة خام أو مستحضر يؤدي إلى الادمان في حالة استخدامه لأغراض غير طبية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المخدر هو كل مادة تتسبب في أضرار نفسية واجتماعية للفرد عن استخدامها لشكل غير طبيعي بغض النظر عن أصلها إن كان طبيعي أو نباتي أو على شكل مواد كيميائية فالتعود عليها يؤدي إلى الادمان، وسواء كانت مواد مشروعة كالتبغ وبعض الأدوية التي يصفها الطبيب كأدوية الأمراض العصبية والمنومات بالإضافة إلى المواد التي استخدمت في غير وظيفتها الطبيعية كالأصبغة وبعض أنواع الغراء والتي تعرف بالمواد الطيارة اضافة إلى المخدرات الغير مشروعة كالكوكايين والهيروين.

1 نبيل سقر، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار الهدى عين مليلة الجزائر ،2006،ص6-7.

2 محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن الجزء الأول، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض،1988، ص121.

* التعريف القانوني: التعريفات القانونية قليلة جدا وذلك بسبب سرعة تطور المفاهيم المتعلقة بالمخدرات مقارنة بتطور التشريعات القانونية الخاصة بها عموما هي مجموعة المواد التي تسبب الادمان وتسمم

الجهاز العصبي، يحضر تداولها أو زراعتها أو تصنيعها إلا لأغراض التي يحددها القانون ولا تستخدم إلا من قبل المصرح لهم بذلك، وهي تشمل الافيون والكوكايين والمنشطات ولكن الكحول والمهدئات والمنومات لا تصنف على أنها مخدرات رغم قابليتها للإدمان وضررها على المتعاطي[1].

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، والمعتمدة من طرف المؤتمر في جلسته العامة السادسة والتي انعقدت في 19-12-1988 المخدرات بأنها أي مادة طبيعية كانت أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدول الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 ومن تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 المعدل للتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

أما المشرع المصرفي فلم يضع تعريفا واضحا للمخدرات بل إكتفى بحصر المواد المخدرة المجرمة في جداول، فحسب المادة 1 من قانون رقم 182 الصادر سنة 1960 المعدل بقانون رقم 22 لسنة 1989 " تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة في الجدول رقم 2 " بينما عرفها القانون السوري الصادر برقم 02 عام 1993 بأنها " كل مادة طبيعية أو تركيبة من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية المدرجة في الجداول رقم 02 الملحقة بهذا القانون.

في حين عرفها المشرع الجزائري في نص مادته الثانية من قانون رقم 18/04 المتضمن الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار بها بأنها " كل مادة طبيعية كانت أو مصنعة ، من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من التفافية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتكول سنة 1972. [2]

المطلب الثاني:التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمخدرات.

1)التأثيرات النفسية: (الأفيونات)

من أهم الأعراض النفسية التي قد تبدو على معظم متعاطي المخدرات وخاصة الأفيون هي الاكتئاب، وذلك لأن مدمني الافيون يعتبرون مجموعة هشة وأكثر فئة معرضة للاكتئاب مقارنة بالأشخاص الأسوياء

[1] مروة أبو العلاء، التعريف القانوني للمخدرات وأضرارها الطبية مقال هام مجلة استشارات قانونية مجانية (محاماة نت)، 21 ديسمبر 2017.

[2] قانون 18/04 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق لـ 25 /2004/12 يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاجار غير المشروعين بهما، ج رقم 83 الصادرات بتاريخ 2004/12/26

نظرا للعوامل المؤدية للانتحار وذلك حسب بعض البحوث المجرات عليهم (moore et al 1979)وهذه الأعراض الكتائبية كانت مشابهة تماما لأعراض الانسحاب عند مرضى مدمنين متقدمين للعلاج.

هذه البحوث ذات الطابع الاكلينيكي والتي اجريت على مدمنين أمريكيين لا تختلف نتائجها عن تجارب وبحوث ذات طابع أنثروبولوجي اجريت على مدمنين تايلنديين يقيمون في المناطق المعروفة بالمثلث الذهبي في عالم المخدرات والتي تمتد من هضبة شان في بورما الى شمال تايلند ولاوس والمشتهرة بإمدادها العالم بالأفيون بأكثر قدر، أهالي هذه المنطقة حسب البحوث الميدانية التي اجريت عليهم يقومون بتعاطي الأفيون في مواسم الحزن واثناء فقدهم أهاليهم كالأطفال والزوجات (sawonwelactal 1978).

وخلاصة هذه النتائج وجود علاقة واضحة بين تعاطي الأفيون والأعراض الاكتئابية تأثير إدمان المخدرات مع النساء الحوامل.

تشير بعض البحوث التي اجريت على نساء حوامل مدمنات على الأفيون والهيروين أن تأثير هذه المواد يمس الاجنة أيضا بغض النظر عن حالة الإهمال الصحي التي يصيب المرأة المدمنة، والتي تؤدي الى مضاعفات خطيرة تصاحب الولادة أو ما بعدها، والتي أغلبها تؤدي إلى إجهاض الجنين أو ولادته بشكل غر سليم، أو تأخر في النمو، كما تشير بعض البحوث إلى حالات من سوء التغذية الوتي سببها إدمان الهيروين والذي يتسبب في فقد الشهية مما يؤثر على صحة الام والجنين معا، اضافة إلى وجود أعراض اضطرابيه عند أطفال أمهات يعانون من الإدمان مثل اضطرابات النشاط الحركي الزائد ونقص الانتباه بصفة أعلى مقارنة بأطفال أمهات عاديات، كما أن 80 %من الاطفال المولودين حديثا لأمهات مدمنات تبين أنهم كانوا يعانون من أعراض انسحابية عند ولادتهم.

- **الحشيش (القنب):**

لقد ساد اعتقاد خاطئ عن الحشيش عبر العالم أجمع بأن هذا الأخير تأثيره لحظي وينتهي بعد تعاطيه بساعات لكن الأمر مختلف وهذا ما أدى إلى انتشار هذه المواد عبر العالم بشكل كبير ، وقد انتشرت كتابات تروج لهذا الأمر بشكل مباشر أو غير مباشر طوال فترة السبعينات لكن مع تقدم الثمانينات ظهرت كتابات أخرى تفند الأمر واتخذت الموضوعية العلمية طريق للظهور والتزايد.

ويجدر الذكر بأن اختلاف أسماء الحشيش عالميا (المرجوانا، الكيف، البانجو، الجانجا...) إنما لاختلاف درجة تركيز العنصر الفعال في هذه الأنواع والتي لها تأثير تخديري في الوظائف النفسية عند المدمنين تظهر هذه الاختلالات النفسية على شكل ذهان حيث كان الاطباء منتصف الخمسينات في مصر والمغرب يسمون مرضاهم الذهانين باسم " ذهان الحشيش"

إضافة الى تجربة العالم أندرسون فالسويد والتي قام من خلالها بمتابعة 55 ألف مجند سويدي لمدة 15 عاما متتالية، والتي من خلالها استطاع اكتشاف علاقة بين تعاطي الحشيش المكثف والاصابة بالفصام وذلك بالمقارنة من أشخاص أسوياء (Nahas 1990).

وحسب البحوث التجريبية حول الأثار السلوكية لتعاطي الحشيش فإن هذا الأخير يتسبب في العديد من أنواع الاختلال النفسي أي التغيرات السلوكية التي تحدث للمدمن خلال بضع ساعات من تعاطيه، وأهم الوظائف النفسية التي يصيبها الخلل يمكن ذكرها على النحو التالي:

1-دقة الادراك: والتي تختبر عن طريق رسومات تقدم للمتعاطي والتي تحتوي على عدد من التفصيلات الدقيقة ويتم مضاهاتها في فترة معينة.

2-سرعة الحركة البسيطة: تختبر هذه الوظيفة عن طريق حركات بسيطة يمكن القيام بها بسرعة.

3-الذاكرة قصيرة المدى: تذكر منبه ما بعد منبه آخر ثانوي مع وجوب الاستجابة السريعة في بضع ثوان.

اضافة إلى اختبار وظائف أخرى والتي تصاب بخلل بيض لمدة طويلة تمتد لأسابيع أو شهور وحتى اعوام حتى بعد التوقف عن التعاطي.

ومن أبرز المخاطر التي قد يتعرض لها المدمن تلك التي تحدث اثناء العمل والذي قد يتطلب الحذر الشديد خاصة اثناء استخدام الآلات ويكمن الخطر في المشاكل التي قد تصيب سلامة العامل اضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي قد تحدث إثر نقص تركيز هذا الشخص المدمن خاصة إن كانت هذه الآلات عبارة عن سيارات أو طائرات.

وحسب رأي هيئة الصحة العالمية والتي عبر عنه ممثله في الندوة الدولية الثانية و التي نظمت في 8 – 9 أبريل من 1992 في باريس تحت عنوان القنب ،وجهة نظر هيئة الصحة العالمية ما يلي:

تأسيسا على المناقشات التي ادارتها جمعيات علمية اجتمعت باسم منظمة الصحة العالمية وعلى المعاهدات الدولية تتناول الحكم في تعاطي المواد النفسية، وعلى قرارات المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة فإن المنظمة ترى أن للقنب أضرار حادة (مباشرة) وأخرى مزمنة (طويلة البقاء) على صحة الانسان

- **الكوكايين:**

يرى المختصون في ميدان البحوث الاكلينيكية والتي تقام على أشخاص مدمنين على هذا النوع من المخدرات أن أغلبهم يتعرضون إلى نوبات فزع وهذا عائد إلى اضطراب في المخ وفي الجزء المتخصص

في الاحساس بالمنبهات، والذي يتميز بنوبات قلق شديدة ومتتالية أهم أعراضها: سرعة دقات القلب وشعور بالدوخة وألم في الصدر وخزف غير مبرر من الموت أو الجنون مع مصاحبته لمخاوف من الوحدة ومن ارتياد الاماكن العامة (Gold 1992).

كما تشير الدراسات الاكلينيكية على متعاطي الكوكايين إلى اضطراب في الوظيفة الجنسية لدى الشخص المتعاطي والتي تتمثل في خلل جنسي فقد الرغبة الجنسية تماما، وتستمر هذه الاضطرابات حتى بعد التوقف عن التعاطي .

كما وضحت الدراسات اصابه الشخص بخلل يسمى " اضطراب عصب الانتباه " وهو ما يجعل الشخص لا يستطيع اتمام أشغاله أو نشاطاته التي بيدأها ، وذلك لأنه عاجز عن مقاومة عوامل التشتيت.

- **القات:**

بعد دراسة مادة القات تم عزل مادتين مكونتين لها وهما الكايتن و الكايتنون وكلاهما يؤثران في الحالة النفسية والدورة الدموية والقلبية وادراج المادة الثانية الكايتنون في الجدول الأول من الجداول الملحقة باتفاقية المواد التقنية والمواد النفسية المعروفة باسم فينا 1971 أما الكايتن فقد ادرج في الجدول الثالث من الاتفاقية وفي دراسة أجريت بالجمهورية اليمنية تم اكتشاف أن الاطفال الذين اعتادت امهاتهم مصنع القات يولدون بوزن منخفض ،اضافة إلى الاضطرابات الصحية والاجتماعية التي يتسبب فيها هذا الاخير[1].

2) التأثيرات الاجتماعية للمخدرات:

كما عرف الانسان منذ القدم فإنه كان اجتماعي سواء كان شخصا مدمنا على المخدرات أو في بداية الادمان (الاعتياد) فإن سلوكه يؤثر ويتأثر بما يحيطه، فعادة ما يكون تعاطي المخدرات ضمن جماعات وفي أماكن مثل النوادي والملاهي والشارع أو البيت ...الخ) لذلك فإن تأثر الاخر بهذا الفعل يزداد مع ازدياد الخصائص النفسية للفرد ومدى إدمانه ومقدار تفاعل الأشخاص الموجودين معه، لكن هذه التأثيرات تظهر على الفرد أولا باعتباره أول حلقة متحضرة في المجتمع.

[1] الدكتور خالد حمد المهندي (وحدة الدراسات والبحوث مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كتاب المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، قطر، 2013 ص83.

- تأثير المخدرات على الفرد[1]:

1- نتائج المخدرات سيئة بشكل رهيب على الفرد وعلى حياته وأخلاقه وجميع تعاملاته وخاصة وضعه الاجتماعي، فهي تهدد ثقة الناس به، فالشـــخص المتعاطي للمخدرات أو المدمن عليها يكون مهملا لكل واجباته سواء في عمله أو مسؤوليات بيته وأسرته، فيصبح شخصا سطحيا ينفعل لأتفه الأسباب وذو مزاج منحرف وغير لائق في تعامله مع أفراد محيطه وهذا ما يؤدي به حتما إلى خسارة وظيفته فيتعرض للطرد منها ما يجعل منه شخصا عاطلا أو مديونا، وهذا سيؤثر بطبيعة الحال على نفسيته فيصبح ذو حماس منخفض للحياة ويجريه إلى التفكير السلبي والانحراف أكثر.

2- الإدمان يؤدي بالشخص الى التفكير المحصور في الحصول على المخدرات بأي شكل وبأي ثمن، فهي بالنسبة له جرعة الأمل فيكون ملحا للحصول عليها حتى بطرق غير مشروعة أو غير نافعة، كأن يستدين المال لشراء تلك المواد أو اللجوء الى الأعمال المنحرفة كالسرقة أو الاعتداء أو الاختلاس وغيرها من الانحرافات السلوكية والاجرامية والتي يؤدي به حتما الى فتح باب آخر من أنواع الجرائم والمحظورات، ومن جهة آخري فإن المدمن شـخص لا يبالي بالقيم السـامية فهو لا يفرق بين ما هو حلال أو حرام ولا يهتم حتى بالعرض والشرف والكرامة.

3- إن تعاطي المخدرات يهدم بشـــكل حرفي العلاقات الاجتماعية كافة ، ذلك لأن المدمن عليها لا يستطيع التحكم في تصرفاته مما يؤدي به إلى الاساءة لكل من يعرفهم ففي العمل يبين إلى رئيسه مثلا أو زملائه ما يجعلهم يتذمرون منه ومن ســلوكاته الغير مقبولة وبالتالي فقدان عمله أو مصـــدر رزقه، كما تؤدي الى سوء العلاقة الأسرية بينه وبين باقي أفراد أسرته فيصبح شخص لا يحتمل، كذلك فإن الإدمان من أسـباب الخلاف وسـوء العلاقة الزوجية وانحراف الأطفال ما يزيد من رفع في الأحداث المنحرفين أو المجرمين و المشردين، حتى أفراد المحيط أو الجيران لا يسلمون من سوء أخلاق وسلوكات المدمن فتختل بينهم العلاقة والتي سينجم عنها خلافات وشجارات دائمة في الحي.

4- هناك علاقة وطيدة بين تعاطي المخدرات والانتحار حيث أن الكثير من الوفيات المســـجلة كان سببها الأول أخذ جرعة زائدة من المخدر سواء بقصد الانتحار أو بغير قصده، هذا لأن المدمن شخص مهمش ومهمل في مجتمعه فهو كالعشب الضـار لا يصـلح للعلاقات الاجتماعية السوية وتأثير انطباع

[1] خالد محمد المهندي، وحدة الدراسات والبحوث مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون الدولي لدول الخليج العربي، المخدرات وأثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، قطر 2013، ص101-102.

الآخرين حوله وسلوكهم المنفر تجاهه يؤدي به إلى أزمات نفسية تجعله يكتئب وينعزل وبالتالي يفكر في أذية نفسه أو التخلص منها عن طريق الانتحار.

5- المخدرات طريق الى كل الخلاق المنبوذة في الفرد والى القيام بالرذائل كالفاحشـــة والزنا والخيانة الزوجية، وهدم الأسس السليمة التي يجب أن تتوافر في أي فرد أو مجتمع.

- تأثير المخدرات على الأسرة[1]:

1- المال المنفق على شراء المخدرات هو جزء كبير من دخل الأسرة ويؤثر بشكل مباشر على الحالة المعيشية لها، فهذا الشخص المدمن إن كان رب الاسرة فتلك بمثابة كارثة لها، حيث أنه لا يستطيع تلبية أدنى احتياجات هذه الأسـرة، ويصـبح عبئا عليها هذا إن كان ذو دخل أو عمل في الأسـاس، ما يجبر الأولاد أو الأم على إيجاد طرق للحصـول على المال من أجل الاسـتمرار في العيش بعد فقدان الأمل من ذلك الشخص المتعاطي ، لكن هذه الاعمال التي يتوجه لها الابناء عادة ما تكون غير مشروعة كالسرقة والتسول وغيرها كثير، فيتفاقم المشكل أكثر ليجد هؤلاء الأطفال أنفسهم في دائرة انحرافات خطيرة بسبب تهور الوالدين.

2- الطلاق والتفكك الأسري بكل أنواعه هو نتيجة حتمية عند دخول مؤشر المخدرات في الأسرة، وذلك حسب عدة دراسات بينت أن هناك ارتباط بين ارتفاع معدل النزاع والانفصال في الاسر والادمان ، فكل المظاهر السلبية التي يقوم بها المدمن في البيت أمام زوجته وأطفاله تؤدي إلى الشقاق والمشاكل الدامة و خاصة سوء المعاملة.

3- المتضرر الأول في هذه المشكلة هم الأطفال طبعا، سواء كان المدمن في الاسرة هو أحد الوالدين أو الطفل نفسه ، ففي الحالة الاولى فان تربية الابناء لن تقوم على أساس صحيح فالطفل بطبيعته يتعلم بالتقليد، فيصـبح الاب أو الأم المدمنة قدوة سـيئة لطفلهم ما ينجر عنه طفل حدث منحرف أو مشـروع مجرم إن الطفل هو الشخص المتعاطي للمخدرات فإنه سيكون هو العبء على والديه وإخوته فيكون مثيرا للمشاكل والشغب وعقوق الوالدين .

إذا من كل ما سبق نجد أن الادمان سبب في هدم أسس الأسرة هدما كليًا بدءا من الوالدين واللذان غالبا ما يكون أحدهما هو المتسبب في هذا، فتفكك الروابط والصلات الأسرية بينهم ويعم الخلاف والمشاكل ويصبح البيت الذي يمثل الأمان غير صالحا لذلك.

[1] محمود السيد علي، المخدرات تأثيراتها وطرق التخلص الامن منها، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض 2012م، ص21.

- **تأثير المخدرات على المجتمع[1]:**

باعتبار الفرد جزء من المجتمع فإن ما يصيبه يصيب مجتمعه خاصة إن كانت الظاهرة مستفعلة ومنتشرة بشـــكل كبير كالمخدرات والتي باتت تهدد اســـتقرار المجتمعات في العالم وفي الجزائر على وجه خاص وذلك من خلال:

1- تناول المخدرات بشـكل مسـتمر يؤدي إلى الاعتياد إن لم يؤدي إلى الإدمان وبالتالي التعود النفس للمتعاطين عليها واختلال التوازن النفسي لهم وبهذا يصبح الشخص هش نفسيا سهل الاثارة بفعل أي أمر بسيط ، وهذا يجعل علاقته مع الاخرين غير مستقرة وتشوبها العديد من الانفعالات السلبية والغير مبررة وبالتالي القيام بسلوكات غير اخلاقية من الطرفين ففعل ورد فعل .

2- ميل المدمنين الى التمرد على القواعد والقوانين العامة للمجتمع ما يؤدي بهم الى مشـــاكل قانونية واجتماعية كثيرة.

3- اعتياد المدمنين على الهروب من الواقع ومن مشـاكلهم الاسـرية والاجتماعية فتراكم وتفاقم ما يعزز فيهم السلوك الانسحابي وضعف الشخصية حتى تخرب حياتهم بشكل كلي وتخور قدراتهم في التعايش مع المجتمع.

- **ارتباط تعاطي المخدرات بالجرائم الاخرى:**

جريمة المخدرات من جرائم الفساد فهي أخطر مما تبدو عليه لأنها تتسبب في مخالفةالقانون وبالتالي تجر معها جرائم أخرى لا تعد ولا تحصى ولأن مدمني المخدرات هم فئة هشة في المجتمع يسهل استغلالهم من أجل أنشطة إجرامية ومخالفة للقانون فنجد أن أغلب العصابات تقوم بترويج المخدرات تستهدف الأشخاص المدمنين لانهم أشـخاص عاطلين عن العمل ولا يجدون وظائف تتناسـب مع وضـعيتهم الصـحية والنفسـية والبيئية فيكونون بمثابة طعم لأصـــحاب التجارة الغير مشـــروعة للمواد الســـامة حتما انهم بحاجة الى المخدرات والحصول عليها بشكل اسرع وأسهل فيتعاون هؤلاء المدمنين معهم لبيعها، كما يمكن استغلالهم ايضا في العمل في أمور اجرامية أخرى كالنهب والدعارة والتهريب باعتبارهم أشخاص منحرفين مسبقا من جهة أخرى فإن الأشـــخاص المدمنين على المخدرات بدافع الرغبة في الحصـــول عليها أو تحت تأثيرها فإنهم يقدمون عل جرائم خطرة كالاعتداء على الأخرين أو السـرقة أو النصـب من أجل التمكن من شـراء هذه الأخيرة اضـافة الى جرائم الشـرف و الخيانة الزوجية وخيانة الأمانة وغيرها كلها ترتبط ارتباط مباشـر

[1]د، نور الدين أبو لحية ، مذكرة المخدرات والمجتمع، كلية العلوم الاسلامية قسم أصول الدين، جامعة باتنة1 ن الجزائر، 2019م، ص24.

بجريمة المخدرات وذلك حسب دراسات عديدة و احصائيات جنائية سابقة في كثير من البلدان، لذا فإن المخدرات متسبب رئيسي في ظهور جرائم أخرى فيصبح الادمان عبارة عن ظاهرة اجرامية أكثر من أنه ظاهرة مرضية يحاربها القانون والمجتمع والدين.

التأثيرات الاقتصادية للمخدرات:

تأثير المخدرات يطال أيضا الجانب الاقتصادي ويهدده في عدة مجالات أهمها ، الصحة، السلامة العامة، الجريمة ، الانتاجية و الحوكمة، سوف نتطرق لكل مجال مما ذكر سابقا على النحو الآتي:

1- التأثير على الصحة:

تؤثر المخدرات على صحة الشخص بشكل ملحوظ وذلك من الناحية الاقتصادية فهي تكلف الشخص المدمن تكاليف عديدة من أجل العلاج والرعاية الصحية

أ- تكاليف الرقابة والعلاج من المخدرات:

يتطلب علاج ظاهرة المخدرات في أي مجتمع تخصيص مبالغ مالية ضخمة و تنفق على تكاليف الرقابة منها وعلاجها وإعادة التأهيل أيضا مع أن الرقابة لو كانت مبكرة لوفرت على الحكومة أموالا كثيرة في تكاليف لاحقة حسب ما أظهرته بعض الدراسات، فلو أنجميع المدمنين تلقوا العلاج في 2010 لبلغت تكلفة العلاج 200 إلى 250 بليون دولار أي 0.4 %من الناتج الاجمالي العالمي، لذلك فإن أي مبلغ يستمر في علاج الظاهرة ينتج عنه عائد من تكاليف الجريمة والرعاية.

ب- المستشفيات والرعاية الصحية:

إن الأعراض التي تظهر على مدمنين المخدرات قد تتفاقم وتزداد كثيرا لتصل نوبات الهلع والذهان والأفعال السلبية التي تصاحب المدمن ، بالإضافة الى الأمراض الخطرة التي تنتشر في الدم عند استعمال الحقن مثل الايدز والسل والتهاب الكبد الفيروسي كل هذه الأمراض تحتويها المستشفيات وتتكفل بالعناية بالمرضى وحتى أولائك الذين يتعرضون لحوادث وجرائم سببها تأثير المخدرات وبالتالي تنفق الحكومة على المستشفيات مبالغ كبيرة بسبب هذه الظاهرة.

ج- الوفيات:

تشير الأرقام الى أن الوفيات المتعلقة بالمخدرات عند فئة الشباب خاصة كبيرة جدًا وذلك حوالي 211 ألف حالة وفاة سنويا وما يقدر بـ 0.5 الى 1.3 % لدى الأشخاص البالغ سنهم من 15 الى 64 عاما

في أوربا، أي أن الظاهرة تؤدي الى هلاك فئة الشباب تحديدا وهي الفئة المنتجة، ودون حساب تقديرات الوفيات في افريقيا وأسيا نظرا لشح المعلومات، اضافة إلى العدد الهائل للأشخاص المصابين بداء الايدز (نقس المناعة المكتسبة) والذي بلغ من 1.6 مليون إلى 11 مليون بالنسبة لمتعاطين المخدرات عن طريق الحقن، اضافة إلى المصابين بداء الكبد الفيروسي والذي بلغ عددهم 7.2 مليون شخص، كل هذه الوفيات والاصابات تؤثر على اقتصاد الدول فالأشخاص في سن الشباب بمثابة طاقات بشرية تساهم في التنمية لكن المخدرات حالت دون ذلك

د-التأثير على السلامة العامة:

تناول المخدرات مع السياقة خطر محتوم فحسب الدراسات والبحوث فإن معدل الحوادث الناجمة عن السياقة بعد استهلاك المخدرات يزداد بمقدار عدة أضعاف، هذه المخاطر متمثلة في حوادث المرور والتي تؤثر على الركاب و المارة أيضا نهيك عن الضرر التي تتسبب فيه زراعة المخدرات الغير مشروع والذي يلحق بالبيئة[1].

اضافة إلى مترتبات أخرى تظهر على الأسرة والمجتمع عامة في الجانب الاقتصادي التي تؤدي إلى انهياره والمتمثلة في ما يلي:

1- تردي المدخول المادي للأسرة:

خاصة إذا كان الشخص المسؤول على الأسرة هو نفسه الشخص المدمن أو المتعاطي للمخدرات فإن انتاجه في عمله سيكون عرضة للانخفاض والتدني وبالتالي يصبح معرضا للطرد من العمل وهذا ما يجعل الحالة المادية لهذه الأسرة سيئة لعدم توفير احتياجاتها الكاملة فيكون سببا في زيادة الفقر .

2- انخفاض الكفاءة والأداء في العمل:

تؤدي المخدرات بصاحبها إلى حالة من التشتت العقلي والحالة النفسية والمزاجية السيئة وبالتالي الميول للعزلة والابتعاد عن المجتمع والاحساس بالنقص وهذا ما يجعله يتهرب من أداء مسؤولياته مع عدم القدرة على الانتاجية في عمله بالشكل المطلوب ومع استمرار حالة التعاطي لديه فإنه يصبح عبئا على أسرته ومجتمعه.

3- ارتفاع نفقات الأسرة:

[1] د- جريبي البيشي و-د بخشاشة موسى، الأثار الاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

إن كان الشخص المدمن يتلقى العلاج فإن هذا الأمر يتطلب نفقات عالية، لكن التأثير السلبي لسلوكيات وتصرفات الشخص المدمن نفسها تؤثر على من حوله وخاصة الأطفال فالإدمان يؤدي إلى استعمال العنف وبالتالي تزداد نفقات العلاج للأشخاص المتضررين من سلوكاته الطائشة وهو تحت تأثير المواد المخدرة، دون نسيان أن الأطفال يقتدون بالأكبر سنا في سلوكياتهم فيزداد عدد الافراد المدمنين مما يؤدي إلى زيادة نفقات الوقاية والعلاج في الأسرة الواحدة.

4- انتشار السلوك الاخلاقي السيء الذي يؤثر على الثروة الاسرية:

احتياج المتعاطي المتزايد مع مرور الوقت وزيادة الادمان ليه يدفعه إلى التهور وسرقة الأغراض الثمينة أو الأموال من أجل شراء احتياجه من المخدرات[1].

المطلب الثالث: الأضرار الناجمة عن تعاطي المخدرات.

بسبب أن المخدرات مست الفئة الكبرى في مجتمعنا وهي فئة الشباب فإن أثرها وأضرارها أصبحت أخطر مما جعلها تسبب قلقا على مستقبل هؤلاء الأشخاص وعلى المجتمع والبلد ككل ومن بين هذه الأضرار يمكن ذكر ما يلي:

1- الأضرار الصحية:

من المعروف أن المخدرات تؤثر بشكل سلبي على صحة الفرد المدمن عليها من كل الجوانب النفسية والعقلية وحتى البدنية فهي تفتك به وبصحته وتسبب اضطرابات تجعل منه عالة على غيره وهذه الأضرار متمثلة فيما يلي:

أ) الأضرار النفسية:

وجب التكلم عن أضرار المخدرات وخاصة النفسية لأنها تؤثر تأثيرا كبيرا على حالة الشخص الذي يتعاطاها، لأنها تصيب الانسان بالتوتر الدائم مما يسبب خللا لديه في التواصل مع الآخرين وبالتالي عدم قدرته على أداء وظائفه الاجتماعية بشكل مناسب، هذه الأضرار لا تظهر فقط في مرحلة الادمان بل حتى في مرحلة العلاج، ويمكن التفصيل في أضرار المخدرات النفسية فيما يلي:

- يمكن التمييز بين الشخص الطبيعي والشخص المدمن من خلال بعض التصرفات والسلوكات التي تظهر على الشخص المدمن والتي تكون غريبة نوعا ما والتي تجتمع عند الاشخاص الذين يتناولون المخدرات بشكل عام.

[1] Hellooha.com (3 مارس 2023)، تأثير المخدرات على الاقتصاد وأضرار المخدرات الاقتصادية

1- العصبية الزائدة من السلوكات التي تظهر على المدمنين، فنجده يدخل في حالة عصبية شديدة من أتفه الأسباب، وفقدان السيطرة على النفس فيصبح غير قادر على تحمل مسؤولياته والقيام بمهامه بشكل طبيعي كالعمل ولا يبالي بمظهره.

2- تؤثر المخدرات على الانسان من خلال إما إصابته بالأرق وإما بالكسل فيصبح المدمن إما غارق في النوم طول الوقت وإما أنه لا يستطيع النوم وهذا بسبب القلق والتوتر الدائم، ما يجعل حياة الشخص غير طبيعية تماما

3- الاصابة باختلال في التوازن، فيصبح الشخص غير قادر على المشي بشكل طبيعي أو أداء مهامه البسيطة، بالإضافة إلى الإصابة بالتشنجات بشكل متكرر.

4- من أهم وأبرز الأضـــرار الملحوظة على المدمنين للمخدرات تغير حالتهم المزاجية بصـــفة متكررة، بسبب ضعف المستوى الذهني لديهم، فنجد الشخص سعيدا أحيانًا ومكتئب أحيانًا أخرى دون أي سبب واضح.

5- مختلف الأمراض النفسية تصيب الشخص المتعاطي للمخدرات كالاكتئاب والتوتر والتي تجعل هذا الشخص يفكر بطريقة سلبية عن حياته وحتى التفكير في الانتحار.

ب)الأضرار الجسمية للمخدرات:

تسبب المخدرات الكثير من الأمراض للجسم وتختلف آثارها السلبية باختلاف نوع المخدر ومدت استخدامه ويمكن ذكر بعض الأمراض التي تصيب المدمن فيما يلي:

1- أمراض القلب:

يؤدي اســـتهلاك المنشـــطات مثل الكوكايين غلى أمراض القلب والأوعية الدموية أما تناولها على المدى البعيد فيؤدي إلى النوبات القلبية وأمراض الشريان التاجي.

2- أمراض الكلى:

تعاطي القنب والهيروين والكيتامينالى تلف الكلىإو غلى الفشل الكلوي.

3- أضرار على مستوى الكبد :

تتلف خلايا الكبد بسبب المخدرات مما يسبب في التهابات على مستوى هذا الأخير والذي وظيفته أساسية في الجسم تتمثل في موازنة نسبة السكر في الدم.

4- بالنسبة للعظام:

فالمخدرات تؤثر عليها من خلال ايقاف نموها بشكل صحي وصعفها عامة.

5- انتشار الأمراض الخطيرة والمعدية:

بسبب الحقن يمكن انتشار الأمراض المعدية والخطيرة مثل التهاب الكبد الفيروسي بدرجتيه ونقص المناعة المكتسبة(الايدز)، والعديد من الامراض الأخرى كالسرطان والامراض الجنسية.

6- أضرار المخدرات على الحمل والرضاعة:

يؤدي تعاطي الام للمخدرات إلى ضرر أثناء فترة حملها إلى ضرر على الجنين يظهر في شكل تشوهات خلقية واصابته بما يسمى متلازمة الانسحاب عند الأطفال حديثي الولادة (Nas)

تتمثل أعراض هذه المتلازمة عموما على نوبات ومشكلات في النوم والتغذية والتركيز والسلوك أيضا.

قد ترافق هذه الأعراض والمشـكلات الأطفال المعرضـين للمخدرات حتى سـن متقدم وقد تزداد مع الوقت لتصبح عبارة عن قلق دائم واكتئاب او حتى تعاطي المخدرات.

ج- الأضرار الاجتماعية:

تؤثر المخدرات بشـكل مباشـر أو غير مباشـر على الفرد نفسـه وعلى المجتمع الذي يعيش فيه يمكن اختصار هذه الأضرار فيما يلي:

1- الأضرار التي تصيب الفرد:

كما ذكرنا سـابقا فإن المخدرات تؤثر سـلبيا على صـحة الفرد من خلال التعرض للأمراض المختلفة التي تصـيب الجهاز الهضـمي والجهاز التنفسـي، ما يجعل حياة الشـخص أكثر صـعوبة خاصـة مع محيطه وخاصـــة تأثيرها على الحالة المزاجية للفرد فيصـــبح أكثر خشـــونة في تعامله مع الآخرين كما تؤدي المخدرات بالشباب إلى السلوكاتالانحرافية كالسرقة والزنا وغيرها من السلوكات المنحرفة والاجرامية وغلى الاكتئاب الذي يقوهم إلى الانتحار فيصبحون أشخاص غير مرغوب فيهم ولا فائدة منهم[1].

2- الأضرار التي تعود على الأسرة:

الأسرة هي النواة الأساسية في أي مجتمع وأي خلل يصيب أحد أفرادها يؤثر حتما على الأخرين لذلك فإن ادمان شخص من الأسرة سواء كان الأب أو الأم أو أحد الأبناء فغن ذلك يهدم الروابط الأسرية من خلال

[1] WWW.HOPEEG.COM ، 05 مارس 2023 الأحد، مستشفى الأمل (الطب النفسي وعلاج الإدمان)، أضرار المخدرات النفسية، تأثير المخدرات على صحة المدمن

التأثر بالجدالات المتكررة التي تحدث نتيجة الحالة التي يكون فيها الشـــخص المدمن، وتدني الحالة المعيشـية لتلك الأسـرة نظرا للإهمال الذي يحصـل في العمل من طرف الوالدين وانفاق أموال كثيرة على شـراء المخدرات، دون أن ننسـى التربية الغير سـليمة التي يتلقاها الأطفال في ظل الاهمال الدائم والعنف والصـراعات الدائمة في تلك الاسـرة، وبالتالي انشـاء جيل منحرف أو مجرما و أطفال مشـوهين إن كانت الأم هي الشخص المدمن نفسه[1].

3- الأضرار الدينية:

الابتعاد عن الدين قد يكون سـببا في الوقوع في جريمة المخدرات كما يمكن أن يكون أحد أثارها السـلبية والتي تعدد ونذكر منها ما يلي:

- المخدرات سبب في غضب الله وزوال النعم على العبد.
- المخدرات سبب رئيسي في الابتعاد عن الصلاة وسبب في نقص الايمان.
- هي أيضـــا ســـبب في الوقوع في المحرمات والمكاره كالاعتداء على الغير والوقوع في الزنا والســـرقة وغيرها.
- سبب في تفشي مختلف الجرائم.

إذا فالمخدرات ذات أضـرار تصـيب كلا من الفرد والمجتمع على حد سـواء وتؤثر على المجتمع الجزائري خاصة[2].

المبحث الثاني: واقع المخدرات وسبل مكافحتها.

المطلب الأول: واقع المخدرات محليًا ودوليًا.

1)واقع أفة المخدرات في الجزائر:

[1] Bedaya ccpa.com (الأحد 05 مارس 2023م

د. هبة الحبشي، أضرار المخدرات الصحية والاجتماعية على الفرد والمجتمع مجلة بداية.

[2]قرزط فتيحة، قرزط نجيمة، مداخلة بعنوان العوامل الفاعلة في تعاطي المخدرات لدى الشباب الجزائري، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

حسب الدراسة الوبائية الشاملة لتفشي المخدرات في الجزائر (مسح وطني شامل حول انتشار وباء الادمان على المخدرات في الجزائر) الذي قام به المركز الوطني للدراسات والتحاليل في السكان والتنمية سنة 2010، فإن فئة كبيرة في العقد الثاني من العمر تعرضوا للإدمان أي أن الفئة العمرية الأكثر استخداما للمخدرات تتراوح بين 20 و 39 سنة، أي أن هناك شباب صاعد و حتى أرباب أسر يتناولون مثل هذه السموم ما يؤثر على تنشئة الجيل القادم، فالأباء المدمنين على المخدرات لا يمكنهم إنتاج جيل سوي، وحسب نفس الاحصائيات فإن 20 % من بين 450 طالبا ثانويا يحصلون على المخدرات بالقرب من مؤسساتهم التربوية و 14 % منهم يتعاطوها يوميا و 14 % يتعاطونها بشكل مؤقت، هنا يظهر الاشكال في دور الأسرة الجزائرية والمؤسسات التربوية التي تغفل نوعا ما عن هذه الظواهر المتفشية بشكل كبير، وفي حال اكتشاف حالات تعاطي المراهقين في المدرسة أو البيت فإن الحل الذي يلجأ له كل من المعلم والأب هو التعنيف أو الطرد ، ليجد المراهق نفسه في الشارع يملك حرية أكبر لممارسة سلوكاتانحرافية أكثر هذا ما يفسر العدد القليل من الاشخاص المدمنين الذين تم علاجهم في المراكز المتخصصة وخاصة فئة القصر ،فالكميات الكبيرة التي تحجز داخل المدارس تؤكد أن فترة الموسم الدراسي هي أكثر فترة تزداد فيها تعاطي المخدرات، هذا ما يجعل الجزائر خلال السنوات الأخيرة بؤرة للإتجار واستهلاك المخدرات ومعبر استراتيجي لترويج هذه السموم نحو الشرق والغرب، وحسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات 2012 فإن مادتي الهيروين والكوكايين و التي كانت تقتصر على الاثرياء فقط فإن نسبة الاستهلاك والاتجار بهما زادت بشكل ملحوظ.

حيث أن الجزائر أصبحت تحتل المرتبة الثانية عربيا من حيث عدد متعاطي المخدرات ، مستهلكي المخدرات في الجزائر ينفقون أمولا ظائلة من أجل شراء هذه الأيرة ما يقارب 3500 مليار سنتيم وهو رقم كبير.

وحسب الاحصائيات السابقة لسنة 2013 و2012 فغن أكثر مادة مستهلكة في الجزائر هي الكيف أو قنب الهندي بأنواعه، ولوحظن زيادة بنسبة 30 %لسنة 2013 مقارنة بـ2012 أيأن الاستهلاك في ارتفاع مع مرور السنوات، وخاصة في الجهة الغربية للوطن، والجهة الجنوبية بنسبة أقل منه، ذلك يظهر من خلال المصدر الذي تأتي منه هذه المواد فمن الجهة الغربية حدود الجزائر مع المغرب والذي يعتبر بلد مروج للمخدرات ومنتج للقنب الهندي بنسبة 60 % ، أما من جهة الجنوب فهناك حدود مع نيجيريا ودول الساحل المشهورة بالإتجار بالمخدرات عالميا ، والتي تتميز بنشاط جماعتها الإرهابية والتي تمول هذه النشاطات المسلحة من خلال الاتجار بالمخدرات، ما يؤثر على الجزائر من خلال إمكانية جعلها ملجأ

لتكوين عصـــابات بالاشـــتراك مع هذه الجماعات الارهابية في دول الســـاحل للدخول في تجارة المخدرات الثقيلة وتصـــديرها نحو دول افريقيا، وحســـب احصـــائيات منظمات عالمية 2013 فإن الجزائر احصـــت مليون مستهلك و300 ألف مدمن، و 125 شخص من بين 40 % منهم تحت سن الرشد، تم تورطهم في قضـايا اعتداءات جنسية وأخرى على الأصـول، ما يجعل الأمر أشد خطورة بالنسبة لبلد لا يتعدى منطقة عبور [1].

هذا ما أكد عليه البروفســور مصــطفى خياطي في حوار لمركز الشــعب للدراســات لاســتراتيجية بتاريخ 2012/01/23 حيث قال " لقد أخذ واقع المخدرات في الجزائر منزلقا خطيرا فهذه الافة الخطيرة التي تهدد أمن واســـتقرار المجتمع باتت تتقدم بســـرعة مذهلة، حتى أنها انتشـــرت بين الذكور والاناث، ولعل الكارثة في الأمر أنها تمس فئة الشـــباب الفئة الأكثر حيوية المعول عليها في ترقية وازدهار هذا الوطن، وأضـــاف قائلا: الحديث بلغة الأرقام لا يتوقف عند الحد الذي أفادنا به الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان هذا الأخير الذي سجل خلال 204، 300 الى حالة ادمان في الجزائر فالظاهرة مستمرة وفي كل يوم نسجل قضايا تضاف إلى القائمة، مع احتساب جديد لقائمة المتورطين.

الكميات المحجوزة وأشـير في هذه النقطة بالذات أن 30ألف قضـية رفعت للعدالة السـنة المنصـرمة لها علاقة وطيدة مع المخدرات ،فالمتعاطي للمخدرات با معانه أن يقتل وأن يسرق وأن يتعدى على الأشخاص والممتلكات حيث يكون في حالة اللاوعي وهو ما يهدد أمن واســتقرار البلاد وأكثر وليســهناك أدنى شــك على أن العلاقات بين تهريب المخدرات واسـتهلاكها والاشـكال الأخرى من الاجرام قائمة ، بل أصـبحت علاقة عضـوية واضـحة و الاحصـائيات اليوم لم تعد لها قيمة لأن الأعداد باتت تنخر المجتمع الجزائري [2].أما بالنسـبة للأعوام الأخيرة 2021 و 2022 فإن مصـطلح مكافحة المخدرات والادمان عليها (الدرك الوطني ، المديرية العامة للأمن الوطني و الجمارك) قامت بإحصـائيات للإحدى عشر الأولى من 2021 والإحدى عشـــر الأولى من ســـنة 2022 للمخدرات ومقارنة الحصـــيلة المتعلقة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية المحجوزة خلال هذه الفترة حسب الجدول التالي:

[1] الدكتور بوحنيبة قوي، عرض التجرة الجزائرية في مكافحة المخدرات (الآليات القانونية والاجراءات الاجتماعية) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك

[2] الدكتورة لامية بوبيدي، واقع ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري، مجلة علوم الانسان قسم العلوم الاجتماعي، المركز الجامعين الوادي الجزائر، 03 سبتمبر 2012، ص 60-61.

التصنيف حسب نوعية المخدرات		الكميات المحجوزة خلال 11 أشهر الأولى 2021	الكميات المحجوزة خلال 11 أشهر الاولى من 2022	التغير	%
القنب	راتنج القنب	66640,237 كلغ	55650.109 كلغ	- 10990,128	- 16,49
	خشب القنب	8665,7 غ	5226,54 غ	- 3439,16	- 39,69
	زيت القنب	- -	5 مل	+ 5	+ 100
	بذور القنب	1043,16 غ	935,713 غ	- 107,447	- 10,30
	نبات القنب	429 نبتة	2485 نبتة	+ 2056	+ 479,265
الكوكايين		502858,866 غ - -	54165,478 غ 455000 قرص	- 448693,388 + 455000	- 89,23 + 100
الكراك		4 غ	36,950	+ 32,950	823,757
الهيروين		1855,982 غ	7950,897 غ	+ 915′6094	+ 328,39
	بذور الأفيون	789,8 غ	126,3 غ	- 663,5	- 84,01
	نبات الأفيون	83 نبتة	191 نبتة	+ 108	+ 130,12
المؤثرات العقلية		5037472 قرص 234 قارورة 29545 كبسولة	10379704 قرص 306 قارورة - -	+ 5342232 + 72 - 295545	+ 106,05 + 30,77 - 100

جدول يمثل المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية خلال 11 أشهر الأولى من 2021 و 11 أشهر الأولى من 2022.

من خلال الجدول السابق وبمقارنة حصيلة الاحدى عشر الأولى لسنة 2021 من الكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية فقد سجل انخفاض بـ:

- 10990,128 كلغ من راتنج القنب بنسبة (– 14,49 %)
- 3439.16 غ من حشيش القنب بنسبة (– 39,69 %)
- 107,447 كلغ من بذور القنب بنسبة (– 10,30 %)
- 448693,388 غ من الكوكايين (– 89,23 %)
- 663,5 غ من بذور الأفيون (– 84,01 %)
- 29545 كبسولة (– 100%)

وقد سجلت ارتفاع في كميات المواد التالية بـ :

- 5 مل غ زيت القنب (+ 100%)
- 2056 نبتة من نبات القنب (+ 47,25 %)
- 455000 قرص من الكوكايين (+ 100%)
- 32,950 غ من الكراك (+ 823,75 %)
- 6094,915 غ من الهيروين (+ 328,39 %)
- 108 نبتة من الأفيون (+ 130,12%)
- 5342232 قرص من المؤثرات العقلية (+ 106,05 %)
- 72 قارورة (+ 30,77 %)

2- واقع المخدرات في العالم:

حسب تقرير المخدرات العالمي لعام 2021، والذي صدر عن الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن تقريب 275 مليون شـــخص تعاطوا المخدرات في جميع أنحاء العالم في العام الذي قبله، في حين تعرض أكثر من 36 مليون شــخص لاضــطرابات تعاطي المخدرات مع ملاحظة ازدادت في اســتهلاك القنب في آخر 24 مضت مع ارتفاع في نسبة المراهقين المستهلكين لهذه المواد المخدرة بنسبة 40 % ، على الرغم من التحسيس بمخاطر المخدرات وانتشار التوعية الامنية ضد الأضرار الصحية للمخدرات.

وأشــارت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى وجود علاقة بين انخفاض الوعي بمخاطر المخدرات وارتفاع معدلات تعاطي المخدرات والى ضرورة التحسيس والادراك بمدى خطورة الظاهرة على الشــباب كما أضــافت أن موضــوع اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشـروع بها لعام 2021 هو التأكيد على أهمية زيادة الوعي العام حول الموضـوع من أجل اتخاذ قرارات حاسمة لمنع تعاطي المخدرات والتوجه بعلاجها.

ووفقا للتقرير نفســـه فإن معظم البلدان في العالم ابلغت عن ارتفاع محســـوس في تعاطي القنب خلال الجائحة (الكوفيد) عام 2019 وقد أكد 42 %من المهنيين الصــحيين الذين اجريت دراســة اســتقصــائية عليهم في 77 بلد، أن تعاطي القنب ازداد اضافة إلى الاستخدام غير الطبي للأدوية.

ومع زيادة النمو الديمغرافي فإن الزيادة في عدد الأشخاص المتعاطين للمخدرات ملحوظة وحسب التقديرات ففي عام 2030 تكون الزيادة ملحوظة بنشـبة 40 % في إفريقيا بسـبب النمو السـريع للسـكان وخاصـة الشـباب. ووفقا لآخر التقديرات لعام 2021 فإن حوالي 5.5 % من السـكان الذين بين 15 و 64 سـنة تعاطو المخدرات مرة واحدة على الأقل في 2020 ، و 36,3 مليون شخص من الذين يتعاطون المخدرات يعانون اضطرابات بسببها، و 11 مليون شخص أو أكثر في العالم يتعاطون المخدرات بالحقن[1].

المطلب الثاني: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مكافحة المخدرات

[1]مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، تقرير المخدرات العالمي 2021 الصادر عن مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: تأثيرات الجائحة تزيد مخاطر المخدرات مع عدم أخذ الشباب خطر القنب على محمل الجد، بيان صحفي ،الامم المتحدة، مصر، 25 يونيو 2021.

أ) الأسرة:

الأسرة تحمل مسئولية أكبر من المؤسسات الأخرى في الوقاية من المخدرات وذلك باعتبارها الملاذ الأول الذي يحتضنه الطفل، وهي القدوة الذي يحتذي بها الطفل وعلى أساسها يتكون سلوكه إما الجيد أم السيء حيث أنها تتابع سلوك الطفل من الصغر وتقوم بتقديم النصح والارشاد له وهذا ما يمنع من وقوعه في فخ المخدرات، وحتى إن حصل ذلك وأصبح الطفل أو المراهق مدمنا للمخدرات فلا يجب على أسرته نبذه وتجاهله، بل وجب عليهم مساعدته في تخطي هذا المشكل ومحاولة مساعدته على الاقلاع عن هذه الآفة الخطيرة، وتقديم المساعدة له ماديا ومعنويا خاصة الدعم المعنوي من أجل دفعه للعلاج بشكل أسرع.

ب)المدرسة:

أول مؤسسة يذهب اليها الطفل ويتعلم منها أساسيات الحياة بعد الأسرة مباشرة هي المدرسة، فهي تؤدي دور بالغ في عملية التنشئة الاجتماعية كما أنها البيئة التي تعطي الطفل المنهج العلمي الصحيح والأمان والتي يجد فيها جماعة الرفاق التي تناسبه، لذلك فهي تلعب أهمية في تنشيط سلوك الطفل من نعومة أظافره، ودورها بارز في التصدي للانحراف و الوقوع في فخ المخدرات ومن أهم الأدوار التي تقوم بها المدرسة في مواجهة ظاهرة المخدرات ما يلي:

1- توجيه سلوك الأطفال والعناية بمشكلاتهم من حيث جماعة الرفاق الذين يتأثرون ببعضهم.
2- التعاون بين الأسرة والمدرسة في تنشئة الطفل خاصة بين الطفولة والمراهقة.
3- تنمية الوازع الديني لدى الطفل.
4- وضع البرامج التثقيفية للحد من المخدرات وعرض أخطارها من خلال الاستعانة بالمختصين.
5- عرض مسرحيات توضح مخاطر المخدرات.
6- توظيف جماعات مدرسية تدعو للتوعية للابتعاد عن المخدرات.

ج- المسجد:

المسجد هو أقدم مؤسسة من بين مؤسسات التنشئة ودوره هام جدا في نشر الوعي الأمني ضد الانحرافات وخاصة المهلكة، منها المخدرات، فهو متعدد الجوانب من حيث الوقاية والتعليم وحتى العلاج الروحي، فالمسلم الذي يتبع أسس الاسلام يعلم جيدا ان المخدرات من المحرمات التي تذهب العقل وسكره ويعرف الضوابط التي تحد بينه وبين الانحرافات والمشاكل الاجتماعية، فالمسجد هو المدرسة الدينية التي تبث في الانسان الثقة والعزيمة للابتعاد عن كل ما يؤذي النفس، فهو المكان الذي يقدم الضبط الاجتماعي من

خلال توعية الشـــباب في الخطابات من مخاطر المخدرات ومحاربة هذه الظاهرة بكل أشـــكال النصـــح والارشاد [1].

المطلب الثالث: السبل الوقائية والعلاجية للمخدرات.

I- السبل الوقائية الدولية لمكافحة المخدرات:

إثر تزايد انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، والاتجار فيها بشكل غير مشروع، أصبح الأمر يشكل تهديدا للبشر من كل الجوانب الصحية والاقتصادية والثقافية والسياسية، مدعى المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير معينة تعمل على الرقابة زراعة وانتاج المخدرات والمواد المستخدمة في صناعة هذه الأخيرة ومنع الاتجار بالمخدرات دوليا مع تقرير التنســـيق الدولي في ذلك، من اجل القضـــاء تدريجيا على هذه الافة أو الحد منها.

لجأ المجتمع الدولي إلى مجموعة من التدابير الوقائية في مواجهة هذه الأفة والحد من سوء استعمالها من خلال الأدوات الرقابية الدولية لمكافحة المخدرات والتسليم المراقب والمصادرة والتدابير الاجتماعية الدولية في جرائم المخدرات والتي سنفصل في شرحها كالآتي:

أولا: الأدوات الرقابية الدولية لمكافحة المخدرات:

ســـاهمت هذه الادوات الرقابية في اتخاذ ونظام رقابة فعال وســـاعدت المجمع الدولي الســـيطرة على التعاملات المشروعة في المواد المخدرة والحد من سوء استعمال تلك المواد ومع تطور الاتفاقيات الدولية المعنية بضبط المخدرات، تطورت أيضا الأدوات الرقابية وأيضا من أجل مواكبة أساليب مرتكبي جرائم المخدرات الجديدة التي تتهرب من النظام الرقابي وتتحايل عليه خاصـــة الدول المنتجة للمواد المخدرة وخاصة الأفيون والتي دعتها الامم المتحدة لاتباع نظام الحصص لكن فشل هذا النظام نظرا لأن المصدر الأول للدخل القومي لهذه الدول هي انتاج النباتات المخدرة، ولهذا من الضـــروري البحث في هذه الأدوات الرقابية المنصوص عليها في القانون الدولي وهي كالآتي[2]:

1- القيود الدولية للكشف عن المخدرات:

[1], Cte.Univ-Setif2.dz, 05.05.2023م 22.00 h

[2]استراتيجية مقترحة لمكافحة سوء استخدام المخدرات، خطة عمل خماسية(1982-1986) مقدمة الى لجنة المخدرات فينا، ترجمة المكتب العربي لشؤون المخدرات 1982،ص10.

هذا من خلال وضع تصنيفات للمواد المخدرة حسب جداول وذلك حسب خطورة كل مادة وتأثيرها كل هذا حسب الاتفاقيات الدولية المرفقة لها، وكذا اخضاعها لضوابط مختلفة حسب الخطورة التي تشكلها على صحة الفرد، كما شملت هذه الرقابة المواد التركيبية التي تحتوي على نسبة او كمية من المخدر ايضا[1].

2- نظام التقديرات في القانون الدولي لتحديد احتياجات الدول من العقاقير المخدرة:

هو نظام يلزم الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشـــروع في المخدرات 1988، تحديد ما تحتاج من العقاقير المخدرة المخصصة لأغراض طبية او علمية، خلال السنة وتحديد كمية المخزون الســنوي للمخدرات وكذلك الكمية الفائضـــة عن المخزون العادي، وتحيد كل من مســاحة الأراضـي الزراعية المستغلة في زراعة الحشيش والأفيون وموقعها الجغرافي أيضا، وكمية الأفيون المنتجة وحتى المؤسسات الصناعية التي تقوم بتصنيع المخدرات الصناعية.

وفي الاتفاقيات الخاصـــة بمكافحة المخدرات ورد منع الدول الاطراف اجازة تصـــدير كميات أخرى من المخدر عند تجاوز التقديرات الخاصة بهذا البلد وذلك فور تلقيها بلاغ من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلا في حالات استثنائية كتقديم تقدير اضافي لهذا البلد أو أن الكمية الاضافية ستصدر للمرضى بشكل ضروري.

تعمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على تقليص حجم انتاج وزراعة هذه الأخيرة وتضمين استعمالها في الأغراض الطبية والعلمية ومنع زراعتها والتجارة فيها بشكل غير مشروع، وحتى الاستعمال الغير قانوني من أجل التقليل من أضـــرار هذه المواد الى ابعد حد من خلال التعاون الدولي بين الحكومات والهيئة الدولية لبلوغ الاهداف المسطرة [2].

3- فرض تراخيص الاجازة والتداول:

على حائزي العقاقير المخدرة الحصـــول على تراخيص من الجهات المختصـــة في دولتهم وذلك بموجب نظام الاجازة والتداول وهو نظام يضمن الرقابة من المخدرات من خلال عدة اجراءات كما يلي:

---

[1] فائزة يونس باشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات، دراسة مقارنة في ضوء أحداث التعديلات لقانون المخدرات الليبي ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص193 .

انظر أيضا المادة 12 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961

[2] المادة 22/21/12/04 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961،المادة 19 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

أ- تحديد المساحات المخصصة لزراعة المواد المخدرة ومنح رخص للأشخاص الذين يودون مزاولة هذا النوع من النشاطات من خلال تأسيس جهاز أو مصلحة متخصصة في ذلك[1].

ب- ان توافق شهادات الاستيراد والتصدير الشروط المحددة للدولة أي شخص راغب في صناعة أو تجارة أو توزيع العقاقير.

ج- تدوين كل ما يتعلق بصادرات وواردات المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وحتى تواريخ تسليمها من أجل تسهيل مراقبة ومتابعة العمليات الخاصة بشراء وبيع هذه المواد من طرف الهيئات المختصة.

4- بيان نوع العقاقير المراد إنتاجها وأوجه استهلاكها وتوزيعها:

تبيان نوع العقاقير المنتجة والمستهلكة والتي يتم توزيعها من خلال نظام احصائي إما يكون الزاميا أو غير إلزامي، حيث تخضع لهذا النظام مختلف المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على كمية من المخدر ،طبيعية كانت أم مركبة، ومن خلال برنامج الصحة العالمي للمخدرات الاصطناعية، يتم جمع البيانات وتحليلها بطريقة علمية فما يخص المنشطات [2] .

أ- **البيانات الإحصائية الالزامية:** يدرج فيها كل المعلومات الاحصائية عن انتاج وتصنيع العقاقير المخدرة وكافة المعلومات المتعلقة باستخدام المستحضرات الصيدلانية المرفقة بالجدول الثالث والحشائش وكذا حجم التعامل المشروع وغير المشروع للعقاقير المخدرة [3].

ب- **البيانات الاحصائية غير الالزامية:** يدرج فيها كافة المعلومات عن حجم استيراد واستهلاك المواد المخدرة والمساحات المخصصة لزراعة الافيون، وتعتبر غير الزامية لعدم موافقة العديد من الدول على ذلك[4].

5- القيود الدولية على الاطباء والصيادلة:

[1] المادة 08 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961/ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988.

[2] المادة 20 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961

[3] المادة 03 من الاتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

[4] فائزة يونس باشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات، دراسة مقارنة في ضوء احداث التعديلات لقانون المخدرات الليبي، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة 2001، ص 198.

بما أن الأطباء والصيادلة على اتصال مياسر بالمواد المخدرة فقد فرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع بالمخدرات التزامات، ومنعهم من الاستخدام الخاطئ والغير قانوني لهذه المواد، لذلك وجب اتباع الشروط القانونية الاجرامية للوصفات الطبية المكتوبة من طرف الطبيب المختص[1].

6- النظام القانوني الدولي للرقابة والجرد:

.....الدول لتبني نظام دولي قانوني للرقابة والجرد على المخازن..... المتخصصة لتخزين المواد المخدرة والمؤثرات العقلية من أجل مطابقة الكمية الموجودة بالسجلات مع تلك الموجودة في المخازن وبالتالي كشف كيفية صرف الكميات المستهلكة من المواد المخدرة [2].

7- نظام التفتيش الدولي على الأنشطة المتعلقة بالعقاقير المخدرة:

أي مؤسسة علمية أو طبية تستخدم العقاقير المخدرة في نشاطاتها وتجارتها العلمية والمخبرية فرض عليها نظام التفتيش الدولي على هذه الانشطة، وذلك من خلال الرقابة على الاستيراد التصدير والتصنيع والتجارة أيضا للمواد المخدرة[3].

8- مكافحة غسل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات:

تحسين التعاون القانوني والقضائي للدول الأعضاء بالاتفاقيات الخاصة بالمخدرات من أجل مكافحة غسيل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات وتفكيك الجماعات الاجرامية المتخصصة في الاتجار بالمخدرات، لكبح هذه الجرائم والامساك بمرتكبيها ومعاقبتهم[4].

9- التدابير الدولية الاضافية لمكافحة الاتجار بالمخدرات:

تملك الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات الحق في تطبيق تدابير صارمة أو أشد مما منصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة بمكافحة المخدرات إن لزم الأمر أو رأت أن التدابير المتفق عليها غير كافية، كما تملك ايضا حرية اقتراح تدابير اضافية حسب ما تراه ملائما بهدف منع استخدام البريد في الاتجار الغير مشروع بالمخدرات أو استعمال تقنيات التحري والمراقبة او معدات

[1] المادة 09 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

[2] المادة 30 من الاتفاقية الوحيدة لمخدرات لسنة 1961.

[3] م. 29/م31 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 , م12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988،م08،م12من اتفاقية المثرات العقلية لسنة 1971

[4] RES/67/193 / الأمم المتحدة 193/7 – التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية 2012.

صـناعة وانتاج المؤثرات العقلية بشـكل غير قانوني، واتخاذ التدابير اللازمة أيضـا لمنع اسـتعمال وسـائل النقل لارتكاب جرائم المخدرات.

كما تسـاعد هذه التدابير الوقائية على حصـر التعاملات الغير مشـروعة في المخدرات وذلك بمراقبة المواد السرية الى السوق بطريقة غير قانونية.

اضـــافة إلى الزامية الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشـــروع بالمخدرات بوجوب تقديم احصائيات كاملة حول الكميات المضبوطة من المخدرات المتاجر بها بطريقة غير مشروعة ومصـادر تمويل الاتجار بها وحتى عدد الحلات المضبوطة او تم حيازتها أو تصـديرها وتعاطيها كما تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بتلقين الدول بأحدث الطرق والأســـاليب المســـتخدمة في تهريب المخدرات وتبادل المعلومات من الدول الأطراف حتى يتســـنى لهم القبض المبكر على هذه الجماعات المنظمة خاصة في ظل التكنولوجيا واستغلال الانترنت في الاتجار بهذه المواد السامة.

ثانيا: التسليم المراقب:

أ) تعريفه: هو أحد التدابير الوقائية التي تسـاعد في الكشـف عن المتورطين في الاتجار بالمخدرات وذلك بطريقة علمية وبالتوافق بين الدول، وقد جاء تعريفه في المادة الأولى من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام 1988 ، بأنه أسلوب أو طريقة للسماح للشحنات غير المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني المرفقين بالاتفاقية، أو المواد التي حلت محلها لإكمال طريقها خارج أقليم بلد أو أكثر والمرور عبره أو دخوله، على أن يحدث ذلك بعلم السلطات المختصة وذلك من أجل الكشف عن هوية مجرمي ومرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة.

كما يسمح للجهات المختصة اعتراض طريق هذه الشحنات دون أن تمس بما تحمله من مخدرات، كما هو مسموح أيضا لها أن تستبدلها جزئيا أو كليا، هذه العملية تساهم في كشف المتورطين بالإتجار بهذه المواد بشـــكل أســـهل كما تســـاعد في بناء علاقات ودية بين الدول المتعاونة من أجل الإطاحة بأكبر قدر من المجرمين [1].

ب)أنواع التسليم المراقب:

[1] م / ا / ز من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988

1) التسليم المراقب الداخلي: يتم متابعة الشحنات المنقولة من المخدرات داخل الدولة وهو خاضع لتشريعات الدولية التي تسمح بهذه العملية.

2) التسليم المراقب الخارجي: هو السماح للشحنات الخارجية من الدول بالمرور وذلك بعد اكتشافها قصد الاطاحة بالمتورطين في عملية نقل المخدرات والاتجار بها وذلك من خلال التعاون بين الدول التي تحدث فيها هذه العملية[1].

ثالثا: المصادرة:

هذه العملية أكدت عليها الاتفاقيات المهتمة بجرائم المخدرات، حيث جاءت الدول الأطراف على تطبيق عقوبة المصادرة بشكل جدي، فيتم المصادرة على المواد المخدرة التي تم ضبطها اثناء عمليات جرائم المخدرات، ومصادرة الأموال التي تجنى من هذه الجرائم أيضا، وحتى مصادرة الأرباح الناتجة عنها، ويتم التحفظ عليها والتعامل بها بشكل سري، من خلال التبرع بها للهيئات المختصة في مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات إما كليا أو التبرع بجزء منها فقط ، أو اقتسامها مع أطراف أخرى، كما يتم البحث والقيام بالإجراءات المناسبة لكشف التعاملات المصرفية السرية والسجلات المالية لمختلف العمليات الاجرامية المتعلقة بالمخدرات ، تعتبر عملية المصادرة من أهم التدابير الوقائية التي تحد من انتشار جرائم المخدرات [2].

رابعًا: التدابير الاجتماعية الدولية في جرائم المخدرات:

التدابير الاجتماعية الدولية مختلفة من دولة إلى أخرى وذلك حسب التزامات هذه الدول بمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بجرائم المخدرات، وذلك من خلال انتهاج سياسات معينة والعمل على برامج شاملة وانمائية تعمل على مراقبة المخدرات ، وذلك بمراقبة كل من زراعة هذه النباتات المخدرة أو بصنع هذه المواد أو انتاجها والاتجار بها أيضا بشكل غير قانوني، هذه الاستراتيجيات تكون مستهدفة لفئة الأشخاص المتورطين في المخدرات بإعادة إدماجهم اجتماعيا وإعادة تأهيليهم بإعداد موظفين مختصين من أجل الإشراف عليهم [3].

---

[1] بيان دبي حول التخطيط والتعاون الاستراتيجي في مجال مكافحة المخدرات 2007.

[2] م / 03 و م / 05 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع، المخدرات والمؤثرات العقلية 1988، م 37 من الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961

[3] م 03/ م 38 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية 1988 م / م 20 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

من التدابير الاجتماعية المهمة التي تحد من ظاهرة المخدرات هي التوعية الاجتماعية من خلال الاعلام والذي يستخدم في تثقيف المجتمع وخاصة فئة الشباب بمخاطر المخدرات و الضرر الناتج عن الاستخدام والاتجار غير المشروع بهذه المواد المخدرة وتبادل المعلومات والخيرات الشخصية في مكافحة المخدرات خاصة بين الدول الاطراف من خلال التعاون بين الدول المتجاورة وتسهيل عملية ضبط المتورطين في هذه الجرائم، وفحص دقيق للمواد المصنعة التي تحتوي على قدر معين من المواد المخدرة والعقاقير المخدرة واتباع تدابير وقائية للكشف المبكر عن الأشخاص الذين يسيئون استخدام المخدرات وإعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع بالتعاون مع المجتمع المدني والذي يشمل مختلف المؤسسات الاجتماعية المتمثلة في الاسرة والمدرسة والمسجد وغيرها من المؤسسات المعنية بتوعية الشباب ضد المخدرات وأخطارها[1].

II- الطرق العلاجية من المخدرات:

إن قضايا العلاج من المخدرات ذات اهتمام كبير من طرف دول العالم أجمع خاصة الباحثين المعنيين بقضايا المجتمع العربي ومن بينهم الجزائر، وذلك بعد استفحال هذه الظاهرة في المجتمع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة لذلك أصبح العلاج من هذا الوباء أمر ضروري لتخليص الشباب منه ومن مخاطره، وقد أكد الباحثين أن العلاج من الادمان ليس بالأمر المستحيل أو الصعب إن كان المدمن نفسه من يرغب فيه لكن الأمر يزداد صعوبة حسب بعض العوامل والظروف التي تؤثر في العملية خاصة العوامل الاجتماعية والمتمثلة في المحيط الذي يعيش فيه المدمن والأسرة والأصدقاء لذلك فإن تظافر جهود كل من الشخص المتماثل للعلاج والاخصائيين المشرين عليه وأفراد الأسرة سيسهل من هذه العملية ويجعلها أسرع.

أ- مبادئ العلاج الأساسية:

- من أهم مبادئ العلاج التي يجب معرفتها أن التوقف عن تعاطي المخدرات علاجا من الادمان لكنه أهم مرحلة فيه وهو المرحلة الأولى من العلاج ويجب الاستمرار في التوقف في مراحل العلاج الأخرى من أجل التماثل للشفاء التام من الادمان.

- يحتاج العلاج من الادمان الى وقت وجهد من أجل الحصول على نتائج جيدة لذلك على الشخص المتماثل له أن يتمتع بصبر طويل وعدم الوقوع في اليأس.

[1] القرار رقم 03 الموقعة بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

- إن علاج الادمان من المخدرات مرتبط أساسا بعلاج الاسباب المؤدية إليه فإن كانت الأسباب نفسية لا بد من اتباع علاج نفسي للتخلص من الادمان وإن كانت الأسباب اجتماعية كوجود شخص مدمن في الأسرة لابد من أخذ ذلك بعين الاعتبار واتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن أثناء فترة العلاج.
- الشخصية السيكوباتية هي شخصية ذات طباع خاصة وليس من السهل التعامل معها أثناء علاجها من الادمان لذلك يجب اتخاذ اجراءات خاصة ومعاملة تختلف عن التعامل مع الأشخاص الطبيعيين في العلاج.
- رغبة الشخص المدمن في التخلص من الادمان من أهم أساسيات العلاج وهي أهم خطوة، والتي تساعد المختصين في ذلك بشكل كبير وتساعد المدمن نفسه في مرحلة تماثله للشفاء من تلك السموم، ووعيه بمخاطر المخدرات وأهمية الابتعاد عنها والاقلاع التام عنها يعد أمرا ضروريا وإيجابيا للغاية.
- الجو الايجابي والذي يمتلئ بالهدوء والحب والذي يكون محاط به الشخص المدمن والذي يتلقى العلاج مهم جدا في هذه العملية وعلى مقدار الشعور بالحب و القبول من الآخرين وخاصة المقربين يجعل التشافي من الادمان أسهل بكثير بالنسبة له.
- الشخص المقرب للشخص المدمن يأخذ مكانة كبيرة ودورا مهما جدا قد تفوق أهمية الطبيب المعالج له، ولذلك نظرا للثقة التي يعطيها له المدمن سواء كان صديق أو أحد أفراد العائلة، فهو الشخص الي يحفظ أسراره ويمكنه التأثير فيه سواء بالنصح أو الترهيب من المخدرات.

كل هذه الحقائق تلعب دورا أساسيا لابد معرفتها قبل الشروع في العلاج وتساهم كثيرا في النجاح التخلص من الادمان بشكل أسهل وأسرع.

ب- مراحل العلاج:

إن علاج الشخص من الادمان لا يقتصر على نزع السموم من جسده فقط تم تركه يتخبط في مشاكله الأسرية والاجتماعية والتي تؤدي به إلى العودة للإدمان مجددا بل هي المرحلة الأولى فقط من مراحل العلاج، انما يكمن السر في القضاء على الادمان بشكل نهائي في علاج الشخص نفسيا واجتماعيا, حتى يتمنى له العودة إلى مجتمعه وأسرته كأنه فرد لم يقترب من المخدرات أبدا، ويصبح شخص صالح في مجتمعه وتبدأ مراحل العلاج كالآتي:

1)مرحلة التخلص من السموم:

هي مرحلة طبية محضى، حيث يتم فيها مساعدة المدمن على التخلص من السموم بشكل أسرع والتي هي أساسا مهمة يقوم بها الجسم طبيعيا، لكن العلاج يساهم في تعويض الجسم من السوائل المفقودة والتقليل

من آلام الانســـحاب ومن ثم علاج أعراض هذا الأخير هذه المرحلة هي أول مراحل العلاج لكن ذلك لا يمنع من البدء في المراحل التالية مبكرا، ذلك لأن العلاج النفســي والاجتماعي للمدمن مهم بشــكل كبير تحفيزه وتشــجيعه على المضــي في العلاج وتحســين حالته المزاجية التي تجعل من لعلاج أســرع بشــكل ملحوظ.

2) مرحلة العلاج النفسي والاجتماعي:

بغرض القضــاء على أســباب الادمان والتي تكون عادة نفســية أو اجتماعية فإن مرحلة العلاج النفســي والاجتماعي تصـــبح مهمة جدا، قد تفوق أهمية مرحلة العلاج الطبي تبدأ هذه المرحلة في العلاج الفردي للمدمن حيث يكون العلاج يختص بالشخص المدمن نفسه فقط ثم تمتد إلى اسرته من أجل علاج المشاكل والاضطرابات التي حصلت جراء دخول عنصر المخدرات هذه الأسرة وضبطها سواء كانت الأسباب في تلك الاضــطرابات التعاطي للمخدرات أو مضــاعفاته، تتضــمن هذه المرحلة كل ما يجب على المتعاطي القيام به أثناء فترة العلاج كالتنفس الصــحي والنوم والتأمل وطرق حل المشــاكل أو التعامل معها، وعلاج المشاكل النفسية التي تواجه المدمن كالاكتئاب مثلا وتدريب المدمن أيضـا على المهارات الاجتماعية من أجل التواصــل الجيد مع باقي أفراد مجتمعه واخيرا تدريب المتعاطي بدنيا من خلال الممارســة الرياضــية لجعله يستعيد قدراته البدنية وصحته الجسمية وثقته بنفسه وفاعلية بين أقرانه.

3) مرحلة التأهيل والرعاية اللاحقة:

تنقسم هذه المرحلة الى 03 مراحل أساسية وهي كالآتي[1]:

- **مرحلة التأهيل العلمي:**

في هذه المرحلة يتم تأهيل المدمن من أجل اســتعادة قدرته وفاعليته في عمله و محاولة علاج المشــاكل والاضــطرابات التي يمنع من عودته إلى عمله أو تواجهه فيه وإن كان الأمر صــعبا عليه، فيمكن تأهيله للتأقلم مع عمل آخر يناسبه من أجل ممارسة حياة طبيعية كبقية الأشخاص العاديين.

[1] الدكتور خالد محمد المهندي، كتابة المخدرات وأثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحدة الدراسات والبحوث مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الدوحة، قطر، 2013، ص (135-140)

- **التأهيل الاجتماعي:**

الشـــخص المدمن يبتعد عن العلاقات الاجتماعية وينعزل عنها، هذه المرحلة مع العلاج تســـتهدف هذا الجانب حيث تجعل المدمن يعود لإصلاح علاقته مع أسرته ومجتمعه وإعادة إدماجه فيها ومساعدته على العودة إلى حياته الطبيعية من خلال تدريب كلا الطرفين من تقبل الآخر من أجل اعطاء فرصـــة لهذا الشخص أن يصبح فردا مساهما في المجتمع واستعادة الثقة فيه من جديد.

- **الوقاية من النكسات:**

تتراوح فترة هذه المرحلة من ســتة أشــهر للشــخص المتعاطي حديثا وســنتين من بداية العلاج بالنســبة للشــخص الذي تعرض لنكســات بعد العلاج وعاد إلى الادمان، وفي هذه المرحلة يتم تدريب الشــخص المتعاطي وأسرته على التعرف على أعراض النكسة من أجل الوقاية منها سريعا والتصرف حيالها.

الجانب الميداني

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تمهيد:

من أجل الحصول على نتائج دقيقة وإجابات موضعية في الدراسات الاجتماعية وجب الوصل بين مختلف جوانب الدراسة، والإجراءات المنهجية هي السبيل لذلك، فالجانب الميداني هو جزء مكمل للجانب النظري، لذلك فإن منهجية التي تعتمد عليها في الدراسة هي الوسيلة المضبوطة لجمع البيانات وتحليلها وقياسها من أجل الحصول على نتائج للظاهرة الاجتماعية المدروسة[1]

أولا: مجالات الدراسة:

أي دراسة لها ثلاث مجالات أساسية تتمثل في المجال المكاني والزماني والبشري.

1-**المجال المكاني للدراسة:**

المجال المكاني :هو المجال الذي أجريت فيه الدراسة، وقد تم إجراء هذه الدراسة الميدانية في ولايتي المدية وتيبازة، وقد تم اختيارهما قصديا[2].

2-**المجال الزماني للدراسة:**

تم أجراء هذه الدراسة خلال سنة (2023-2022) بالتحديد من 20 أفريل إلى 15 ماي، حيث تم القيام بتوزيع الاستبيان على شباب ولاية المدية ثم القيام بزيارة لمدينة تيبازة وتوزيع الاستبيان على طلبتها بطريقة تمهيدية وقد تمت العملية بشكل سهل نوعا ما بفضل وعي العينة المدروسة وتفهمهم لضرورة الإجابة على الأسئلة بشكل جدي.

3- المجال البشري للدراسة:

يحتوي المجال البشري على عينة البحث أو المفردات التي شملتهم الدراسة من طلبة وطالبات كل من جامعتي المدية وتيبازة.

3-**1-وحدة العينة:** هي الشباب (ذكر وأنثى) الذي يتراوح عمره بين (18-30سنة)، ويمثل المرحلة المتوسطة لفترة الشباب تقابلها مرحلتي الليسانس والماستر في التعليم الجامعي.

[1] رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص119.

[2]محمد شفيق، البحث العلمي- الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية، الاسكندرية، المكتبة الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع ، 2001،ص 211.

3-2-كيفية اختيار العينة وحجمها:

تم اختيار الفئة المقصودة بالدراسة والتي تتراوح بين (18-30 سنة) من ذكور وإناث، وقد تم عزل 40 مفردة من طلبة المدية وتيبازة، وتوزيع الاستبيانات عليهم بصفة قصدية.

3-3-العينة:

تم اختيار العينة القصدية في الدراسة، وهي المعروفة بالعينة الغير احتمالية حيث تم اختيار المفردات المشاركة في البحث بطريقة غير عشوائية، من خصائصها أنها تعتمد على عينة صغيرة من مجتمع البحث، وتستخدم عادة إذا كان المال والوقت محدود[1]

ثانيا: منهج الدراسة:

المنهج هو الغرفة التي يستطيع بها الباحث اكتشاف الحقيقة والإجابة على مختلف الأسئلة التي طرحها في موضوعه، وهو السبيل للوصول إلى الحقائق بطريقة علمية.

لذلك فإن موضع البحث هو الذي يفرض على الباحث استخدام منهج معين دون آخر، واختيار المنهج يعد أهم خطوة في البحث لذلك وحسب موضوع الدراسة الحالية فإن منهج التحليل الوصفي.

وهو يعد أسلوبا من أساليب التحليلي الذي يركز على الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول الظاهرة الاجتماعية المدروسة خلال فترة زمنية محددة ومعلومة، تم تحليل تلك المعلومات بطريقة موضوعية من أجل التعرف على العوامل التي أثرت في تلك الظاهرة وذلك من أجل الحصول على إجابات على التساؤلات المطروحة سابقا، وقد اعتمدنا على الأسلوب الإحصائي البسيط في الدراسة من أجل ترجمة معطيات البحث الميداني إلى أرقام تم تحليلها من أجل الحصول على نتائج[2].

ثالثا: ادوات جمع البيانات

اعتمدنا في هذه الدراسة على أداة واحدة فقط هي الاستمارة أو الاستبيان من أجل الحصول على المعلومات اللازمة.

-**استمارةالاستبيان:** وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المعدة بشكل مدروس تقدم براءة الأشخاص المراد إجراء الدراسة عليهم وهم أفراد العينة، من أجل تسجيل إجاباتهم عليها بكل مصداقية، وهذا يتم دون

[1] محمد شفيق، المرجع السابق، ص199.

[2] محمد عبيدات وآخرون، منهج البحث العلمي- القواعد والمراحل و التطبيقات ، الاردن، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الاردن، 1999، ص35.

مساعدة الباحث لهم في الإجابة هن هذه الأسئلة أو حتى شرحها لهم وتكون سرية، لا يطلع عليها أحد غير الباحث نفسه[1].

وقد تم اختيار هذه الأداة دون أخرى في هذا النوع من البحوث السوسيولوجية لعدة اعتبارات أهمها:

-ضيق الوقت المحدد للدراسة الميدانية.

-تعدد الفئات والأماكن التي تم إجراء الدراسة فيها.

-حساسية بعض المعلومات التي تم تحصيلها من الفئة المبحوث عليها.

-كل أفراد العينة من الطبقة المتعلمة ويمكنهم الإجابة بسهولة على الاستبيان.

طريقة توزيع الاستبيان:

تم توزيع صحائف الاستبيان بطريقة مباشرة على المبحوثين أي بدون واسطة، وعن طريق الاتصال المباشر بهم، رغم بعض الصعوبات التي واجهتها والتي أهمها حساسية موضوع المخدرات، فالمبحوث بمجرد ذكر أن موضع الدراسة هو المخدرات فإن ذلك يشكل له نوعا من الخوف، لكن بطريقة أو بأخرى تم اقناعالمبحوثين بالإجابة على الأسئلة بشكل جدي وبموضوعية، وذلك لأن المعلومات الموجودة في الاستبيان سرية للغاية، واعتمدت على التوزيع المباشر الاستبيان أسباب عدة أهمها.

1-أن البحث خاص بي ولا يمكن الاعتماد على الأخرين في القيام بذلك، خاصة أن هذا الجزء من البحث هو الجانب الميداني والذي يعد نقطة مهمة تبرز دور الباحث ومدى اهتمامه بموضعيه، إضافة إلى الاطمئنان والتحقق من مصداقية الإجابة من طرف المبحوثين.

2-يعد الأمر بمثابة تجربة شخصية للباحث وملاحظة المبحوثين عن كتب والتحاور معهم في سياق الدراسة من أجل أخذ أكبر قدر من المعلومات منهم.

وقد تم توزيع 40 إستمارة ثم الإجابة عليها كلها من طرف عينة الدراسة.

[1]محمد شفيق ، المرجع السابق، ص115.

التحليل الاحصائيوالسوسيولوجي للجداول المستخصلة من تفريغ استمارات الدراسة:

الجدول رقم (01): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	26	%65
أنثى	14	%35
المجموع	40	%100

أ- التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول توضح لنا غالبية أفراد العينة هم ذكور وذلك بنسبة 65 % في حين أن نسبة المتبقية من الإناث وذلك بنسبة 35 %.

ب-التحليل السوسيولوجي:

من خلال الجدول يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة هم ذكور وقد يرجع هذا إلى طبيعة الظاهرة المدروسة في حد ذاتها وهي المخدرات التي تثبت الإحصائيات أن معظم متعاطيها ذكور.

الجدول رقم (02): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	ك	%
18-22سنة	**11**	**%27.5**
22-30سنة	**29**	**%72.5**
المجموع	**40**	**%100**

أ-التحليل الاحصائي:

من خلال الجدول يتضح لنا أن الأفراد ذو الفئة العمرية ما بين (22 و30) سنة هم أكبر نسبة لتعاطي المخدرات وذلك بنسبة 72.5 %في حين أن الفئة العمرية بين (18و22) سنة أقل تعاطيا لها بنسبة 27.5%.

ب-التحليل السوسيولوجي: من خلا الجدول نرى أن الفئة العمرية (22-30 سنة) أكثر تعاطي للمخدرات وهذا قد يرجع إلى أن هذه الفئة ذات خبرة أكبر في المحيط الجامعي.

الجدول رقم (03): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

الطور الدراسي	ك	%
ليسانس	08	%20
ماستر	32	%80
المجموع	40	%100

أ-التحليل الأحصائي:

من خلال الجدول نجد أن غالبية أفراد العينة هم طلبة الماستر بنسبة 80% في حين أن نسبة طلبة الطور الليسانس أقل نسبة 20%.

ب-التحليل السوسيولوجي:

حسب الجدول ليتضح أن غالبية أفراد العينة هم طلبة الماستر وقد يرجع ذلك إلى عامل السن والتجربة.

الجدول رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	ك	%
ريفي	07	%17.5
حضري	33	%82.5
المجموع	40	%100

أ- التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نجد أن أغلب أفراد العينة من أصل حضري بنسبة 82.5 %في حين أن أفراد ذو الأصل الريفي أقل بكثير وذلك بنسبة 17.5%

ب- التحليل السوسيولوجي

من خلال الجدول يتضح أن الأفراد ذو الأصل الحضري هم أكثر نسبة من العينة وهذا قد يرجع إلى توفر المخدرات بشكل أكبر في المدينة مقارنة بالأرياف أو يرجع إلى تمسك الأفراد ذو الأصل الريفي بالقيم والتقاليد.

الجدول رقم (05) يبين توزيع أرفاد العينة حسب تعاطي المخدرات

تعاطي المخدرات	ك	%
يتعاطى المخدرات	**40**	**%100**
لا يتعاطى المخدرات	**00**	**%0**
المجموع	**40**	**%100**

أ-التحليل الإحصائي: حسب الجدول يتضح أن أفراد العينة يتعاطون المخدران بنسبة 106%

التحليل السوسيولوجي:

من خلال نحد أن جميع أفراد العينة يتعاطون المخدرات وهذا راجع إلى أن العينة قصدية.

الجدول رقم (06): يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان تعاطي المخدرات

مكان التعاطي	ك	%
في البيت	**1**	**%20.5**
مع الأصدقاء	**25**	**%62.5**
أماكن أخرى	**14**	**%35**
المجموع	**40**	**%100**

أ-التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نرى معظم أفراد العينة يتعاطون المخدرات رفقة الأصدقاء بنسبة 62.5 % وفي أماكن أخرى بشكل أقل وذلك بنسبة 35 % في حين أن تعاطي في البيت أقل بكثير بنسبة 2.5%

ب-التحليل السوسيولوجي: من خلال الجدول يتضح أن معظم أفراد العينة يقومون بتعاطي المخدرات مع الأصدقاء وأحيانا في أماكن أخرى من أجل المتعة وتفاديا لرؤيتهم من طرف العائلة والمجتمع.

الجدول رقم (07): يبين توزيع أفراد العينة حسب الرفقة التي يتعاطى معها المخدرات

مع من يتعاطي	ك	%
منفردا	9	%22.5
مع جماعة	31	%77.5
المجموع	40	%100

أ- التحليل الاحصائي:

من خلال الجدول نجد أن أغلب أفراد العينة يقومون بتعاطي المخدرات في جماعة بنسـبة 77.5 % في حين أن أفراد الذين يتعاطون المخدرات عل ى أفراد 22.5%.

ب- التحليل السوسيولوجي:

من خلال نفس الجدول نجد ــن تعاطي المخدرات من قبل أفراد العينة يكون في جماعة بنسبة أكبر وذلك قد يرجع إلى الدعم النفسي المتبادل من طرف أفراد المجموعة.

الجدول رقم(08): يبين توزيع أفراد العينة حسب نظرتهم إلى تعاطي المخدرات

النظرة إلى التعاطي		%
أمر عادي	17	%42.5
أمر غير عادي	23	%57.5
المجموع	40	%100

أ-التحليل الاحصائي:

من خلال الجدول نجد أن غالبية أفراد العينة تنظر إلى تعاطي المخدرات على أنه أمر غير عادي وذلك بنسبة 57.5 % في حين أن الأفراد الذين يجدون التعاطي أنه أمر عادي بنسبة أقل 42.5%.

ب-التحليل السوسيولوجي:

من خلال الجدول نجد أن أكثر أفراد العينة يرون أن التعاطي أمر غير عادي وهذا راجع إلى وعيهم من مخاطر المخدرات.

الجدول رقم (09) يبين توزيع أرفاد العينة حسب علمهم بمخاطر المخدرات

العلم بالمخاطر	ك	%
أمر عادي	39	%97.5
أمر غير عادي	1	%2.5
المجموع	40	%100

أ-التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نرى أن نسـبة 97.5% من أرفاد العينة على علم بمخاطر المخدرات وسـتبقى قلة من أفراد العينة بنسبة 2.5%يجهلون مخاطر هذه الأخيرة.

ب-التحليل السوسيولوجي:

من خلال الجدول نجد أن أغلب أفراد العينة على علم بمخاطر المخدرات وهذا حسـب رأيي يرجع إلى المستوى الفكري العالي لأفراد العينة باعتبارهم طلبة جامعيين.

الجدول رقم (10): يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة علم الأسرة بتعاطي أبنائها للمخدرات

العلم بالمخاطر	ك	%
نعم	2	%5
لا	38	%95
المجموع	40	%100

أ-التحليل الاحصائي:

من خلال الجدول نجد أن 95 % من أفراد العينة أسـرهم ليس لهم علم بتعاطي أبنها للمخدرات في حين توجد نسبة 5 % من أفراد العينة أسرهم ذات دراية بالموضوع.

ب-**التحليل السوسيولوجي:** حسب الجدول فإن النسبة الأكبر من أفراد العينة لا تعلم أسرهم بأمر تعاطيهم للمخدرات وهذا لأن هؤلاء الأفراد في نظري يتعاطون المخدرات خارج المنزل.

الجدول رقم (11): يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة التبليغ عن أبنائها المتعاطين

التبليغ	ك	%
نعم	2	%5
لا	38	%95
المجموع	40	%100

أ-التحليل الإحصائي:

حسب الجدول فإن أغلب الأسر لا تبلغ عن أبنائها المتعاطين للمخدرات بنسبة 95 % في حين أسر قليلة جدا تقوم بالتبليغ بنسبة 5 %

ب-التحليل السوسيولوجي:

حسب الجدول غالبة الأسر أفراد العينة لا تقوم بالتبليغ عن أبنائها المتعاطين وذلك لأنهم لم يكتشفوا الأمر وفي حال اكتشافه يتفادون التبليغ عنهم خوفا عليهم من السجن.

الجدول رقم (12): يبين توزيع أفراد العينة حسب علاقتهم بمحيطهم الأسري

العلاقة بالمحيط الأسري	ك	%
جيدة	20	%50
حسنة	13	%32.5
سيئة	7	%17.5
المجموع	40	%100

أ-التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول نجد أن أفراد الذين علاقتهم بأسرهم جيدة هم الأغلبية بنسبة 50 % ثم نجد أن الأفراد الذين علاقتهم حسنة مع محيطهم الأسرة أقل بنسبة 32.5 في حين أن أقل أفراد العينة من العلاقة البيئية مع الأسرة بنسبة 17.5%

ب-التحليل السوسيولوجي:

حسب أغلب المتعاطين علاقتهم جيدة مع محيطهم الأسري، أو حسنة وهذا قد يعود إلى أن هؤلاء المتعاطين المخدرات لا يقومون بالتعاطي أمام أسرهم وبالتالي الحفاظ على الأقزام داخل الأسرة.

الجدول رقم (13): يبين توزيع أفراد العينة حسب تلقي نصيحة الأسرة

تلقي النصيحة	ك	%
نعم	21	%52.5
لا	19	%47.5
المجموع	40	%100

أ- التحليل الإحصائي:

نلاحظ أنه من خلال الجدول أن النسب بين الأفراد المتعلقين للنصيحة بالابتعاد عن المخدرات وعدمهم متقاربة في حين أن الأفراد الذين تلقوا النصيحة من أسرهم أكثر بنسبة 52.5 %والنسبة المتبقية 47.5 % ترجع الأفراد الذين لم تأخذوا النصائح من طرف أسرهم.

ب-التحليل السوسيولوجي:

الجدول يوضح أن الأفراد الذين ينطقون النصح من طرف الأسرة هم الأكثرية بنسبة 52.5%. وذلك راجع إلى وعي الأسر بالمشاكل التي قد تعود الأبناء إلى تعاطي المخدرات خاصة في الوسط الجامعي، وهو وعي أمني من طرف الأسرة لأجل حماية نفسها وحماية أبناءها

الجدول رقم (14): يبين توزيع أفراد العينة حسب سبب التعاطي

سبب التعاطي	ك	%
جماعة الرفاق	19	%47.5
الأوضاع المعيشية	9	%22.5
الفضول	12	%30
المجموع	40	%100

أ-التحليل الاحصائي:

حسب الجدول فإن جماعة الرفاق هي أكثر نسبة لتعاطي المخدرات بنسبة 47.5 %تليها فضول أفراد العينة بنسبة 30%ثم تأتي الأوضاع المعيشية كآخر سبب بنسبة 22.5%

ب-التحليل السوسيولجي:

يوضـح الجدول أن السـبب الأول في تعاطي أفراد العينة للمخدرات هو جماعة الرفاق ثم فضـولهم وهذا قد يرجع إلى النتائج فيما بينهم بضــرورة تجربة المخدرات، كما أن ممارســة الأطراف بصــفة جماعية يجعل الشخص أكثر جرأة في ممارسة هذه الأفعال ويحس بالتضامن من طرف الآخرين.

الجدول رقم (15): يبين توزيع أفراد العينة حسب الرأي في التبليغ عنهم من طرف الآخرين

رأي المبحوث	ك	%
واجب بالنسبة له	**15**	**%37.5**
لا دخل له في الأمر	**25**	**%62.5**
المجموع	**40**	**%100**

أ- التحليل الإحصائي:

يبين الجدول أن أغلب أفراد العينة يرون أنه لا دخل للآخرين في تعاطيهم المخدرات بنســـبة 62.5 % بينما يرى الباقون من أفراد العينة أن الأمر واجب بالنسبة لهم.

ب-التحليل السوسيولوجي:

حسب الجدول فإن غالبية أوالعينة يجدون أنه أمر غير ضـروري التبليغ عنهم ونسبتهم 62.5 %قد يرجع هذا الأمر إلى أنها حرية شــخصــية لا تســتمر حرية الآخرين، وهذا نتيجة قلة الوعي بمخاطر المخدرات وبما يمكن أن ينجر عنه من جرائم السرقة والاعتداء وغيرها.

الجدول رقم (16): يبين توزيع أفراد العينة تلقوا التضحية من طرف جماعة الرفاق

تبقي النصيحة	ك	%
نعم	**27**	**%67.5**
لا	**13**	**%32.5**
المجموع	**40**	**%100**

أ-التحليل الإحصائي:

الجدول يبين أن أكثر أفراد العينة تكلفوا النصيحة من طرف جماعة الرفاق بنسبة 67.5 % بينما المتبقي من الأفراد لم يتلقوا النصح.

ب-التحليل السوسيولوجي:

من خلال الجدول فإن أغلب أفراد العينة تقلوا النصـــح من طرف جماعة الرفاق وذلك بنســبة 67.5 % وهذا قد يعود إلى أن جماعة الرفاق للمتعاطين ذو وعي بمخاطر المخدرات، وهذا ما نجده في غالبية عصـــابات المخدرات الذين يرون أن المخدرات لها مخاطرها إلا أنهم يتناولونها وهو ما يوضـــح نســـبة التناقص عند هؤلاء.

الجدول رقم (17): يبين توزيع أفراد العينة حسب تعاطي المخدرات من طرف جماعة الرفاق

التعاطي	ك	%
نعم	**33**	**%82.5**
لا	**7**	**%17.5**
المجموع	**40**	**%100**

أ- التحليل الإحصائي:

الجدول يوضـح أن معظم جماعة الرفاق الخاصـة بفراد العينة تتعاطى المخدرات بنسـبة تصـل إلى 82.5 %في حين أن نسبة 17.5 %من المتبقين لا يتعاطون المخدرات.

ب-التحليل السوسيولوجي: يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة أصدقائهم يتعاطون المخدرات، وقد يرجع ذلك إلى أن جميعهم متفقين على الميول للتعاطي المخدرات، وقد تكون المخدرات هي الســـبب الذي لها العلاقة بين جماعة الرفاق.

الجدول رقم (18):يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة التبليغ عنه من طرف المواطنين

التبليغ	ك	%
نعم	**3**	**%7.5**
لا	**37**	**%92.5**
المجموع	**40**	**%100**

أ- التحليل الإحصائي:

نلاحظ من خلال الجدول أن 92.5 % من الأفراد لم يتم التبليغ عنهم من طرف المتعاطين بينما 7.5 %منهم تم التبليغ عنهم.

ب-التحليل السوسيولوجي:

الجدول يبين بوضـــوح أن أغلب الأفراد لم يتم التبليغ عنهم من طرف المواطنين وذلك لأنهم لا يتعاطون المخدرات في الأماكن العامة أو قد يرجع سبب ذلك نقص الوعي لدى المواطنين بضرورة التبليغ، أو يرجع إلى الخوف من التبليغ من طرف هؤلاء، وإن هذه الخوف قد يكون نتيجة قلة الحماية للشـخص المبلغ عن التعاطي.

الجدول رقم (19): يبين توزيع أفراد العينة حسب درجة متابعة الحملات التحسيسية

متابعة الحملات التحسيسية	ك	%
نعم	13	%32.5
لا	27	%67.5
المجموع	40	100%

أ-التحليل الإحصائي:

الجدول يبين أن معظم أفراد العينة لا يتابعون الحملات التحسيسية ونسبتهم 67.5 %، بينما 32.5% يتابعون الحملات التحسيسية ضد المخدرات.

ب-التحليل السوسيولوجي:

غالبية أفراد العينة المدروسة لا يتابعون الحملات التحسيسية ضد المخدرات وهذا بسبب أن هذه الحملات لا تأتي بالجديد (أي أن المعلومات المقدمة عن المخدرات متداولة، كما أنه قد يكون الســـبب هو عدم اقتناعهم بها تأتي هذه الحملات.

الجدول رقم (20): يبن توزيع أفراد العينة حسب وسيلة متابعة الحملات التحسيسية

الوسيلة	ك	%
أيام تحسيسية	6	%46.2
وسائل الإعلام	7	%53.8
المجموع	13	%100

أ- التحليل الإحصائي:

حسب الجدول فإن وسائل الإعلام هي أكثر وسيلة يعتمد عليها أفراد العينة في متابعة الحملات التحسيسية بنسبة 53.8 في% حين أن الأيام التحسيسية هي الأقل اعتمادا من طرف أفراد العينة بنسبة 46.2%.

ب-التحليل السوسيولوجي:

الجدول يوضح أن أفراد العينة يتجهون إلى وسائل الإعلام من أجل متابعة الحملات التحسيسية وهذا قد يرجع إلى أن وسائل الإعلام توفر المعلومة بشكل أكبر وأمتع، وهي الوسيلة الأكثر تتبعا في الوقت الحالية.

الجدول رقم (21): يبين توزيع أفراد العينة حسب تشجيع الأصدقاء لتعاطي المخدرات

التشجيع	ك	%
نعم	8	%20
لا	32	%80
المجموع	40	%100

أ-التحليل الإحصائي:

الجدول يوضح أن 80 %من أفراد العينة لا يتلقون التشجيع من طرف الأصدقاء لتعاطي المخدرات، و20 %منهم يتلقون التشجيع للقيام بذلك

ب-التحليل السوسيولوجي:

حسب الجدول فإن أغلب أفراد العينة لا يتلقون أي تشجيع من طرف أصدقائهم بنسبة تصل إلى 80 %،هذا قد يرجع إلى أن أغلب أصدقاء أشخاص المتعاطين للمخدرات ذو وعي بخطورة المخدرات.

الجدول رقم (22): يبن توزيع أفراد العينة حسب نصحهم التي يقدمونها حول المخدرات

النصيحة	ك	%
يجب تجربتها	4	%10
يجب تفاديها	36	%90
المجموع	40	%100

أ-التحليل الإحصائي:

أغلب أفراد العينة (حســـب الجدول) يرون أنه لا بد تفادي المخدرات بنســـبة 90 %منهم، بينما بعض الأفراد يرون أنه يجب تجربتها ونسبتهم 10%

ب-التحليل السوسيولوجي:

يوضـح الجدول أن معظم أفراد العينة لا ينصـحون بتجربة المخدرات ونسـبتهم 90%، ربما لأنهم اكتشـفوا مساوئها بعد تجربتها.

الجدول رقم (23): يبين توزيع أفراد العينة حسب مستواهم المعيشي

المستوى المعيشي	ك	%
جيد	16	%40
متوسط	21	%52.5
متدني	3	%7.5
المجموع	40	%100

أ-التحليل الإحصائي:

من خلال الجدول يتضـح لنا أن أغلبية أفراد العينة 40 %من أفراد العينة مسـتواهم المعيشـي جيد و52.5 %منهم مستواهم المعيشي متوسط، في حين 7.5 %منهم مستواهم متدني.

ب- التحليل السوسيولوجي:

أغلب أفراد العينة المدروسـة ذو مسـتوى معيشـي متوسـط بسـبب 52.5 % و هذا لأن أغلب الشـعب الجزائري مستواه المعيشي متوسط.

الجدول رقم (24): يبين توزيع أفراد العينة حسب كثرة وقت الفراغ

وقت الفراغ	ك	%
نعم	25	%62.5
لا	15	%37.5
المجموع	40	%100

أ-التحليل الاحصائي:

أغلب أفراد العينة يملكون وقت فراغ كبير بنسبة تصل إلى 62.5% و 37.5 % منهم لا يملكون وقت فراغ .

ب-التحليل السوسيولوجي:

الجدول يوضح أن أغلب أفراد العينة يملكون أوقات فراغ كثرة ونسبهم 62.5 %ربما لأن وقت الفراغ هو السبب في تعاطيهم المخدرات وربما كونهم طلبة جامعيين فإن برنامجهم غير مكثف

الجدول رقم (25): يبين توزيع العينة حسب درجة حدوث الطلاق في عائلتهم

الطلاق	ك	%
نعم	**1**	**%2.5**
لا	**39**	**%97.5**
المجموع	**40**	**%100**

أ-التحليل الإحصائي: من خلال الجدول نجد أن:

97.5 %من أفراد العينة لم تحدث حالة طلاق في عائلاتهم، في حين حدثت لفرد واحد فقط أي بنسبة 2.5 %

التحليل السوسيولوجي:

الجدول رقم(28): يبين توزيع أفراد العينة حسب التفكير في الإقلاع عن المخدرات

الإقلاع	ك	%
نعم	**35**	**%87.5**
لا	**5**	**%12.5**
المجموع	**40**	**%100**

أ-التحليل الإحصائي:

حسب الجدول فإن أكثر أفراد العينة يفكرون في الإقلاع عن المخدرات بنسبة 87.5 %، ونسبة 12.5 %منهم لا يفكرون في الإقلاع عنها.

ب-التحليل السوسيولوجي:

من خلال الجدول فإن الأغلب من أفراد العينة يفكرون في الإقلاع عن المخدرات بشـــكل جدي بنســـبة 87.5%، وهذا قد يعود إلى أنهم امتلكوا وعي ضد المخدرات بعد اهتلاكها.

الجدول رقم (29) بين العلاقة بين السن و العلم بمخاطر المخدرات

العلم بالمخاطر / السن	نعم		لا		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
22-18	**11**	**100**	**00**	**00**	**11**	**100**
30-22	**28**	**96.5**	**01**	**3.5**	**29**	**100**
المجموع	**39**	**97.5**	**01**	**2.5**	**40**	**100**

من خلال الجدول يتضح ان غالبية الفئات العمريةهي على علم بمخاطر المخدرات اذ تبين ان الفئة العمرية بين (18-22) هم غالبيتهم على علم بمخاطر المخدرات و ذلك بنســـبة 100 بالمئة ، في حين ان الفئة العمرية (22-30) فان الغالبية كذلك هم علة علم بمخاطر المخدرات و ذلك بنسبة 96.5 بالمئة ، في حين لن 3.5 بالمئة منهم هم غير عالمين بمخاطر المخدرات.

من خلال الجدول يتضـــح لنا غالبية الفئات العمرية على علم بمخاطر المخدرات ، و هو ما يثير الكثير من التســاؤلات من بينها مدى قناعة المنحرف بالطريق الذي يســلكه ، اي ان معظم المتعاطين للمخدرات هم على علم بمخاطرها لكنهم اتجهوا اليها و هو ما قد يكون كشــكل من اشــكال الانتقام من الذات ، او نتيجة الضغوطات الكبيرة التي لم يستطع الشاب التخلص منها او مقاومتها .

الجدول رقم (30) بين العلاقة بين الاصل الجغرافي و العلم بمخاطر المخدرات.

العلم بالمخاطر / الاصل الجغرافي	نعم		لا		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
ريفي	7	87.5	01	12.5	08	100
حضري	32	100	00	00	32	100
المجموع	39	97.5	01	2.5	40	100

خلال الجدول يتبين لنا ان غالبية افراد العينة الذين ينحدرون من الريف هم على علم بمخاطر المخرات و ذلك بنسبة 87.5 بالمئة في حين ان نسبة 12.5 بالمئة منهم غير عالمين بمخاطر المخدرات ، بينما الاشخاص الذين ينحدرون من اصل حضري فانهم في الغالب عالمين بمخاطرين المخدرات و ذلك بنسبة 100 بالمئة .

إن استقرائنا للجدول يوضح لنا ان غالبة افراد العينة من اصل حضري هم على علم بمخاطر المخدرات و قد يرجع هذا الى طبيعة البيئة التي يتواجدون بها وهي المدينة و هي البيئة التي تكثر فيها هذه الافات و التي تكون معروفة في الغالب من طرف الاشخاص سواء فيما تعلق بمحاسنه اومخاطرها ، في حين ان افراد العينة من اصل ريفي لم يكونوا كلهم على علم بمخاطر المخدرات ، فان هذا قد يرجع الى قلة تعاطي المخدرات في الوسط الريفي لذا لا تتوفر معلومات كاف ية عن الظاهرة لدى الانسان الريفي .

الجدول رقم (31) بين العلاقة بين الجنس و علم العائلة بالتعاطي

علم العائلة بالتعاطي / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
ذكر	02	7.70	24	92.30	26	100
أنثى	00	00	14	100	14	100
المجموع	02	05	38	95	40	100

يتبن من خلال الجدول ان غالبية افراد العينة الذكور لم العائلات اعلى علم بتعاطيهم للمخدرات و ذلك بن سـبة 92.30 بالمئة في حين 7.70 بالمئة منهم فقط كانت عائلاتهم على علم بتعاطيهم المخدرات ، اما فئة الاناث فقد كانت كلهن لا تعلم العائلة يتعاطيهن للمخدرات و ذلك بنسبة 100 بالمئة.

ان قراءة بيانات الجدول توضـح لنا غالبية الذكور لا تعلم الاسـرة بتعاطيهم للمخدرات وهذا قد يرجع الى طبيعة ممارسة الحياة لدى الذكور و الذين يقضون الوقت دوما خارج المحيط الاسري و يكون هذا الوقت هو وقت الخلوة و ممارسـة الانحراف او تعاطي المخدرات ، كما ان هناك نسـبة منهم كانت العائلة على علم بتعاطيهم للمخدرات و هذا ما يثير دور الاسرة في عملية الضـبط او تقبل انحراف ابائها و وتقبل هذا الواقع ، اما من ناحية الاناث فقد كانت اغلبهم يتعاطين المخدرات دون علم اسـرهن بذلك و ان هذا قد يرجع الى ثقافة المجتمع في عدم تقبل الاسرة الجزائرية لانحراف البنت مقارنة بالولد و هو ما يشكل عاملا ضـاغطا على البنت بان تمارس انحرافها خارج المحيط الاسـري ، اذ انه من خلال دراسـتنا فان معظم البنات اللاتي تشكلن العينة هم يعشن خارج المحيط الاسري او بعيدات عنه سواء للدراسة او غير ذلك و بالتالي فان هذا شـكل عاملا مسـاعدا لعدم علم الاسـرة بانحراف بناتها ، لانه في الغالب تمارس الاسـرة الرقابة على الفتاة اكثر من الذكر.

الجدول رقم (32) بين العلاقة بين الجنس بمكان التعاطي

مكان التعاطي / الجنس	البيت		مع الاصدقاء		اماكن اخرى		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
ذكر	00	00	15	57.70	11	42.30	26	100
أنثى	01	7.14	10	71.43	03	21.43	14	100
المجموع	01	2.5	25	62.5	14	35	40	100

من خلا ل الجدول يتضح لنا ان معظم الذكور يتعاطون المخدرات مع الاصدقاء و ذلك بنسبة 57.70 بالمئة في حين 42.30 بالمئة منهم يمارسـون المخدرات في اماكن اخرى ، اما الاناث فكانت غالبيتهن

يمارســن التعاطي مع الاصــدقاء و ذلك بنســبة 71.43 بالمئة في حين 21.43 بالمئة منهم يمارســن التعاطي في اماكن اخرى.

يتبن من خلال الجدول ان معظم الذكور و الاناث يمارســن التعاطي مع الاصــدقاء ، فالاحتكاك بالاصــدقاء وممارســة نفس الفعل داخل الجماعة قد يكون اكثر متعة و يوفر اكثر حماية من طرف الجماعة للشخص المتعاطي ، كما بينت البيانات الاحصائية ان هناك فروقات من حيث ممارسة التعاطي في امان اخرى يتبين من خلاله ان الذكور يتجهون الى التعاطي في اماكن اخرى اكثر من الفتيات، و هذا قد يرجع الى قدرة الذكر على البحث عن اماكن اخرى ة كثر ة هذه الاماكناذيتجراالبعض على التعاطي داخل البيت ، بينما عند الفتيات فكانت في الغالب تمارس هذا الامر لما تكون مع الصــديقات ، و هذا قد يعود الى الرقابة المفروضة على الفتاة ونظرة المجتمع للفتاة المنحرفة .

الجدول رقم (33) بين العلاقة بين علم العائلة بتعاطي ابنائها و تقديمها النصيحة لهم.

تلقي النصيحة / علم العائلة	نعم		لا		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
نعم	01	50	01	50	02	100
لا	20	52.63	18	47.37	38	100
المجموع	21	52.5	19	47.5	40	100

من خلال الجدول يتبن ان غالبية افراد العينة تلقو النصــيحة من طرف عائلاتهم بعد تعاطي المخدرات و ذلك بنسبة 52.50 بالمئة في حين مانسبته 47.50بالمئة منهم لم يتلقوا اللنصيحة من طرف العائلات، كما اثبتت البيانات ان معظم الذين لم تكن العائلة على علم يتعاطيهم المخدرات قد تلقوا النصــــيحة بعدم التعاطي و ذلك بنسبة 52.63 بالمئة اما البقية وهم 47.37 بالمئة منهم لم يتلقوا النصيحة من العائلة ، اما فيما يخص الحالات التي كانت العائلة علة علم يتعاطيهم للمخدرات فان النســبة كانت متســاوية بين من تلقى النصيحة و من لم يتلقى النصيحة و ذلك بنسبة 50 بالمئة لكل طرف .

يتضح من خلال الاحصائيات للجدول ان في غالية افراد العينة تلقوا النصيحة من طرف الاسرة سواء كانت على علم يتعاطي المخدرات من طرف ابنائها او لم تعلم ، في حين النسبة تساوت عند الذين علمت

الاسرة بتعاطي ابنائها للمخدرات و هو مؤشر يثير التساؤلات فهناك حالة علمت الاسرة بتعاطي ابنها لكنها لم تنصـحة و هذا قد يرجع الى الثقافة للامنية و الوعي الامني لدى الاسـرةاو عدم اقناعها بعملية النصـح ،كما تشير البيانات الى ان حتى الذين لم تعلم اسرهم بانحرافهم فانها قدمت النصـيحة لهم و هو ما يشير الى وعي الاسر بخطورة المخدرات و تعرض المحيط الذي تتواجد به هذه الاسرة الى ظاهرة المخدرات .

الجدول رقم (34) بين علاقة المستوى المعيشي للمدمن مع التفكير بالاقلاع عن المخدرات

التفكير في الاقلاع / المستوى المعيشي	نعم		لا		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
جيد	14	87.5	02	12.5	16	100
متوسط	19	90.48	02	9.52	21	100
متدني	02	66.66	01	33.34	03	100
المجموع	35	87.5	05	12.5	40	100

من خلال الجدول يتبن ان هنالك هناك علاقة بين المستوى المعيسي و التفكير بالاقلاع عن المخدرات ، اذ اثبتت البيانات ان معظم ذوو المسـتوى المعيشـي الجيد يفكرون بالاقلاع عن المخدرات و ذلك بنسـبة 87.5 بالمئة في حين 12.5 بالمئة منهم لا يفكرون بالتخلي عن المخدرات ، اما فئة متوسـطي المسـتوى المعيشـي فان غالبيتهم يفرون في التخلي عن المخدرات و ذلك بنشـبة 90.48 بالمئة في حين 09.52 بالمئة منهم لا يفكرون في التوقف عن التعاطي ،في حين ان ذو المسـتوى المعيشـي المتدني فان اغلبهم كذلك يفكرون في التخلي عن المخدرات و ذلك بنسـبة 66.66 بالمئة اما 33.33 بالمئة منهم لا يفكرون في التوقف عن التعاطي.

ان القراءة لبيانـات الجدول توضـح لنا هنـاك فروق في التفكير في الاقلاع عن المخـدرات و علاقتها بالمسـتوى المعيشـي للمدمن ، اد انه كلما تدنى المسـتوى المسـتوى المعيشـي كلما قل التفكير في الاقلاع عن المخدرات ، و ان هذا الامر قد يكون نتيجة عدة اسباب من بينها ان اصـحاب المسـتوى المعيشـي و الجيد يفكرون اكثر في الاقلاع عن لمخدرات لان اتجاههم الى المخدرات قد يكون بسـبب بغية التجريب و

فقط في حين ان اصحاب المستوى المعيشي المتدني يكون بسبب احساسهم بالقهر الاجتماعي و النقص و الاحباط و بالتالي يكونوا اكثر تمسكا بالادمان كتعبير عن الرفض للواقع المعاش.

الجدول رقم (35) بين علاقة بين التفكير في الاقلاع مع نصح الاخرين بعدم تجربة المخدرات

نصح الاخرين / التفكير في القلاع	نعم		لا		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
نعم	7	87.5	1	12.5	08	100
لا	28	87.5	4	12.5	32	100
المجموع	35	87.5	05	87.5	40	100

من خلال الجدول يتبن لنا معظم الذين يفكرون في الاقلاع عن المخدرات قد تلقو النصـــيحة بعدم تجربة المخدرات و ذلك بنسبة 87.5 في حين 12.5 بالمئة منهم لم يتلقوا النصيحة بتجربة المخدرات ،اما فيما يخص الذين لم يفكروا في الاقلاع عن المخدرات فان اغلبهم كذلك تلقوا النصيحة بعدم تجربة المخدرات و ذلك بنسبة 87.5 بالمئة في حين 12.5 بالمئة منهم لم يتالقوا النصيحة .

ان التمعن في الجدول يبين لنا انه ليست هناك علاقة بين النصيحة و التفكير بالاقلاع عن المخدرات ، اذ ان معظم الذين يفكرون في الاقلاع عن المخدرات تلقوا النصيحة بعدم تجربتها أ كما ان معظم الذين لا يفكرون في الاقلاع عن المخدرات تلقوا النصيحة بعدم تجربتها ، و هو ما يعطي تفسيرا ان المجتمع يقوم بالدور ســـواء الاســـرة او المجتمع ككل في عملية التوعية الاانا ســـتعاب الفكرة من قبل المدمن لم تكن بالمستوى المطلوب ، و هو ما قد يكون نتيجة عدم اقتناع المدمن بالنصيحة او ان هناك خلل في طريقة النصيحة ، او قد يكون نتيجة بروز اسباب قاهرة ادت الى اضعاف دور النصيحة في التخلي او عدم التوجه الى المخدرات.

الاستنتاج العام:

1-اتضح من خلال الدراسة أن غالبية العينة ذكور بنسبة 65%، والباقي اناث بنسبة 35%.

2-من خلال الدراســة تبين أن الفئة الأكثر تعاطيا للمخدرات هم الأفراد ما بين (22-30)، ثم تليها الفئة العمرية ما بين (18-22) سنة بنسبة 27.5%.

3-يتضح من خلال الدراسة أن غالبية أفراد العينة هم طلبة الماستر بنسبة تصل 80 %، في حين 20% المتبقية هم طلبة الليسانس.

4-من خلال الدراسة نستخلص أن غالبية أفراد العينة من أصل حضري بنسبة 82.5%، في حين ذو الأصل الريفي نسبتهم أقل 17.5%

.5-من خلال الدراسة اتضح أن كل أفراد العينة يتعاطون المخدرات (100%) .

6-من خلال الدراسة تبين أن النسبة الكبرى من العينة 62.5% يتعاطون المخدرات رفقة الأصدقاء في حين النسبة المتبقية منهم 35% يتعاطونها في أماكن أخرة و2.5 %في البيت.

7-يتضــح من خلال الدراســة أن أغلب أفراد العينة يتعاطون المخدرات في جماعة بنســبة 77.5 %و 22.5 % منهم يتعاطونها في انفراد.

8-يتبين من خلال الدراسة ــن 57.5%من أفراد العينة يرون ــن تعاطي المخدرات أمر غير عادي في حين أن 42.5% منهم يرونه أمر عادي.-

9-يتبين من خلال الدراسة أن 97.5 %من ارفاد العينة يعملون مخاطر المخدرات و2.5 %منهم يجهلون مخاطرها.

10-من خلال الدراسة نجد أن النسبة الكبرى من العينة أسرهم ليس لها علم بتعاطيهم للمخدرات بنسبة 95% والمتبقي من أفراد العينة أسرهم لها دراية بذلك بنسبة 5%

11-حسب الدراسة يتضح لنا أن غالبية الأسر لا تبلغ عن أبنائها ونسبتهم 95%، ونسبة 5 %منهم يقومون بالتبليغ

12-توضح الدراسة أن النسبة الأكبر من العينة هم ذو علاقة جيدة مع أسرهم ونسبتهم 50% تليها نسبة 32.5 %علاقتهم حسنة مع محيطهم الأسري، في حين أن 17.5% منهم علاقتهم بنسبة مع أسرهم.

13-نتضــح من خلال الدراســة أن معظم أفراد العينة تلقوا النصــح من طرف العائلة بنســبة 52.5% و47.5%المتبقين لم يتلقوا النصائح.

14-يتضح من خلال الدراسة أن جماعة الرفاق هي السبب الأول في الدفع لتعاطي المخدرات بنسبة 47.5%، والفضول هو السبب الثاني بنسبة 30%، تليه الأوضاع المعيشية بنسبة 22.5%

15-توضح الدراسة أن أغلب أفراد العينة يرون أنه لا دخل للآخرين في أمر تعاطيهم للمخدرات ونسبتهم 62.5%، بينما 37.5 %منهم يجدون أن الأمر ضروري

16-يتبين من الدراسة أن أغلب أفراد العينة تلقوا النصيحة من طرف جماعة الرفاق بنسبة 67.5 %والباقي منهم لم يتلقوا النصح.

17-من خلال الدراسة نستنتج أن 82.5%من أفراد العينة، أصدقائهم يتعاطون المخدرات و17.5 %لا يتعاطونها.

18-يتبين من خلال الدراسة أن أغلب أفراد العينة لم يتم التبليغ عنهم وهو بنسبة 92.5%، واباقي تم التبليغ عنمهم بنسبة 7.5%.

19-نيتضح من خلال الدراسة أن أغلب أفراد العينة لا يتتابعون الحملات التحسيسية بنسبة 67.5%، و32.5% منهم يتابعونها.

20-يتضح من الدراسة أن وسائل الإعلام هي أكثر الوسائل التي عليها أفراد العينة في متابعة المخدرات التحسيسية بنسبة 53.8 % ، ثم تليها الأيام التحسيسية بنسبة 46.2%

21-يتضح من خلال الدراسة أن 80 من أفراد العينة لم يتلقوا التشجيع من طرق الأصدقاء يتعاطي المخدرات في حين 20% المتبقي تلقوا التشجيع علة ذلك.

22-يتبين من خلال الدراسة أن أغلب أفراد العينة لا ينصحون بتعاطي المخدرات بنسبة 90%، في حين ينصح بها باقي أفراد العينة.

23-نيتضح من خلال الدراسة أن 40 %من أفراد العينة مستواهم المعيشي جيد 52.5 %منهم مستواهم متوسط بـ 7.5 %مستواهم المعيشي متدني.

24-يتبين من الدراسة أن غالبية أفراد العينة يملكون أوقات فراع كثيرة بنسبة 62.5 %والباقي لا يملكون وقت فراغ بنسبة 37.5%.

25-يتضح من خلال الدراسة ان 97.5% من أفراد العينة لم تحدث حالة طلاق في أسرهم بينما 2.5 %حدث عندهم.

28-من خلال الدراسة توضح أن أغلب أفراد الدراسة يفكرون في الإطلاع عن المخدرات بنسبة 87.5 %و12.5% لا يفكرون في الموضوع.

خاتمـــة

خاتمة:

اتفق العالم على أن المخدرات أصـــبحت ظاهرة خطيرة جدا على المجتمعات، وهذا بعد التطور الكبير الحاصـل في شـتى المجالات والذي اشـتغله مروجو المخدرات في بيع سـلعتهم والترويج لها بطرق مختلفة، والجزائر من بين الدول التي كانت من هذه القاهرة، لكنها لم تبقى مكشوفة الأيدي، بل تم التصدي للظاهرة بطرق عديدة أهمها التوعية الأمنية للمواطنين من خطر المخدرات بطرق عديدة أهمها النوعية الأمنية للمواطنين من خطر المخدرات واستغل في ذلك مختلف المؤسسات الأمنية والتربوية أهمها: الأسرة، المدرس، والمسـجد، وحتى الإعلام بمسـاعدة الحملات التحسـيسـية التي توضـح مخاطر هذه الآفة وكيفية الابتعاد عنها والعلاج منها.

ويمكن القول أن الثقافة الأمنية ضد الجريمة عموما والمخدرات بشكل خاص من الطرق والوسائل الناجحة في الحد من مثل هذه الظواهر وأهميتها لا تقل عن أهمية انقاذ حياة أنسان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: المصادر

الوثائق الرسمية و المواد القانونية

1-المادة 12من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

2-المادة 22/21/12/04 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، والمادة 19 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

3-المادة 08 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 و المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير المشروع للمخدرات لسنة 1961 .

4-المادة 20 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.

5-المادة 03 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

6-المادة 09 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

7-المادة 30 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961

8-المادة 39 و المادة 31 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 ، و المادة 12 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع بالمخدرات والؤثرات العقلية 1988 ن و المادة 8 و 12 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

9-م /أ / ز / من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع للمخدرات و المؤثرات العقلية 2012

10- المادة 3 و المادة 5 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية 1988 والمادة 37 من الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961

11-المادة 3 والمادة 38 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع للمخدرات و المؤثرات العقلية لسنة 1988 و بالمادة 20 من الاتفاقية الوحيدة لمخدرات لسنة 1961

12- القرار رقم 3 الموقع بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961

13- راجع الباب الرابع من القانون رقم 06 – 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006

14-انظر المادتين 30 و 31 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 15/ 12 / 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار الغير المشروعين بها ، الجريدة الرسمية،

العدد 83 الصـــادر بتاريخ 26/ 12 /2004 و المادتين 27 و 28 من الامر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية، عدد 59 الصادر بتاريخ 28/ 8 / 2005 ، والمادة 49 من القانون رقم 06 – 01المؤرخ في 20 / 02 / 2006 المتعلق بالوقاية من الفســـاد و مكافحته، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادر بتاريخ 08/ 03/2006

15- الفقرة 2- أ من المادة 32 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا المادة 24 في الفقرة 2- أ من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

16- الفقرة 03 من المادة 32 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ونص الفقرة 3 من المادة 24 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

17- القانون 04 /18 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموافق ل 2004/12/25 يتعلق بالوقاية من المخدرات و الؤثرات العقلية وقمع الاستعمال و الاتجار الغير المشروعين بها ، جريدة رقم 83 الصادرة بتاريخ 2004/12/26

ثانيا:قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

1) الكتب:

1) الدكتور أحمد الربايعية ،أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة،المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب بالرياض،1984.

2) اللواء ابراهيم ناجي ،واقع التوعية الامنية في الدول العربية ، مدير مكتب الاعلامالامني ،القاهرة ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،1998

3) جاسم خليل ميرزا ،الاعلامالامني بين النظرية والتطبيق، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة، 2007

4) رشـــيد زرواتي ،تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ،ط1،الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2002

5) فائزة يونس باشا، السياسة الجنائية في جرائم المخدرات، دراسة مقارنة في ضوء أحداث التعديلات لقانون المخدرات الليبي ،ط2،القاهرة :دار النهضة العربية ،2002

6) محمد عبيدات والاخرون ، منهج البحث العلمي ،القواعد والمراحل والتطبيقات ، الاردن : كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الاردن ،1999م

7) محمد شـفيق ، البحث العلمي – الخطوالت المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية الاسـكندرية :المكتبة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،2001.

8) محمود السيد علي ، المخدرات تأثيرتها وطرق التخلص الأمن منها، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ،2012.

9) نبيل صقر ، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري ، عين مليلة :دار الهدى، الجزائر ،2006.

ب/ المعاجم والقواميس:

1-إبن منظور ،لسان العرب،مجلد الرابع.

2-تعريف ومعني التبليغ في معجم المعاني الجامع متاح علي الموقع www.almaany.com،

ج/ المجلات:

1- الدكتور بو حنيبة قوي،عرض التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات (الأليات القانونية والاجراءات الاجتماعية ،مجلة اكاديمية العربة في الدنمارك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة

2- الدكتورة لامية بوبيدي ، واقع ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري ، مجلة علوم الانسـان ، قسم العلوم الاجتماعية ، المركز الجامعي الوادي ، الجزائر ،2012

3- الدكتورة هبة الحبشي ،اضرار المخدرات الصحية والاجتماعية على الفرد والمجتمع ،مجلة بداية

4- الـدكتور معتز محي عبـد العزيز ،الثقـافـة الامنيـة والوقـايـة من الجريمـة ،جريـدة المـدى الجزائر ،العدد2012،5330

5- حسين بل عيسى ،جريمة الامتناع عن اخبار السلطات في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،مجلة تصدر عن جامعة باتنة 1،العددالسابع ،2015

6- مرليش اونيسة ،الثقافة الامنية ،مجلة افاق العلوم،جامعة عنابة، العدد السادس ،2016

7- مرنيش اونيسة،الثقافة الامنية ،مجلة رقم 6،الجزائر ،العدد 788،2017

8- محمد الخطيب حكم تناول المخدرات والمفترات ،مجلة الهداية ،وزارة العدل والشـؤون الاسـلامية ،البحرين،العدد152

9- د.بالقاسـم محمد ،نظام التبليغ عن جرائم الفسـاد في الاتفاقيات الدولية واثره على التشـريع الجزائري،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ،العدد 4،المجلد 58،جامعة البليدة

10-م.م،رنا لطيف جاسم،دور الاخبار في الكشف عن الجرائم ،مجلة سر م راى،مجلة تصدر عن جامعة سامراء ،العراق،العدد 60، المجلد15،2019

11-عبد العزيز،اضاءات على دور الاسرة في تنشئة الابناء،مجلة الغد،2017

12-حواوسة جمال،دولر الاسرة في تحقيق الامن (رؤية اجتماعية تحليلية) مجلة دراسات ،جامعة 8 ماي1945،الجزائر،العدد3 ،المجلد7،2018

13-مروة ابو العلاء،التعريف القانوني للمخدرات واضرارها الطبية،مقال ماخودمن مجلة استشارات قانونية مجانية (محاماة نت) ،2017

14-نصر احمد،مكافحة المخدرات تؤكدعلى سرية البلاغات،جريدةالرياض، 2022

15-وكالة الانباء الجزائرية،مكافحة المخدرات املي لقضايا تعالجها مصالح الامن بفضل مساهمة المواطن في التبليغ ،2020

16-عبيرمحمد فوزي نوفل ،الوعي الامني لدى عينة من ابناءرجال الشرطة ،المجلة العالمية لكلية رياض الاطفال،جامعة المنصورة ،العدد الرابع ، المجلد الرابع،2018

17-رياض هاني بهار،الثقافة المتباينة واثرها بالتردي الامني،شفق نيوز،2021

18-مرنيش اونيسة،الثقافة الامنية ،مجلة افاق العلوم ،جامعة عنابة ، الجزائر،العدد6،2017

19-ضياء الله عبودالجابر الاسيوي،عمار عباس الحسيني،التنظيم القانوني لمكافاة المخبر،دراسة في قانون مكافاة المخبرين ،رقم 33لسنة 2008،مجلة رسالة الحقوق ،جامعة كربلاء، العراق ،المجلد1،2009

20-لوكال مريم،الاليات القانونية المستحدثة لحماية الشهود والخبراء والضحايا بموجب الامر15-02المعدل لقانون الاجراءات الجزائية ،دراسة مقارنة،مجلة حوليات ،جامعة الجزائر1،العدد31،الجزء الثاني،2019

ج-المذكرات والرسائل الجامعية

1-اعمان سهام،قريشي سامية ،الادمان على المخدرات وتاثيره على السلوك الاجرامي ،مذكرة لنيل شهادة الماسترفي الحقوق تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية ،2018/2017

2-سعيدي ياسين،التحديات الامنيةالجديدة في المغرب العربي،مذكرة للحصول على شهادة المجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة وهران2محمد بن احمد،2016/2015

3-بغزة عادل ،ظاهرة تعاطي المخدرات في الجزائر(دراسة تحليلية لنتائج المسح الوطني الشامل حول انتشار وباء الادمان على المخدرات في الجزائر 2010،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الديموغرافيا ،جامعة باتنة 1،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،الجزائر،2018

4-حسن قطيم طماح المطيري ،الاستخدامات السياسية لموقع التواصل الاجتماعي (تويتر) من قبل الشباب الكويتي ،قدمت هذه الدراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الاعلام ،جامعة الشرق الاوسط ،كلية الاعلام،ابريل 2013

5-الزهرة بريك ،صورة مخاطر المخدرات في لقطات الومضات الاعلامية (دراسة تحليلية سيمولوجية لعينة من الومضات الاعلامية التلفزيونية الجزائرية 2004-2008،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال ،تخصص اتصال الازمات ،جامعة الجزائر-يوسف بن خدة -كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم علوم الاعلام والاتصال ،2010

6-تركمي بن عبد العزيز بن غنيم،التبليغ عن الجريمة في النظام السعودي ،دراسة تاصيلية مقارنة،دراسة مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير تخصص العدالة الجنائية

،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض،المملكة العربية السعودية ،2006 ، الرياض 1416هـ.

7–د.نور الدين ابو لحية،مذكرة المخدرات والمجتمع ،كلية العلوم الاسلامية قسم اصول الدين ،جامعة باتنة1،الجزائر ،2019–بلبالي مصطفى،تاثير شبكات التواصل الاجتماعي كوسيط لنشر المحتوى الصحفي على الممراسة الصحفية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاعلام والاتصال،دراسة وصفية على عينة من الصحافيين الجزائريين ،جامعة المسيلة ،الجزائر

8–عبد الله سالم،التوعية الامنية في وسائل الاعلام السمعية (دراسة تحليلية)،رسالة مجستير ،المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب.

د– المداخلات والملتقيات والمؤتمرات

1–المساعدة والممارسات الجيدة ومقارنة التشريعات الوطنية في مجال التعرف على ضحايا الجريمة والشهودعليها وحمايتهم ،انظر وثيقة مؤتمر الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،الصادرة بتاريخ 19اوت 2013

2–سعد احمد محمد سلامة ،التبليغ عن الجرائم، دراية مقارنة،النشر الذهبي للطباعة،القاهرة ،2003

3–بركة بن زامل الحوشان،اهمية المؤسسة التعليمية في تنمية الوعي الامني ،ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والامن،المنعقدة بكلية الملك فهد الامنية بالرياض ،1425هـ

4–حواوسة جمال،دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الثقافة الامنية لدى افراد المجتمع ،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة المسيلة،العدد 5،خاص بالملتقى الدولي الاول حول الثقافة الامنية ومكافحة الجريمة في المجتمع العربي المتغير.

5–اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ،تعميق الوعي الامني لدى المواطن العربي ،الندوة العلمية الثالثة، الرياض

6–محمد فتحي عبد،جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن ،الجزء الاول ،المركز العربي للدراسلت الامنية والتدريب بالرياض ،1988

7-د.جريبي البيشي ،د.بخشاشة موسى ،الاثار الاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8ماي 1945، قالمة

8-قرزط فتيحة ،قرزط نجمة ،مداخلة بعنوان العوامل الفاعلة في تعاطي المخدرات لدى الشباب الجزائري ، جامعة 8ماي 1945 ،قالمة

9-مكتب المنسق المقيم للامم المتحدة في مصر ،تقرير المخدرات العالمي 2021،الصادر عن مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،تاثيرات الجائحة تزيد من مخاطر المخدرات مع عدم اخذ الشباب خطر القنب على محمل الجد ،بيان صحفي ،الامم المتحدة ، مصر ،2021

10-استراتيجية مقترحة لمكافحة سوء استخدام المخدرات ،خطة عمل خماسية (1982-1986)مقدمة الى لجنة المخدرات فيينا ، ترجمة المكتب العربي لشؤون المخدرات 1982

11-بغدادي خديجة ،الاعلام الامني ودوره في نشر الوعي الامني المجتمعي ،جامعة وهران 2، الجزائر

12-res//67/193 الامم المتحدة 193/7-التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية 2012.

د-المراجع الالكترونية

1-تاثير المخدرات على الاقتصاد واضرار المخدرات الاقتصادية helloha.com تم التصفح في 2023/03/03

2-اضرار المخدرات النفسية (تاثير المخدرات على صحة المدمن)، مستشفى الامل (الطب النفسي وعلاج الادمان) في 2023/03/05 . www.hopeeg.com

3- Bedaya ccpa.com في 2023/03/05

4- Gte.univ.setif2.dz في 2023/05/05